

Distr.
GENERAL

ع. 3/3

E/ESCWA/ED/1997/2/Add.1
1 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
6 OCT 1999
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٦-١٩٩٧

الجزء الثاني

السياحة واقتصادات بلدان الإسكوا



الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٨

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المسح، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ولا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

وقد جرى، كلما أمكن، تدقيق المراجع.

ويُقصد بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُحدد غير ذلك.

E/ESCWA/ED/1997/2/Add.1
ISBN. 92-1-628000-5

مطبوعات الأمم المتحدة
رقم المبيع A.97.II.L.15

98-0208

تصدير

هذه الدراسة هي الجزء الثاني من مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٦-١٩٩٧، وتركز أساساً على تحليل قطاع السياحة في بلدان الإسكوا.

وتبين الدراسة أن هذا القطاع حقق نمواً كبيراً خلال الست سنوات الماضية رغم أن نصيب منطقة الإسكوا من السياحة العالمية لا يزال صغيراً جداً بالمقارنة مع عدد السياح وعائدات السياحة في العالم ككل.

ويعود هذا النمو السريع الى تفاعل عدة عوامل منها التخطيط الشامل، والاستثمار، وتحسين الخدمات الأساسية، وتحسين تسويق السياحة وترويجها. وعلاوة على ذلك، فقد ساهم القطاع الخاص الى حد كبير في نمو قطاع السياحة وتوسعه في بلدان الإسكوا.

وكان لتنفيذ سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في عدد من بلدان الإسكوا دوره في تنمية قطاع السياحة بفضل اتخاذ عدة اجراءات منها اعتماد سياسات التحرير الاقتصادي، لا سيما في مجالات التجارة والاستثمار، وتشجيع دور القطاع الخاص.

ولكن، لا يزال قطاع السياحة في منطقة الإسكوا عرضة للتأثر بالظروف السياسية في المنطقة، وخاصة الوضع فيما يتعلق بعملية السلام. ويؤثر الوضع السياسي والأمني على قطاع السياحة في المنطقة تأثيراً كبيراً، سواء من حيث عدد السياح الوافدين على المنطقة أو من حيث تدفق الاستثمار الى هذا القطاع. لذلك، فإن تحقيق نمو مستمر يتوقف بدرجة كبيرة على التقدم المحرز في عملية السلام الجارية في المنطقة. ولن يسلك هذا القطاع طريق النمو المستدام إلا بعد تحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة.

وتود الإسكوا أن تعرب عن شكرها للسيد العصومي، الذي عمل كمستشار للجنة خلال إعداد هذه الدراسة وأعد الفصل الثالث منها، فقد أغنت مساهمته الدراسة بكاملها.

المحتويات

الصفحة

ج	تصدير
١	مقدمة
٣	أولاً- السياحة الدولية والإقليمية
٣	ألف- السياحة الدولية
٦	باء- السياحة الإقليمية
٧	جيم- نمو السياحة في منطقة الإسكوا
١١	دال- التعاون الإقليمي
١٢	هاء- أثر منظمة التجارة العالمية على السياحة
١٤	ثانياً- دراسات حالة لبلدان مختارة من بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
١٤	ألف- دراسة حالة: مصر
٢٧	باء- دراسة حالة: الأردن
٣٨	جيم- دراسة حالة: لبنان
٤٨	دال- دراسة حالة: الجمهورية العربية السورية
٥٨	ثالثاً- السياحة في بلدان مجلس التعاون الخليجي
٥٨	ألف- التخطيط والاستثمار في السياحة
٥٩	باء- أنواع السيّاح
٦٠	جيم- المنشآت السياحية
٦١	دال- توزيع السيّاح الوافدين
٦٣	رابعاً- دراسات حالات لبلدان مختارة أعضاء في الإسكوا وفي مجلس التعاون الخليجي
٦٣	ألف- البحرين
٦٦	باء- عُمان
٦٩	جيم- الامارات العربية المتحدة
٧٤	دال- الاستنتاجات وآفاق المستقبل
٧٧	خامساً- التوصيات
٨٠	المراجع

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

١-	مؤشرات السياحة العالمية، ١٩٩٠-١٩٩٦	٣
٢-	الصادرات العالمية، وعائدات السياحة، ونسبة عائدات السياحة الى الصادرات والواردات العالمية، كنسبة مئوية، ١٩٩٠-١٩٩٦	٥
٣-	عائدات السياحة العالمية، والنتاج القومي الاجمالي العالمي، ونسبة عائدات السياحة العالمية الى الناتج القومي الاجمالي العالمي، كنسبة مئوية، ١٩٩٠-١٩٩٦	٦
٤-	السياح الوافدون وعائدات السياحة في منطقة الإسكوا كنسبة مئوية من السياح في العالم وعائدات السياحة العالمية، ١٩٩٠-١٩٩٦	٨
٥-	مصر: التقديرات الأولية لخطة التنمية السياحية لفترة ٢٠ عاماً	١٧
٦-	العدد الاجمالي للسياح الوافدين وعدد الليالي التي قضاوها في مصر، ١٩٩٠-١٩٩٦	٢٢
٧-	مصر: الناتج المحلي الاجمالي، وايرادات السياحة، وصادرات السلع والخدمات، وصادرات السلع، وصادرات الخدمات، وتحويلات العمال، والحساب الجاري، وايرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وصادرات السلع، ١٩٩٠-١٩٩٦	٢٥
٨-	مصر: العمالة في قطاع السياحة، ١٩٨٩/١٩٩٠ - ١٩٩٤/١٩٩٥	٢٦
٩-	الأردن: الناتج المحلي الاجمالي، وايرادات السياحة، وصادرات السلع والخدمات، وتحويلات العمال، وايرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وصادرات السلع والخدمات، ١٩٩٠-١٩٩٦	٣٥
١٠-	الأردن: العمالة في قطاع السياحة، ١٩٩٠-١٩٩٦	٣٦
١١-	لبنان: السياح الوافدون، وايرادات السياحة، والناتج المحلي الاجمالي، ومجموع الصادرات، ومجموع الايرادات الحكومية، وايرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ومن مجموع الصادرات ومن مجموع الايرادات الحكومية، ١٩٩٢-١٩٩٦	٤٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٢-	الجمهورية العربية السورية: الناتج المحلي الاجمالي، مجموع الصادرات، ومجموع الواردات، والميزان التجاري، وايرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ومجموع الصادرات ومجموع الواردات والايادات السياحية في الشرق الأوسط، ١٩٩٠-١٩٩٦	٥٤
١٣-	البحرين: الناتج المحلي الاجمالي، وايرادات السياحة، واجمالي الصادرات، وعدد السياح الوافدين، وايرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات، ١٩٩٠-١٩٩٦	٦٥
١٤-	عمان: الناتج المحلي الاجمالي، وايرادات السياحة، واجمالي الصادرات، وعدد السياح الوافدين، وايرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات، ١٩٩٠-١٩٩٦	٦٩
١٥-	الامارات العربية المتحدة: الناتج المحلي الاجمالي، والسياح الوافدون، واجمالي الصادرات، ١٩٩٠-١٩٩٦	٧٣

قائمة الرسوم البيانية

٤	١-	اتجاهات السياحة العالمية، ١٩٩٠-١٩٩٦
٤	٢-	توزع السياحة العالمية، ١٩٩٦
٩	٣-	حصة الإسكوا من عائدات السياحة العالمية، ١٩٩٦
٩	٤-	نصيب بلدان الإسكوا من عائدات السياحة، ١٩٩٦
٢١	٥-	مصر: عدد السياح الوافدين، بالملايين، ١٩٩٠-١٩٩٦
٢٢	٦-	مصر: توزع السياحة، ١٩٩٥
٣٣	٧-	الأردن: عدد السياح الوافدين، ١٩٩٠-١٩٩٦
٣٤	٨-	الأردن: توزع السياحة، ١٩٩٦
٤٥	٩-	لبنان: توزع السياح، ١٩٩٥
٤٦	١٠-	لبنان: ايرادات السياحة، ١٩٩٢-١٩٩٦
٥٢	١١-	الجمهورية العربية السورية: توزع السياح، ١٩٩٤
٥٣	١٢-	الجمهورية العربية السورية: ايرادات السياحة، ١٩٩٠-١٩٩٦

مقدمة

لقد أصبحت السياحة صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والاستثمار والتشيد والتسويق والترويج. وهي صناعة متعددة القطاعات تتفاعل مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، وبالتالي تُعتبر عاملاً مساعداً للتنمية الاقتصادية العامة.

وصناعة السياحة هي كذلك صناعة وطنية وإقليمية وعالمية، لأنها تنطوي على تنقل الناس والاستثمارات والتكنولوجيا والمعلومات. وقطاع السياحة قطاع تنافسي جداً، وهو لذلك يتطلب استخدام الموارد والقدرات الإدارية على أحسن وجه.

ولا بد، لتشجيع الكفاءة في قطاع السياحة، من زيادة الانتاجية في القطاعات التي تتصل به والخدمات التي تتفاعل معه، ومنها مرافق النقل، وشبكات الاتصالات، وخدمات الكهرباء والمياه، وحتى قطاعا الزراعة والصناعة. فلا يكفي تطوير المواقع السياحية الحديثة إذا كان من المتعذر الوصول إليها أو كانت تفتقر للخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن قطاع السياحة يجلب الاستثمار اللازم لتطوير الخدمات الأساسية في المناطق المجاورة للمواقع السياحية، وبالتالي يعطي زخماً لتنمية القطاعات الأخرى.

وهناك علاقة وثيقة بين تنمية قطاع السياحة وتنمية الاقتصاد ككل. فقد اضطلعت البلدان المتقدمة بتطوير وتحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة، مثل النقل والاتصالات، والمياه والكهرباء، والخدمات الصحية. كما قامت هذه البلدان بتوفير أسباب الجذب السياحي الإضافية لتلبية احتياجات مختلف فئات السياح. وبفضل الجهود التي بذلتها للتوسع في تسويق السياحة وترويجها، ازداد عدد السياح الوافدين إليها.

أما البلدان النامية فهي تتمتع بميزة نسبية من حيث جذب السياح، لا سيما من حيث مواقع السياحة الثقافية. ولكن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من إمكاناتها، لأن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال يواجه قيوداً كبيرة منها قلة الاستثمارات، وسوء الخدمات، وقلة التدريب والوعي؛ بل أهم من ذلك: الافتقار إلى سياسة شاملة للتخطيط للسياحة وتسويقها.

وقد تسارع تطوير قطاع السياحة في منطقة الإسكوا خلال السنوات القليلة الماضية بعد أن شملته الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد. ويعد هذا القطاع مصدراً هاماً للعمالات الأجنبية وفرص العمل، ومن ثم تأكد بوضوح أثره العام على الاقتصاد. كما يساعد قطاع السياحة على تطوير غيره من القطاعات، خاصة قطاعات النقل والاتصالات، والكهرباء والمياه، والخدمات المالية، والزراعة والصناعات التحويلية.

ويحتاج تطوير قطاع السياحة إلى تخطيط طويل الأجل يكون جزءاً من التخطيط الاقتصادي العام، نظراً للترابط بين السياحة وسائر القطاعات الاقتصادية. والتخطيط الناجح للسياحة في أي بلد يجب أن يركز على المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزة نسبية، مثل السياحة الثقافية وسياحة الآثار، والسياحة الترفيهية، وسياحة المؤتمرات، ليتمكن من التنافس في أسواق السياحة العالمية. وعلاوة على ذلك، يتطلب تطوير السياحة تعهد السلطات السياسية في البلد، على أعلى مستوياتها، بتنمية هذا القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تنظم أهداف السياحة في البلد وتنفذها.

ويحتاج قطاع السياحة أيضاً إلى تدفق الاستثمارات، ليس فقط لتشجيع المرافق السياحية، وإنما كذلك لتوفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات وحماية البيئة وغيرها. ويضاف إلى ذلك دعم القطاع الخاص، الذي يُعتبر من المتطلبات الأساسية لتطوير قطاع السياحة. فالقطاع الخاص أكثر كفاءة من غيره، ويتمتع بالموارد والخبرة اللازمة للمساهمة بفعالية أكبر في تطوير قطاع السياحة، بشرط أن تطبق الحكومات سياسات تشجع مشاركة القطاع الخاص.

وفي منطقة الإسكوا، تقوم عدة بلدان بتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، بما فيها قطاع السياحة، وذلك في إطار سياساتها المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي. ومن المتوقع أن يزداد دور القطاع الخاص خاصة في مجال تشييد المرافق السياحية والمرافق المتصلة بها. كما يتوقع أن تسفر سياسات الإصلاح الاقتصادي عن تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا القطاع، وعن زيادة سرعة نموه وتطوره. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن تؤدي مشاركة المستثمرين الأجانب إلى اعتماد أساليب وطرق جديدة في الإدارة والتسويق، وإلى فتح أسواق سياحية جديدة، مما قد يعزز تنمية هذا القطاع الهام.

ولكن مع ذلك، وكما ذكر آنفاً، سيظل قطاع السياحة في منطقة الإسكوا عرضة للتأثر بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة، ولا سيما عملية السلام. وسيظل غياب السلام الشامل عائقاً رئيسياً أمام تنمية قطاع السياحة وتوسيعه. وتشكل قلة الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية المتصلة بها عائقاً آخر أمام سرعة نمو السياحة في المنطقة. وفي الوقت ذاته، يُعتبر ظهور أسواق سياحية جديدة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في جنوب آسيا وشرقها، مصدراً للمنافسة الحادة للأسواق السياحية في الشرق الأوسط، بما فيه بلدان الإسكوا. فقد تمكنت الاقتصادات الآسيوية السريعة النمو من النجاح في توسيع أسواقها السياحية التي تُعتبر حالياً أسرع الأسواق السياحية نمواً في العالم. كما ظهرت أسواق سياحية ذات قدرة كبيرة على المنافسة في الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلند وهونغ كونغ. وتندرج الصين وماليزيا في عداد أكبر ٢٠ بلداً مستقبلاً للسياح. وكان نصيب الصين من السياح في العالم في عام ١٩٩٦ أكبر من نصيب منطقة الإسكوا ككل، فقد ارتقت إلى رتبة خامس بلد في استقبال السياح في عام ١٩٩٦ بعد أن كان ترتيبها الثاني عشر في عام ١٩٩٠؛ وازداد عدد السياح الوافدين إليها بنسبة ٤٧ في المائة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦.

ونظراً إلى أهمية قطاع السياحة من حيث إيرادات العملات الأجنبية وتوفير فرص العمل، قامت الأمانة التنفيذية للإسكوا بإعداد هذه الدراسة بهدف تحليل الظروف السائدة في قطاع السياحة في عدد من بلدان الإسكوا وأثر هذه الظروف على اقتصادات هذه البلدان. وتتألف الدراسة من خمسة فصول، يتناول الفصل الأول منها السياحة الدولية والإقليمية، والبلدان السياحية الرئيسية، وتوزع السياحة الوافدة إلى منطقة الإسكوا والسياحة في الاتجاهين الوافدين والخارج. ويتضمن الفصل الثاني دراسات حالة لبعض بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، ويقدم تحليلاً متعمقاً لقطاع السياحة في كل من هذه البلدان ولدوره في الاقتصاد والعوائق الرئيسية أمام تطويره وتوسيعه. ويقدم الفصل الثالث تحليلاً لقطاع السياحة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويركّز الفصل الرابع على دراسات حالة تتناول الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان. ويتضمن الفصل الخامس مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات السياحية، موجهة إلى بلدان الإسكوا من أجل تنشيط نمو قطاع السياحة وزيادة أثره على الاقتصاد وتحسين وضعه التنافسي في جميع أنحاء العالم.

أولاً - السياحة الدولية والإقليمية

ألف - السياحة الدولية

في عام ١٩٩٦، نمت السياحة العالمية بنسبة ٤ر٥ في المائة من حيث عدد السياح وبنسبة ٧ر٦ في المائة من حيث عائدات السياحة. وخلال الست سنوات السابقة، ازداد عدد السياح على المستوى العالمي بنسبة ٢٩٣ في المائة، فارتفع الى ٥٩٢ مليوناً بعد أن كان ٤٥٨ مليوناً في عام ١٩٩٠. أما من حيث عائدات السياحة، فقد ارتفعت السياحة الدولية بنسبة ٥٩ في المائة، وازدادت قيمتها من ٢٦٦ مليار دولار في عام ١٩٩٠ (الجدول ١ والرسم البياني ١) الى ٤٢٣ ملياراً في عام ١٩٩٦. وتحتل أمريكا الشمالية وأوروبا مكان الصدارة في السياحة العالمية من حيث عدد السياح الوافدين إليها ومن حيث عائدات السياحة. ففي عام ١٩٩٦، بلغ نصيب الأمريكتين من عدد السياح في العالم ١٩٥ في المائة، بينما بلغ نصيب أوروبا ٥٨٧ في المائة، ونصيب آسيا والمحيط الهادئ ١٦ في المائة، ونصيب الشرق الأوسط ٢٥ في المائة فقط (الرسم البياني ٢). وحصلت فرنسا على أكبر نصيب من عدد السياح الوافدين (١٠٤ في المائة)، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية (٧٦ في المائة)، ثم إسبانيا (٦٩٨ في المائة)، وإيطاليا (٦ في المائة)، والصين (٤٤ في المائة)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية (٤٣٦ في المائة)^(١). وحافظت البلدان السياحية الثلاثة الأكثر رواجاً، وهي فرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا، على مركزها السابق في عام ١٩٩٦، وبلغ مجموع أنصبتها ٢٤٩ في المائة من السياحة العالمية الوافدة و ٢٨٦ في المائة من عائدات السياحة. وبلغ مجموع عائدات السياحة في هذه البلدان الثلاثة ١٢١ مليار دولار في عام ١٩٩٦، أي حوالي ٣٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الإسكوا بالأرقام الإسمية. وبلغت عائدات السياحة في الولايات المتحدة وحدها، في عام ١٩٩٦، ما يعادل ٩٥١ في المائة من القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي لمصر بالأرقام الإسمية، بينما بلغت عائدات السياحة في فرنسا، في العام ذاته، ما يعادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي للأردن والجمهورية العربية السورية معاً.

الجدول ١- مؤشرات السياحة العالمية، ١٩٩٠-١٩٩٦

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
عدد السياح الوافدين (بالملايين)	٤٥٨٣	٤٦٣٦	٥٠٣١	٥١٧٩	٤٥٦٥	٥٦٦٤	٥٩١٩
عائدات السياحة (بمليارات الدولارات)	٢٦٦٢	٢٧٢٧	٣١٠٨	٣١٧٨	٣٤٧٨	٣٩٣٣	٤٢٣

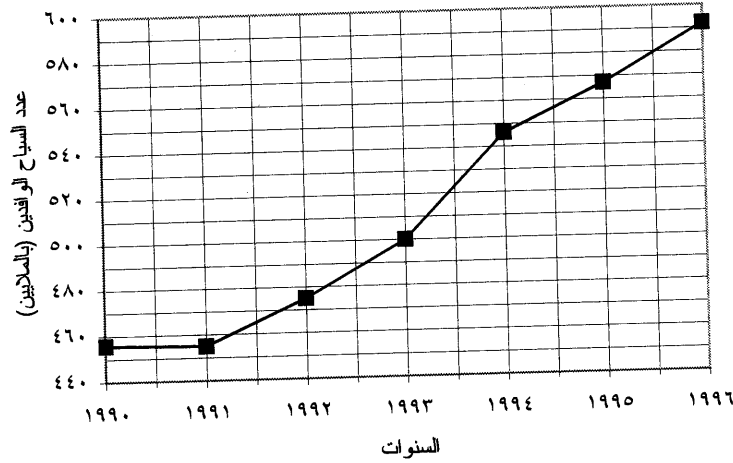
المصدر: مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت، عدد خاص، نيسان/أبريل ١٩٩٧، ص ٢١ و ص ٢٤.

وتسيطر على السياحة العالمية، الى حد كبير، البلدان المتقدمة. فأكثر عشرة بلدان من حيث عدد السياح الوافدين هي من البلدان المتقدمة، باستثناء الصين والمكسيك وهنغاريا وبولندا. وفي عام

(١) مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت، عدد خاص، نيسان/أبريل ١٩٩٧، ص ١٠٠-١٠١.

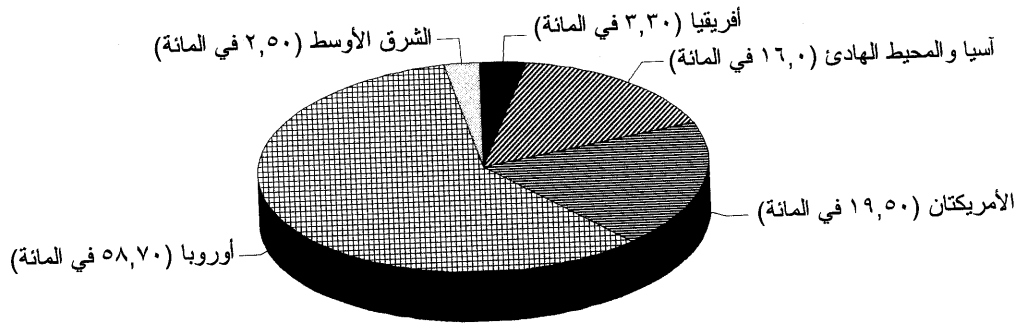
١٩٩٦، بلغ نصيب البلدان المتقدمة من عدد السياح في العالم نسبة ٥٥ر٣ في المائة، بينما بلغ نصيب البلدان النامية ٣٠ر٦ في المائة، ونصيب الاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية ١٤ر١ في المائة^(٢). أما فيما يتعلق بعائدات السياحة، فقد بلغ نصيب البلدان المتقدمة، في عام ١٩٩٦، نسبة ٦٣ر٩ في المائة، مقابل ٣٠ر٤ في المائة للبلدان النامية، و ٥ر٧ في المائة للاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية^(٣). ولا يرد أي من بلدان الإسكوا ضمن أكبر ٢٠ دولة سياحية من حيث مواطن الجنب السياحية، رغم الامكانيات الكبيرة جداً المتوفرة لديها. وبالإضافة إلى ذلك، لم ترد أي من بلدان الشرق الأوسط ضمن هذه الدول باستثناء تركيا، التي جاءت ضمن أكبر ٢٠ بلداً من حيث عدد السياح الوافدين إليها من العالم في عام ١٩٩٥.

الرسم البياني ١- اتجاهات السياحة العالمية، ١٩٩٠-١٩٩٦



المصدر: الجدول ١.

الرسم البياني ٢- توزع السياحة العالمية، ١٩٩٦



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر دولية.

(٢) World Tourism Organization, *Tourism Market Trends, 1997 Edition, Middle East*, p. 6.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١.

وفي عام ١٩٩٦، بلغ نصيب الشرق الأوسط ككل، من حيث استقبال السياح ٥ر٥ في المائة فقط، بينما بلغ نصيبه من عائدات السياحة ٤٧ر٤ في المائة فقط. وكان هذا النصيب أقل من نصيب فرنسا لوحدها. ورغم معدلات النمو السريعة التي حققتها السياحة العالمية خلال السنوات القليلة الماضية، ظلت حصة السياحة العالمية في الصادرات العالمية دون تغير يذكر في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥، وكانت حوالي ٧٨ر٧ في المائة. وانخفضت هذه الحصة من ٨٥ر٨ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٨٢ر٨ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٧٨ر٧ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ٢)، ثم عادت وارتفعت في عام ١٩٩٦ إلى ٧٩ر٧ في المائة نظراً إلى نمو عائدات السياحة العالمية بمعدل يتجاوز معدل نمو الصادرات العالمية.

الجدول ٢- الصادرات العالمية، وعائدات السياحة، ونسبة عائدات السياحة إلى الصادرات والواردات العالمية، كنسبة مئوية، ١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٥ ٢٧٢٢٧	٥ ٠٤٧٢٦	٤ ٢٣٦٢٧	٣ ٧٢٦٢٢	٣ ٧٢٨٢٤	٣ ٤٧٨٢٢	الصادرات العالمية (بمليارات الدولارات)
٥ ٣٦٣٣٠	٥ ١٤٥٣٠	٤ ٢٨٢٢٦	٣ ٧٦٨٢٦	٣ ٨٤٠٢٨	٣ ٥٨٤٢٩	الواردات العالمية (بمليارات الدولارات)
٤٢٣	٣٩٣٣٣	٣٤٧٢٨	٣١٧٢٨	٣١٠٢٨	٢٧٢٢٧	عائدات السياحة العالمية (بمليارات الدولارات)
٨٣٠	٧٢٨	٨٢٢	٨٣٥	٨٣٣	٧٢٨	عائدات السياحة العالمية نسبة إلى مجموع الصادرات العالمية
٧٩٩	٧٢٧	٨٢١	٨٢٤	٨٢١	٧٢٦	عائدات السياحة نسبة إلى الواردات العالمية

المصدر: International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, December 1996 and June 1997

وعلاوة على ذلك، غطت عائدات السياحة نسبة ٧٧ر٧ في المائة من مجموع الواردات العالمية في عام ١٩٩٥، مقابل ٧٦ر٧ في المائة في عام ١٩٩١، و ٨٤ر٨ في المائة في عام ١٩٩٣. وكانت معدلات نمو إيرادات السياحة العالمية أعلى من معدلات نمو الصادرات والواردات العالمية خلال العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، وكانت أدنى منها في عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٦، ارتفعت حصة عائدات السياحة العالمية في مجموع الصادرات العالمية إلى ٨ في المائة، لأن معدل نمو عائدات السياحة العالمية بلغ ٧٦ر٧ في المائة، بينما لم يتجاوز معدل نمو الواردات العالمية نسبة ٤٢ر٢ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد أن انخفض انخفاضاً حاداً عن مستوى عام ١٩٩٥، الذي بلغ ٢٠ر٢ في المائة.

وبلغت عائدات السياحة نسبة ١٦ر١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي في عام ١٩٩٦، أي إنها ارتفعت عن مستواها في عام ١٩٩٠، الذي كان ١٢ر١ في المائة. ويشير هذا إلى أن حصة عائدات السياحة في الناتج القومي الإجمالي العالمي تتجه إلى الازدياد مع الوقت، أي أن هذه العائدات تنمو بسرعة أكبر من سرعة نمو الناتج القومي الإجمالي العالمي (الجدول ٣).

الجدول ٣- عائدات السياحة العالمية، والنتائج القومي الاجمالي العالمي، ونسبة عائدات السياحة العالمية الى الناتج القومي الاجمالي العالمي، كنسبة مئوية، ١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
عائدات السياحة العالمية (بمليارات الدولارات)	٢٦٦ر٢	٢٧٢ر٧	٣١٠ر٨	٣١٧ر٨	٣٤٧ر٨	٤٢٠ر٠
الناتج القومي الاجمالي العالمي (بمليارات الدولارات)	٢٠ ٩٨٣	٢١ ٧٦١	٢٣ ٢٨٢	٢٤ ١٢٥	٢٤ ٧٠٠	٢٥ ٩٥٠
نسبة عائدات السياحة العالمية الى الناتج القومي الاجمالي العالمي	١ر٢	١ر٣	١ر٣	١ر٣	١ر٤	١ر٦

المصدر: الأمانة التنفيذية للإسكوا، استناداً الى مصادر دولية.

ويرتبط نمو السياحة الدولية ارتباطاً وثيقاً بالتطورات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي. ويؤدي تسارع نمو الاقتصاد العالمي، لا سيما في البلدان الصناعية الرئيسية التي تمثل أهم الأسواق السياحية، الى ارتفاع عدد السياح الوافدين. إلا أن أحوال الكساد الاقتصادي، التي تؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض دخل الفرد، تساهم في انخفاض معدلات السياحة الدولية، لأن معظم السياح يقللون من سفرهم أو يفضلون السياحة الداخلية في أوطانهم في مثل هذه الأحوال. وبالإضافة الى ذلك، يُعتبر الوضع السياسي، هو أيضاً، عاملاً هاماً في التأثير على تطورات قطاع السياحة. فالاضطرابات السياسية والأزمات والحروب تؤدي الى انخفاض حاد في عدد السياح الدوليين الوافدين الى المناطق أو البلدان المتضررة. وأحدث مثال على هذا هو أزمة الخليج، في عام ١٩٩١، التي أدت الى انخفاض عدد السياح الوافدين الى الشرق الأوسط بنسبة ٦٧ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٠.

باء- السياحة الإقليمية

رغم أن منطقتي جنوب آسيا وجنوب شرقها تأتيا في المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث نمو السياحة، استقبلت أوروبا والأمريكتان ما يتجاوز ٨٠ في المائة من عدد السياح الدوليين الوافدين في عام ١٩٩٢، وتلتها منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، بنسبة ١٢ر٣ في المائة، بينما ظل الشرق الأوسط في أدنى السلم من حيث عدد السياح الوافدين اليه (١ر٥ في المائة فقط)^(٤). وفي حين انخفض نصيب أوروبا من ٦٦ر٤ في المائة الى ٦٠ر٤ في المائة، ونصيب الأمريكتين من ٢٩ر٦ في المائة الى ٢١ر٥ في المائة، في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٩٢، ارتفعت حصة شرق آسيا والمحيط الهادئ من ٠ر٨ في المائة الى ١٢ر٣ في المائة خلال الفترة ذاتها^(٥).

والى حد كبير، يمكن أن تُعزى سرعة نمو السياحة في شرق آسيا الى سرعة النمو الاقتصادي الذي حققته هذه المنطقة والذي أدى الى ارتفاع كبير في دخل الفرد والى ارتفاع عام في مستوى

(٤) World Tourism Organization, Global Tourism Forecasts to the Year 2000 and Beyond, p. 14.

(٥) المرجع نفسه، ص ١٤.

المعيشة، وبالتالي الى ازدياد الطلب على السياحة الخارجية. وعلاوة على ذلك، أدت التنمية الاقتصادية السريعة الى تحسّن المواقع السياحية والإعلام والتسويق والترويج التجاري، وبالتالي الى ازدياد تدفق السيّاح اليها. ويُضاف الى ذلك أن المنطقة لم تشهد أية اضطرابات سياسية هامة كان يمكن أن تترك آثاراً سلبية على تدفق السياحة الدولية اليها.

أما منطقة الإسكوا فقد شهدت فترات طويلة من النزاعات والاضطرابات الأهلية والقتال السياسية، الأمر الذي ساهم في خفض هائل لنصيبها من السياحة الدولية. كما ساهم في خفض هذا النصيب افتقارها الى الهياكل الأساسية الكافية، وقلة الاهتمام بترويج السياحة، والافتقار الى أساليب التسويق. ولكن يُتوقع أن ينعكس هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة المقبلة، إذ ان العديد من بلدان المنطقة يعمل على تنفيذ خطط التنمية السياحية الطويلة الأجل التي يُتوقع أن تؤدي الى تسارع نمو السياحة.

جيم- نمو السياحة في منطقة الإسكوا

رغم معدلات النمو التي حققها قطاع السياحة خلال السنوات الأخيرة، لا يزال هذا النمو أدنى مما يمكن أن تحقّقه المنطقة بفضل مناخها الجذاب وثروتها الأثرية. فخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ انخفض نصيب الشرق الأوسط^(٦)، الذي يشمل منطقة الإسكوا، من السياحة الدولية، من ٢١ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٢. وقد أدى الى هذا الانخفاض الصراع الأهلي في لبنان، والحرب بين العراق وايران، والوضع السياسي في الشرق الأوسط. وبالإضافة الى الاعتبارات السياسية والأمنية، كانت هناك عوامل أخرى ساهمت في تباطؤ نمو السياحة في المنطقة، منها القيود المتشددة المفروضة على تأشيرات الدخول لبعض البلدان، والافتقار الى الهياكل الأساسية السياحية، وقلة الموظفين المدربين، وضعف وسائل التسويق والترويج، والصورة السلبية التي يرسمها الإعلام الغربي. وفوق ذلك، لم تكن تنمية قطاع السياحة ضمن أولويات خطط التنمية في عدة بلدان. ولم تبدأ البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في النظر في تطوير قطاع السياحة لديها، كجزء من الجهود المبذولة لتنويع اقتصاداتها وتخفيف اعتمادها الكبير على صادرات النفط الخام، إلا خلال النصف الثاني من الثمانينات وبعد الانخفاض الكبير في أسعار وعائدات النفط.

وفي النصف الأول من التسعينات، تحسن أداء قطاع السياحة وازداد نموه في المنطقة نتيجة لعدة تغيرات هامة في السياسة الاقتصادية ولتحسن المناخ السياسي، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، في عام ١٩٩٣، بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وتوقيع معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن، في عام ١٩٩٤. كما ازداد الاهتمام بتنمية هذا القطاع في منطقة الخليج، لا سيما في الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمّان. وساهم تحسن المناخ السياسي، المقترن بتحسين الهياكل الأساسية السياحية والدعم الحكومي، في تنشيط نمو السياحة في المنطقة.

وخلال السبعينات والثمانينات، تجاوزت السياحة الخارجية (من الشرق الأوسط)، بقدر كبير، السياحة الوافدة اليه. فقد أدى الارتفاع الكبير في دخل الفرد، خاصة في بلدان مجلس التعاون

(٦) وفقاً لمنظمة السياحة العالمية يشمل الشرق الأوسط منطقة الإسكوا والجمهورية العربية الليبية، بينما يشمل الشرق الأوسط، على امتداده، منطقة الإسكوا بالإضافة الى اسرائيل وايران وتركيا والجمهورية العربية الليبية والسودان وقبرص.

الخليجي، الى تدفق السياح منها باتجاه البلدان الأخرى في المنطقة وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة الى السياحة الترفيهية، اتجهت نسبة كبيرة من السياح الى الخارج لأسباب صحية وتجارية. وبدأ عدد قليل من بلدان المنطقة مؤخراً في ترويج السياحة التجارية، ومنها، بوجه خاص، الامارات العربية المتحدة ولبنان^(٧).

وخلال السنتين الماضيتين، حققت السياحة نمواً كبيراً في منطقة الإسكوا، وخاصة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر. وازداد عدد السياح الوافدين الى المنطقة بنسبة ١٣٣ في المائة في عام ١٩٩٥ و ١٠٣٧ في المائة في عام ١٩٩٦، بينما ازدادت عائدات السياحة بنسبة ٣٢٢ في المائة في عام ١٩٩٥ و ١٤٧ في المائة في عام ١٩٩٦ (الجدول ٤).

الجدول ٤- السياح الوافدون وعائدات السياحة في منطقة الإسكوا، كنسبة مئوية من السياح في العالم وعائدات السياحة العالمية، ١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
١٥٠٧٠	١٣٦٥٣	١٢٠٥٠	١٠٨٠٤	١٠٤٢٥	٨٣١٦	٨٩٠٠	السياح الوافدون الى منطقة الإسكوا (بالآلاف)
١٠٣٧	١٣٣	١١٥٠	٣٦٢	٢٥٣٦	(٦٥٦)	٤٥٥	معدلات النمو (بالنسبة المئوية)
٥٩١٩	٥٦٦٤	٥٤٦٥	٥١٧٩	٥٠٣١	٤٦٣٦	٤٥٨٣	السياح الوافدون، على مستوى العالم (بالملايين)
٢٥	٢٤	٢٢	٢١	٢١	١٨	١٩٥	السياح الوافدون الى منطقة الإسكوا، كنسبة مئوية من المجموع العالمي
٨٢٣٨	٧١٧٩	٥٤٣١	٤٨٢٦	٥٤٠٠	٤٢٧٤	٥١٤١	عائدات السياحة في منطقة الإسكوا (بملايين الدولارات)
١٤٧٥	٣٢١٨	١٢٥٣	(١٠٦)	٢٦٤	(١٦٩)	(٥٣)	معدلات النمو (بالنسبة المئوية)
٤٢٣٠	٣٩٣٣	٣٤٧٨	٣١٧٨	٣١٠٨	٢٧٢٧	٢٦٦٢	عائدات السياحة العالمية (بمليارات الدولارات)
١٩	١٨	١٦	١٥	١٧	١٦	١٩	حصة منطقة الإسكوا من عائدات السياحة العالمية (نسبة مئوية)

المصدر: منظمة السياحة العالمية، تقارير سنوية متنوعة.

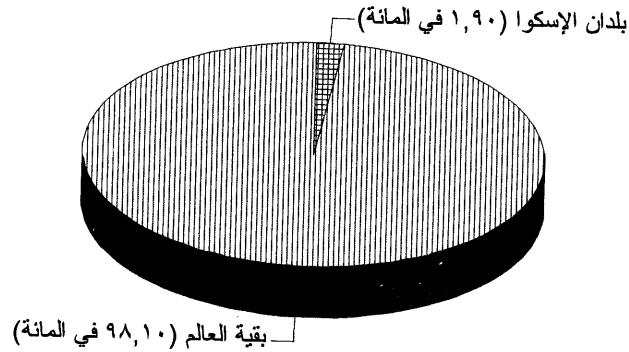
ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة.

ولا يزال نصيب منطقة الإسكوا من السياح الوافدين على مستوى العالم ومن عائدات السياحة العالمية متواضعاً نسبياً وأدنى بكثير من إمكاناتها. ففي عام ١٩٩٦، بلغ نصيب المنطقة من السياح الوافدين على مستوى العالم ٢٦ في المائة، أي انه ارتفع عن مستواه في عام ١٩٩٥، والذي كان ٢٤

(٧) السياحة التجارية هي السياحة التي تجتذب السياح بالحوافز التجارية التي منها، مثلاً، أيام أو أسابيع التسوق بأسعار مخفضة. فديي، مثلاً، تنظم في كل سنة شهراً لترويج التسوق، كما تجري في لبنان تخفيضات كبيرة على الأسعار في شهر شباط/فبراير لاجتذاب المتسوقين من بلدان الإسكوا الأخرى ومن كل أنحاء العالم.

في المائة. وبلغ نصيبها من عائدات السياحة العالمية ١٩ في المائة في عام ١٩٩٦، أي انه ارتفع عن مستواه في عام ١٩٩٥، الذي كان ١٨ في المائة (الجدول ٤).

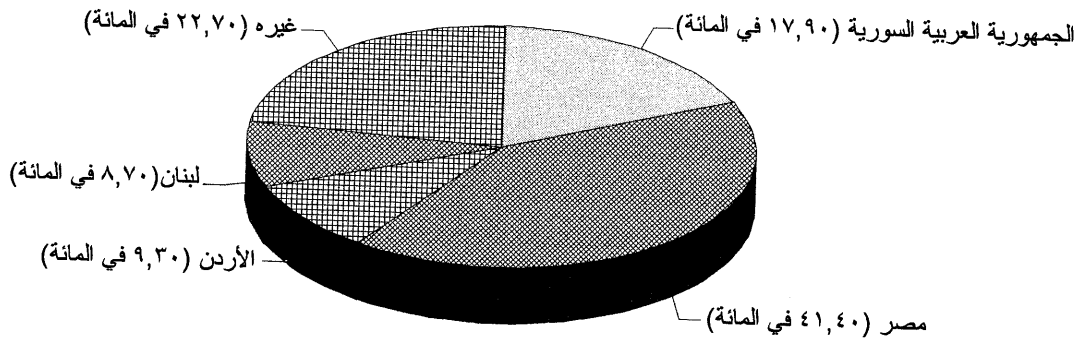
الرسم البياني ٣- حصة الإسكوا من عائدات السياحة العالمية، ١٩٩٦



المصدر: الإسكوا، استناداً الى مصادر دولية.

ومصر هي أكبر بلدان الإسكوا من الناحية السياحية. فقد تلقت في عام ١٩٩٦ أكثر من ٤١ في المائة من عائدات السياحة في المنطقة (الرسم البياني ٤)، واستقبلت ٢٥٨ في المائة من مجموع السياح الوافدين الى المنطقة، وتلتها الجمهورية العربية السورية، بنسبة ١٧٩ في المائة من مجموع عائدات السياحة و ٥٩ في المائة من مجموع السياح الوافدين الى المنطقة. وجاء الأردن في المرتبة الثالثة من حيث العائدات (٩٣ في المائة)، واستقبل ٧٣ في المائة من مجموع السياح الوافدين الى المنطقة في عام ١٩٩٦.

الرسم البياني ٤- نصيب بلدان الإسكوا من عائدات السياحة، ١٩٩٦



المصدر: الإسكوا، استناداً الى مصادر دولية.

ويُتوقع أن يدخل قطاع السياحة في منطقة الإسكوا مرحلة من النمو القوي في السنوات المقبلة. فكل بلدان الإسكوا تقريباً تنفذ خططاً للتنمية السياحية الطويلة الأجل تمهيداً للنمو المستمر في هذا القطاع الهام. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تؤدي برامج التحرير الاقتصادي التي تنفذها منطقة الإسكوا إلى تحرير الاقتصاد والتخفيف من القيود المفروضة عليه. وبالتالي، ستزداد مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بشكل عام، وفي قطاع السياحة بشكل خاص. وستؤدي هذه التدابير إلى زيادة تدفق رأس المال الخاص إلى هذا القطاع، لا سيما في البلدان التي توفر مناخاً مشجعاً للاستثمار. ويُتوقع أن يؤدي تحسّن مناخ الاستثمار في عدة بلدان في المنطقة إلى تشجيع دور القطاع الخاص. وسيكون دور الحكومات في معظم بلدان الإسكوا هو التركيز على إكمال الهياكل الأساسية تمهيداً لقيام القطاع الخاص بالاستثمار في المرافق السياحية. وفي عدد قليل من البلدان، مثل مصر، يساهم القطاع الخاص كذلك في بناء المرافق الأساسية المادية مثل شبكات الطرق ومحطات الكهرباء، لا سيما في المناطق السياحية الجديدة.

ويرتبط تطوير قطاع السياحة ارتباطاً مباشراً بتدفق الاستثمار، لا سيما من المصادر الخاصة. وقد كان هذا أحد العوامل الرئيسية وراء فتح أبواب هذا القطاع في معظم بلدان الإسكوا. وبالإضافة إلى توفير رأس المال، يتمتع القطاع الخاص بكفاءة أكبر من حيث الإدارة واستغلال الموارد. لذلك يجب أن يقوم بالدور الرئيسي في تطوير قطاع السياحة الذي أصبح قطاعاً تحت فيه المنافسة في جميع أنحاء العالم. وعليه، فإن مشاركة القطاع الخاص ضرورية لتنشيط نمو قطاع السياحة.

ويتطلب تطوير قطاع السياحة ترويج أنواع مختلفة من السياحة، خاصة في المجالات التي تتمتع المنطقة فيها بميزة نسبية. وتتمثل هذه الميزة النسبية لمنطقة الإسكوا في السياحة الثقافية. ذلك أن معظم بلدان الإسكوا غنية جداً بتراتها الثقافية وتتمتع بثروة كبيرة من المواقع الأثرية المشهورة في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن تركز هذه البلدان على هذا النوع من السياحة لتحقيق مزيداً من الفعالية في التنافس على نصيب أكبر من السياحة الدولية. وينبغي أن تتجنب التنافس على الأنشطة السياحية التي تنشط فيها، بالفعل، في الوقت الحالي، كبرى البلدان السياحية، لأن هذه البلدان تتمتع بخبرة أكبر في هذا المجال.

ولا شك في أن تنمية قطاع السياحة في منطقة الإسكوا لا تتوقف، حصراً، على توفر المواقع والأموال. فقد أدت عملية السلام دوراً هاماً في تطوير هذا القطاع في المنطقة، وهو قطاع سريع التأثير بالاضطرابات السياسية، ويدل على ذلك ما حدث في عام ١٩٩١، عندما انخفض عدد السياح الوافدين إلى المنطقة بنسبة ٦٧ في المائة نتيجة لأزمة الخليج. وعلى المستوى القطري، كان للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، في عام ١٩٩٦، أثرها السلبي على قطاع السياحة فيه. وفي مصر، انخفض تدفق السياح في عام ١٩٩٣ بنسبة ٢١٩ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٢، نتيجة لهجمات المتطرفين على السياح الأجانب. ولذلك فإن تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط سوف يساهم في تنمية هذا القطاع الهام لأن من شأنه أن يزيد تدفق السياح إلى المنطقة. ويتوقع أن يؤدي السلام إلى تعزيز التعاون الإقليمي في قطاع السياحة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة نمو هذا القطاع وتطويره.

دال- التعاون الإقليمي

يشكل تشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي في قطاع السياحة شرطاً أساسياً لتنمية هذا القطاع الذي تحتد المنافسة فيه في جميع أنحاء العالم. ومن الصعب على أي بلد بصرف النظر عن إمكانياته، أن يصبح بمفرده بلداً سياحياً رئيسياً بالاعتماد فقط على موارده المحدودة نسبياً. وهذا صحيح في حالة معظم بلدان الإسكوا، إذ تتطلب تنمية هذا القطاع تدفق استثمارات كبيرة، كما تتطلب موارد بشرية مؤهلة، وجهوداً ترويجية مكثفة، وتحسين خدمات السياحة وتوفيرها بأسعار تنافسية، وتطوير الهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بها. ويدعو ازدياد التنافس عالمياً إلى بذل جهود مشتركة من أجل زيادة نصيب الإسكوا، المحدود حالياً، من السياح الوافدين. كما يفترض أن يؤدي التعاون الإقليمي، في تاريخ مستهدف، إلى دمج الأسواق السياحية في منطقة الإسكوا لتصبح هذه المنطقة سوقاً سياحية واحدة مفتوحة للسياحة الدولية.

والتعاون الإقليمي فيما بين بلدان الإسكوا هو عامل هام في التنمية الاقتصادية للمنطقة ونموها، لا سيما في قطاع السياحة. والتعاون في هذا القطاع ضروري لأنه يؤدي إلى زيادة عدد السياح الوافدين إلى المنطقة، خاصة إذا ما كانت نتيجته تكوين سوق سياحية موحدة. ولكن هذا يتطلب بذل جهود مكثفة من جانب المسؤولين الحكوميين المختصين ومن جانب القطاع الخاص، وإجراء مفاوضات مستفيضة واستعدادات تبدأ من مرحلة التخطيط. وينبغي أن تركّز هذه الجهود على التكامل فيما بين هذه البلدان بحيث يركّز كل بلد على المجالات والأنشطة السياحية التي يتمتع فيها بميزة نسبية.

وينبغي أن يُنظّم التعاون الإقليمي في مجال السياحة بموجب اتفاق إقليمي للتعاون السياحي أو مجموعة من الاتفاقات بين بلدين أو أكثر من بلدان الإسكوا، أو بموجب إجراءات تتخذها جامعة الدول العربية. وبذلك يضمن هذا التعاون الدعم السياسي اللازم من أعلى مستويات المؤسسات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون التعاون الإقليمي جزءاً من خطط تنمية السياحة في بلدان الإسكوا، كما ينبغي تنسيق هذه الخطط في مراحل مبكرة من تطوير قطاع السياحة.

ونجاح التعاون الإقليمي في السياحة هو جزء لا يتجزأ من نجاح التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الإسكوا. ولكن حالة التعاون الاقتصادي فيما بينها حالياً، بما في ذلك التعاون في مجال السياحة، بعيدة جداً عن تحقيق المطلوب. فقطاع السياحة يفتقر إلى الإرادة السياسية الكافية لدعم وتشجيع التعاون فيه، والوضع السائد حالياً هو وضع لا يحسد عليه. وهناك عدة اتفاقات للتعاون في مجال السياحة بين الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، وبين الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن. وتدعو هذه الاتفاقات إلى تشجيع التعاون فيما بين أطرافها، خاصة في تنظيم المؤتمرات السياحية والتدريب السياحي. كما أن هناك مشاريع اتفاقات بين عُمان ومصر، وبين الإمارات العربية المتحدة ومصر. وبعد إبرام هذه الاتفاقات، سيكون عدد اتفاقات التعاون السياحي بين مصر وبلدان أخرى في المنطقة قد بلغ الستة. ويتوقع أن يكون تنفيذ هذه الاتفاقات خطوة هامة نحو تشجيع التعاون الإقليمي في قطاع السياحة.

وفيما يلي بعض القيود التي تعيق التعاون الإقليمي في قطاع السياحة:

- (١) التوتر السياسي الناجم عن تعثر عملية السلام، وقد أدى إلى انخفاض تدفق الأموال إلى قطاع السياحة، لا سيما من المصادر الخاصة؛

(ب) التعاون الإقليمي في مجال السياحة هو جزء من التعاون الاقتصادي الإقليمي العام، الذي لا يزال محدوداً رغم الاتفاقات المتعددة التي وقعت لتشجيعه. على أن التعاون والتكامل إقليمياً في المجال الاقتصادي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات السياسية بين البلدان الأعضاء، وهذا هو أكبر تحد يواجه التعاون الاقتصادي. بل إن التعاون في قطاع السياحة هو أكثر حساسية للعلاقات السياسية السائدة فيما بين البلدان الأعضاء، لأنه ينطوي على حركة الناس من بلد إلى آخر، وهذه الحركة تتأثر تأثيراً شديداً بتوتر العلاقات السياسية؛ ولا بد من الفصل بين التعاون الاقتصادي والوضع السياسي من أجل النجاح في تحقيق التعاون؛

(ج) أنظمة السفر معقدة بلا داع. فهي تتطلب إجراءات طويلة للحصول على تأشيرات الدخول، فضلاً عن غيرها من مضايقات السفر. ويضاف إلى ذلك أن عدد الرحلات فيما بين البلدان الأعضاء غير كاف، خاصة خلال فترات الذروة؛

(د) ارتفاع تكاليف السفر والإقامة. فالتكاليف في معظم البلدان السياحية في المنطقة ليست باهظة بصورة عامة، لكن تكاليف الإقامة مرتفعة نسبياً، خاصة خلال ذروة موسم الصيف. ويؤدي هذا إلى تحول السياح إلى بعض البلدان المجاورة، مثل تركيا وقبرص واليونان. ويدل ارتفاع تكاليف الإقامة نسبياً في أوج الموسم على عدم كفاية الهياكل الأساسية السياحية في عدد من بلدان المنطقة. وبينما يمكن التخفيف من هذه المشكلة في المستقبل، فلا شك في أنها تؤثر حالياً تأثيراً سلبياً على التعاون الإقليمي وتدفق السياح إلى بلدان الإسكوا، كما أنها تضعف القدرة التنافسية للأسواق السياحية في المنطقة.

هـ- أثر منظمة التجارة العالمية على السياحة

تتضمن الأهداف الرئيسية للاتفاق العام للتجارة في الخدمات المساواة في معاملة الخدمات المحلية والأجنبية والتقليل من التمييز والتباين والحمائية في تجارة الخدمات، بما في ذلك السياحة.

ويدعو الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، وهو جزء لا يتجزأ من اتفاق الغات، جميع الدول الأعضاء إلى توفير المساواة في المعاملة وفي النفاذ إلى السوق للموردين الأجانب الذين يوفرون خدمات من قبيل تشغيل الفنادق، ووكالات السفر، والرحلات. وتتضمن المساواة في المعاملة السماح للموردين الأجانب بإنشاء الخدمات السياحية في غير بلدانهم، والسماح لهم بالحصول على اللوازم من الخارج، وإعطاءهم الحوافز المحلية والفوائد الأخرى التي يتمتع بها موردو الخدمات المحليون. وتتضمن كذلك حرية تنقل الموظفين اللازمين لإدارة هذه الخدمات من بلد إلى آخر دون قيود. وبشكل عام، يدعو الاتفاق العام لتجارة الخدمات إلى التحرير التام والكامل للتجارة في الخدمات، بما فيها السياحة، والغاء جميع الحواجز والعوائق التجارية التي تحول دون نمو هذا القطاع. ولتحرير التجارة الدولية وتنقل السلع والناس بحرية آثار إيجابية على قطاع السياحة، خاصة في مجال المؤتمرات وسياحة رجال الأعمال، خصوصاً في البلدان التي لديها الهياكل الأساسية اللازمة لتلبية الطلب المتوقع. وعلاوة على ذلك، يشكل قطاع السياحة قطاعاً مفتوحاً نسبياً إذا ما قورن بالقطاعات الأخرى. ومعظم البلدان توكل إلى القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي، الدور الرئيسي في تنمية السياحة، وتزوده بالحوافز والفوائد لتحقيق هذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مشغلو الفنادق الدولية بنشاط في عدد كبير من البلدان السياحية. ولكن المشكلة الرئيسية التي تواجه مشغلي السياحة في بلدان الإسكوا هي ذات المشكلة التي تواجه غيرها من البلدان النامية، وهي مشكلة نوعية الخدمات المقدمة.

فمستواها الحالي لا يسمح لها بالتنافس على نطاق الاقتصاد العالمي. ويجري حالياً توسيع وتحسين معظم الخدمات المحلية، بما في ذلك خدمات الفنادق والمرشدين السياحيين والمطاعم، بهدف التغلب على أوجه القصور الحالية. ولذلك، قد يكون للعولمة آثار سلبية على الخدمات المحلية قبل أن تسنح لهذه الخدمات فرصة التحسن والتطور. هذا على الأمدين القصير والمتوسط، أما على الأمد الطويل، فمن المتوقع أن يؤدي تحرير تجارة الخدمات الى توسيع قطاع السياحة وزيادة عدد السياح الوافدين الى المنطقة نتيجة لتحسن الخدمات السياحية. وكما يتحقق هذا فعلاً، لا بد من أن تعمل بلدان الإسكوا على تكثيف جهودها لتنمية قطاع السياحة، وتحسين الخدمات المحلية، وفتح هذا القطاع تدريجياً أمام القطاع الخاص لزيادة فعاليته وقدرته التنافسية. وينبغي أن تنظر بلدان الإسكوا بجديّة الى التزاماتها بموجب الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، وأن تستغل فترة السماح التي ينص عليها الاتفاق للإسراع في تنمية قطاع السياحة، خاصة في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. ويمثل تحسين الخدمات المحلية أفضل وأضمن طريقة لزيادة حصتها في السوق. وبالإضافة الى ذلك، يجيز الاتفاق العام للتجارة في الخدمات فرض بعض الشروط على الالتزام بفتح أسواق السياحة أمام الموردين الأجانب. وبعد قبول هذه الالتزامات^(٨)، لا يمكن الرجوع عنها قبل مرور ثلاث سنوات على بدء سريان الاتفاق.

وينبغي أن تتعاون بلدان الإسكوا مع المنظمة العالمية للسياحة، التي تقدم المساعدة للبلدان الأعضاء فيها عند التفاوض بشأن التزاماتها بموجب الاتفاق العام للتجارة في الخدمات. وينبغي كذلك أن تشجع التعاون خلال فترة المفاوضات، وأن تعزز بالتالي موقفها التفاوضي. وينبغي أن تشمل هذه الجهود تأسيس منظمة إقليمية للسياحة بهدف تنسيق السياسات المتعلقة بالسياحة وتنسيق المواقف خلال المفاوضات، ليس فقط فيما يتعلق بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات، بل كذلك خلال المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية الأخرى.

وينبغي أن تعمل بلدان الإسكوا على تهيئة قطاعات السياحة فيها للمساهمة بفعالية في عصر العولمة الاقتصادية، خاصة في ضوء الاتفاق العام للتجارة في الخدمات وآثاره. وينبغي أن تفتح أبواب قطاعاتها السياحية تدريجياً وأن تحرر قطاع السياحة في المنطقة بهدف زيادة فعاليته في التنافس في الأسواق السياحية الدولية في أعقاب التحرير العالمي. وينبغي أن تتفاوض بفعالية على التزاماتها بموجب الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، ويستحسن أن تدخل المفاوضات من موقف جماعي. وكما هو الحال في الاقتصاد عموماً، سيكون لعولمة الاقتصاد، بما في ذلك التجارة في الخدمات، أثر مباشر على قطاع السياحة. ولذلك، فإن أفضل طريقة يمكن أن تتبعها بلدان الإسكوا للاستفادة من التحرير المقبل هي تهيئة اقتصاداتها عموماً، من خلال تنفيذ سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تؤدي الى زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية عموماً.

WTO Seminar and Conference Proceedings, "GATS Implications for Tourism, the General Agreement on Trade in Services and Tourism", Milan, Italy 2-3 December 1994, p. 6. (٨)

ثانياً - دراسات حالة لبلدان مختارة من بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً

ألف- دراسة حالة: مصر

مقدمة

تعرض هذه الدراسة تحليلاً لقطاع السياحة في مصر، وتركز على التخطيط في السياحة وعلى الاستثمار فيها وعلى دور الحكومة وألوياتها، ودور القطاع الخاص. كما أنها تعرض تحليلاً لدور السياحة في اقتصاد البلد، يشمل حصة عائدات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد ومجموع الصادرات والميزان التجاري، ودور قطاع السياحة في توفير العمالة. ثم أنها تحدد أهم العوائق والمشاكل التي تواجه تنمية قطاع السياحة في مصر.

ومصر هي أهم بلد سياحي في منطقة الإسكوا، وأحد البلدان السياحية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط ككل، ويمكنها أن تكون من أهم البلدان السياحية في العالم. وهي تجتذب عدة أنواع من السياحة إلى جميع أنحاءها. فقد اشتهرت بمواقعها السياحية التقليدية، مثل الأهرام في الجيزة، والمدن الغنية بآثارها، مثل الأقصر وأسوان، كما نعت قطاع السياحة لديها ليشمل أنشطة من قبيل الرياضة المائية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة الترفيه، والسياحة الصحية. ويستمر موسم السياحة في مصر على مدار السنة: فعلى الشواطئ، هناك السياحة الترفيهية في فصل الصيف، على الساحل الشمالي؛ وهناك السياحة الثقافية في القاهرة وفي مدينتي الأقصر وأسوان، في الجنوب، في جميع فصول السنة. كما توجد المواقع السياحية الجديدة التي تم انشاؤها في سيناء، وخاصة على البحر الأحمر، مثل الغردقة، التي تجتذب السواح في جميع أوقات السنة بفضل مناخها وموقعها الفريدين.

ولم يحظَ قطاع السياحة إلا مؤخراً بالأولوية في عملية التنمية. ولم يكن الاهتمام به في مصر في السابق متناسباً دائماً مع أهميته في الاقتصاد. ونتيجة لذلك جاءت المشاريع الجادة الرامية إلى تنميته وتوسيعه في وقت متأخر نسبياً، ولم تنجز بعد. واكتسب القطاع أهمية إضافية في بداية عملية السلام في الشرق الأوسط، في عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الوقت، شرعت مصر في خطة للتنمية السياحية مدتها ٢٠ عاماً، تغطي الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٧، وتهدف إلى تطوير البنية الأساسية للبلد والمرافق السياحية بحيث تستقبل أكثر من ٢٦ مليون سائح بحلول عام ٢٠١٧^(٩). ويتوقع أن تكون مصر بعد انجاز هذه الخطة، من أهم البلدان السياحية في العالم.

وتقدم الحكومة المصرية مجموعة كبيرة من الحوافز إلى القطاع الخاص ليضطلع بدور رئيسي في تنفيذ خطة التنمية السياحية. وسيتم التعاقد مع القطاع الخاص لبناء المرافق السياحية في المناطق السياحية الجديدة التي يجري انشاؤها على البحر الأحمر، على أن ينحصر دور الحكومة ببناء الهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بها.

(٩) استُمدت هذه الأرقام من وزارة السياحة المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.

وتتولى وزارة السياحة صياغة السياسات وتحقيق الأهداف السياحية للبلد. وهي تعمل بالتعاون مع اللجنة الوزارية لتنمية السياحة، وتتولى كذلك مسؤولية الترويج لصناعة السياحة في البلد والتنقيب عن المواقع الأثرية الجديدة والتعاون مع القطاع الخاص ومع البلدان الأخرى في المجالات المتعلقة بالسياحة.

وتساعد وزارة السياحة في تنفيذ مهمتها الهيئة العامة للتنمية السياحية، المسؤولة بشكل رئيسي عما يلي: (أ) وضع استراتيجيات التنمية السياحية على المستويين الوطني والإقليمي؛ (ب) تشجيع التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية فيما يتعلق بقطاع السياحة؛ (ج) تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية السياحة؛ (د) ضمان مراعاة البعد البيئي في تنمية القطاع.

١- تخطيط قطاع السياحة

نظراً إلى أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد المصري، تشدد الحكومة كثيراً على تنميته، وهي قد قسمت المراكز السياحية في البلد إلى مراكز تقليدية، مثل المراكز الواقعة في القاهرة الكبرى وحولها، ومراكز سياحية جديدة تُعقد عليها الآمال، مثل المراكز الواقعة على الساحل الشمالي، والبحر الأحمر وخليج العقبة (طابا)، ومنطقة سيوة في الصحراء الغربية، ومنطقة المنيا ومنطقة ابو سنبل في الجزء الجنوبي من البلد.

ويُعتبر تخطيط السياحة في مصر جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي ككل، لأن الحكومة تطبق نهجاً شاملاً في التنمية يدمج بين مختلف قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك قطاع السياحة الذي يشكل عاملاً مساعداً في تنمية الاقتصاد بمجمله.

وتستند خطة التنمية السياحية، الممتدة على ٢٠ عاماً، إلى الافتراضات التالية:

(أ) أن القطاع سيحقق معدل نمو سنوياً يبلغ ٨ في المائة خلال فترة الخطة؛

(ب) أن مجموع عدد السياح الوافدين إلى البلد سيبلغ ٦٢ مليون سائح بحلول عام ٢٠١٧، أي سيرتفع من ٣٩ ملايين في عام ١٩٩٦ ليتجاوز ستة أمثاله؛

(ج) أن الحاجة ستدعو إلى إنشاء مرافق إضافية لتوفير الإقامة لهذا العدد المتوقع من السياح الوافدين إلى البلد. وتقدر الخطة أن مجموع عدد غرف الفنادق سيبلغ ٣٨٠ ٠٠٠ غرفة بحلول عام ٢٠١٧، أي أن عددها سيزداد بأكثر من ٤٠٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٦، أي ٧٠٤٧١ غرفة؛

(د) أن مجموع عدد ليالي الإقامة السياحية سيزداد من ٢٣ مليون ليلة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٤٢ مليون ليلة في عام ٢٠١٧، أي أنه سيتجاوز سبعة أمثاله.

وتركّز الخطة على ضرورة تطوير قطاع السياحة بعيداً عن المناطق التقليدية مثل القاهرة الكبرى والاسكندرية، وباتجاه المناطق السياحية السريعة النمو مثل منطقة البحر الأحمر والغردقة وسفاجة ورأس بناس. ويتوقع أن يصل عدد غرف الفنادق في منطقة البحر الأحمر، بنهاية عام ٢٠١٧، إلى ٢٠٠ ٠٠٠ غرفة، بالإضافة إلى ٤٠ ٠٠٠ غرفة في خليج العقبة، وعلى وجه الخصوص شرم الشيخ وطابا. وتعطي الخطة الأولوية للمواقع السياحية التي تُعقد عليها آمال كبيرة، مثل العين السخنة ورأس سدر وسانت كاترين. ويجري تنويع المواقع السياحية والأنشطة السياحية لتلبية النطاق الواسع من السياحة المتوقعة واستقبال الزيادة المنتظرة في عدد السياح. وتهدف الخطة إلى توسيع نطاق خدمات الكهرباء والمياه ومرافق النقل والاتصالات.

وبالإضافة إلى تنويع الأنشطة السياحية، تهدف الحكومة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تنمية المواقع السياحية الجديدة، خاصة في المناطق الأقل نمواً مثل سيناء، حيث تدعو الخطة إلى بناء ٩٢٢ ٩٠ غرفة فندقية لتوسيع نطاق السياحة، وإلى خلق ٣٦٦ ١٦٩ فرصة عمل إضافية. وتُعتبر منطقة سيناء، التي تتضمن البحر الأحمر وخليج السويس وساحل سيناء الشمالي، أهم منطقة سياحية خارج المناطق السياحية التقليدية.

وتدعو الخطة السياحية إلى توسيع نطاق التدريب السياحي لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الموارد البشرية المؤهلة. كما تدعو إلى زيادة توعية الناس بأهمية السياحة بالنسبة لاقتصاد البلد، لأن مشاركتهم، بكل فئاتهم، هي عامل مهم في تنمية القطاع. ثم إن لمعاملة السياح أثراً هاماً على تدفق السياح إلى البلد.

وتدعو الخطة كذلك إلى تحقيق نوعية جيدة من السياحة حتى يتمكن البلد من منافسة البلدان السياحية الرئيسية الأخرى. ويتضمن هذا رفع درجة الخدمات السياحية، وتنويع الأنشطة السياحية وترقيتها، وتحسين معاملة السياح. وتملك مصر الامكانيات اللازمة للتنافس مع البلدان الأخرى باعتبارها من أهم البلدان السياحية في المنطقة، كما تملك الامكانيات اللازمة لزيادة نصيبها من السوق السياحية زيادة كبيرة إذا ما تم حل المشاكل الحالية وإزالة العوائق القائمة وتم تحسين الجو العام في المنطقة من أجل تعزيز تدفق السياحة الدولية.

وبالإضافة إلى تطوير المناطق السياحية الجديدة، تهدف خطة التنمية السياحية إلى ترميم المواقع السياحية الهامة الموجودة حالياً وحمايتها، وتركّز على ضرورة توفير مزيد من الحماية للتراث الثقافي الهائل الذي يملكه البلد. وفي هذا السياق، لا بد من زيادة الموارد المالية العامة المخصصة لترميم المواقع الثقافية التاريخية وحمايتها، لأنها تمثل أهم مصدر لاجتذاب السياح وتعطي البلد ميزة نسبية في تنمية قطاع السياحة بشكل عام.

وقد جُرّئت خطة التنمية، التي تغطي ٢٠ عاماً، إلى أربع خطط متوسطة الأجل، تغطي الأولى الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢، والثانية الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦، والثالثة الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١١/٢٠١٢، بينما تغطي الأخيرة الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣-٢٠١٦/٢٠١٧ (الجدول ٥).

الجدول ٥- مصر: التقديرات الأولية لخطة التنمية السياحية لفترة ٢٠ عاماً

عدد السياح (بالملايين)	عدد الليالي السياحية	عائدات السياحة (بمليارات الدولارات)	متوسط مدة الإقامة في الليلة	متوسط إنفاق السائح يومياً (بالدولار)
٢٠٠٢/٢٠٠١-١٩٩٨/١٩٩٧	٦٣	٤٦	٧٣	١٤٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥-٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠١	٨١	٨	١٤٣
٢٠١٢/٢٠١١-٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٦٣	١٤٠٫٤	٨٫٦	١٤٣
٢٠١٧/٢٠١٦-٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦٣	٢٤٢	٩٫٣	١٤٣

المصدر: وزارة السياحة المصرية، إدارة التخطيط، القاهرة، ١٩٩٧.

ورغم أن مصر تملك الامكانيات التي تؤهلها لتكون من أهم البلدان السياحية في العالم، قد تكون هذه التوقعات والتقديرات مسرفة في الطموح نظراً إلى الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام والمناخ السياسي السريع التأثر بالتطورات السلبية. وقد يكون من الممكن تحقيق معدل النمو السنوي المتوسط لتدفق السياح، البالغ ١٠ في المائة حسب توقعات الخطة، لكن بشرط أن يتحسن المناخ السياسي في المنطقة في السنوات القليلة المقبلة. ويتوقف عدد السياح كذلك على توافر الهياكل الأساسية، لا سيما مرافق الإقامة والخدمات السياحية الأخرى المتصلة بها، مثل وسائل الانتقال. ولتحقيق أهداف الخطة من حيث عدد السياح المطلوب، لا بد من توفير الإقامة لأكثر من مليون سائح سنوياً في المتوسط^(١١).

٢- الاستثمار السياحي

بلغ نصيب قطاع السياحة من مجموع مخصصات الاستثمار في مصر، خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٢، نحو ٣٣ في المائة، وهي نسبة صغيرة نسبياً نظراً إلى أهمية هذا القطاع لاقتصاد البلد. فقد تم التركيز خلال تلك الفترة على تنمية الهياكل الأساسية في البلد، مثل شبكات الطرق والاتصالات ومحطات الطاقة الكهربائية، وذلك استعداداً للمراحل التالية من التنمية الاقتصادية. وخلال السنوات المالية ١٩٩٢/١٩٩٣-١٩٩٥/١٩٩٦، تلقى قطاع السياحة مبلغ ٤٨٦٠ مليون جنيه، مقابل ٥٩٢٩ مليون جنيه^(١٢) خلال فترة الـ ١٠ سنوات السابقة، مما يشير إلى ازدياد الأهمية المعطاة لتنمية هذا القطاع وتوسيعه. وعلى الأساس السنوي، بلغ مجموع مخصصات الاستثمار في هذا القطاع، خلال السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦، ما يعادل ١٤٩٨ مليون جنيه، أي أنه ارتفع بنسبة ٤٧٧ في المائة عن مستواه في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣، الذي بلغ ١٠١٤ مليون جنيه. وهناك أيضاً استثمارات إضافية تُخصص لقطاعات أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع السياحة، ولا سيما قطاعات النقل والاتصالات والكهرباء والمياه والخدمات الأساسية الأخرى المتعلقة بتنمية هذا القطاع. ولذلك لا بد من أخذ هذه الاستثمارات في الاعتبار بصفتها استثمارات غير مباشرة في قطاع السياحة، خاصة وأن مصر تطبق نهجاً شاملاً

(١١) تقديرات الإسكوا.

(١٢) وزارة التخطيط المصرية، الخطة الخمسية، ١٩٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢.

ومتكاملاً في التنمية الاقتصادية يجري بموجبه العمل على تنمية جميع القطاعات في آن معاً. وعلاوة على ذلك، يُعتبر الاستثمار في قطاع السياحة، ولا سيما في تنمية المواقع السياحية الجديدة، عاملاً مساعداً على تنمية القطاعات الأخرى المتصلة به، وبالتالي يساهم في التنمية المتكاملة لهذه المناطق.

وتقدم الخطة العشرينية للتنمية السياحية مثلاً واضحاً على التنمية الإقليمية المتكاملة لأنها تعطي الأولوية لتنمية المواقع السياحية التي يمكن أن تجتذب السياح، لا سيما في منطقة سيناء، التي تتضمن البحر الأحمر وخليج السويس. ووفقاً لتقديرات الخطة، يلزم قطاع السياحة، ١٠٠ مليار جنيه لتنميته، يُخصص منها ٨٠ ملياراً لتنمية مرافق الإقامة، ويُنفق المبلغ المتبقي على تنمية وتحسين الخدمات السياحية الأساسية والأنشطة السياحية الجديدة لتلبية احتياجات مختلف أنواع السياح. وستؤدي تنمية المواقع السياحية الجديدة إلى تنمية القطاعات الأخرى التي تخدم هذه المواقع السياحية، لا سيما في المناطق المحيطة بها. وسيؤدي هذا بدوره إلى التنمية الاقتصادية لهذه المناطق ورفع مستوى معيشة سكانها.

وتختلف الخطة العشرينية للتنمية السياحية والاستثمارات المخصصة لها اختلافاً كبيراً عن السياحة التقليدية التي كانت تركز على القاهرة ومدينتي الأقصر وأسوان. فهي تركز على تنمية الأنشطة السياحية الجديدة، مثل الرياضة المائية التي ازدادت أهمية خلال السنوات القليلة الماضية. كما تركز الخطة على تنويع الأنشطة والمنتجات السياحية لاجتذاب أنواع مختلفة من السياح، وبالتالي زيادة تدفق السياح الوافدين إلى البلد.

وبهدف اجتذاب الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الخطة، قدمت الحكومة مجموعة كبيرة من حوافز الاستثمار إلى القطاع الخاص الذي يتوقع له أن يؤدي الدور الأساسي في تنفيذ خطة التنمية السياحية.

وفيما يلي بعض الحوافز المقدمة لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة:

- (أ) حق المستثمر في إعادة رأس المال والأرباح إلى وطنه الأصلي؛
- (ب) الإعفاء من الضرائب لمدة ١٠ سنوات؛
- (ج) الحد من ضريبة الاستيراد المفروضة على المعدات والآلات المستوردة، بحيث لا تتجاوز ٥ في المائة؛
- (د) الاستثمار في المجالات التي تخدم قطاع السياحة وإن كانت غير متصلة به مباشرة، مثل إقامة شبكات الطرق والمطارات ومحطات الطاقة الكهربائية؛
- (هـ) الحق في تملك الأراضي.

٣- دور الحكومة

سوف يركز دور الحكومة في تنمية قطاع السياحة، لاسيما المواقع السياحية الجديدة، على ما يلي:

(أ) استكمال الخدمات الأساسية اللازمة لتنمية هذه المناطق؛

(ب) تيسير مشاركة القطاع الخاص من خلال توفير حوافز للاستثمار واختصار الاجراءات لتوفير الوقت والجهد على المستثمرين. وفي هذا السياق، صدرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ تعليمات رئاسية تنص على أن المحافظة التي يقع فيها أي مشروع سياحي هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تطبيق القواعد المنظمة للاستثمار فيها؛ وبالتالي، لا يتعامل المستثمرون إلا مع المحافظات المسؤولة عن مشاريعهم، وهي تتولى جميع الأمور الادارية؛

(ج) تنظيم قطاع السياحة، بما في ذلك اختيار المناطق السياحية وتنظيم الاستثمار، ودمج هذه المناطق في خطة التنمية العامة بهدف ضمان اتباع نهج متكامل للتنمية الاقتصادية؛

(د) التسويق والترويج، بما في ذلك تنظيم المعارض السياحية والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية، وتنظيم الأسابيع السياحية في مختلف البلدان، وخاصة في البلدان التي تشكل أسواقاً سياحية هامة؛

(هـ) التنقيب في المواقع الأثرية وترميمها؛

(و) التدريب والتثقيف.

٤- دور القطاع الخاص

أخذت الحكومة على عاتقها تحرير الاقتصاد والخصخصة بهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتخفيف دور القطاع العام في القطاعات الانتاجية، وتشجيع الدور القيادي للقطاع الخاص، وتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وترويج أساليب جديدة في الإدارة، وفتح أسواق جديدة. وينظم عملية فتح قطاع السياحة أمام مشاركة القطاع الخاص القانون رقم ١٨١، لعام ١٩٧٣، الصادر عن وزارة السياحة بهدف تنظيم أنشطة القطاع الخاص في تأسيس المرافق السياحية والترخيص لها. ويخول هذا القانون وزارة السياحة وحدها منح الموافقات على تشييد المرافق السياحية واصدار التصاريح لهذه المشاريع.

والقطاع الخاص في مصر هو القطاع الرئيسي من حيث تنمية السياحة، وخاصة في المواقع السياحية الجديدة. ويشمل ذلك بناء المرافق السياحية والمشاركة في مشاريع الهياكل الأساسية، وذلك باتباع إثنين من أساليب الخصخصة هما أسلوب التشييد والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، وأسلوب التشييد والامتلاك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT). ويتوقع أن يتولى القطاع الخاص تنمية المواقع السياحية الجديدة، خاصة في منطقة البحر الأحمر، كما يتوقع أن تمول من مصادر خاصة معظم الاستثمارات اللازمة، البالغة ١٠٠ مليار جنيه وفقاً لتقديرات خطة التنمية السياحية.

وتصدّر قطاع السياحة عملية الخصخصة في مصر. فقد باعت الحكومة، في أول صفقات لها في سياق الخصخصة، عدة فنادق من الدرجة الأولى، بما في ذلك شيراتون الغردقة وفندق الميريديان في عام ١٩٩١، وفندق شيراتون القاهرة في عام ١٩٩٤.

وعلاوة على ذلك، ويهدف زيادة عدد السياح الوافدين الى البلد، تسمح الحكومة بهبوط الطائرات المستأجرة في مطاراتها، وخاصة في مطارات الأقاليم والمحافظات. ويتوقع أن يؤدي هذا الى زيادة عدد السياح القادمين الى مصر مباشرة من أوروبا والبلدان المجاورة.

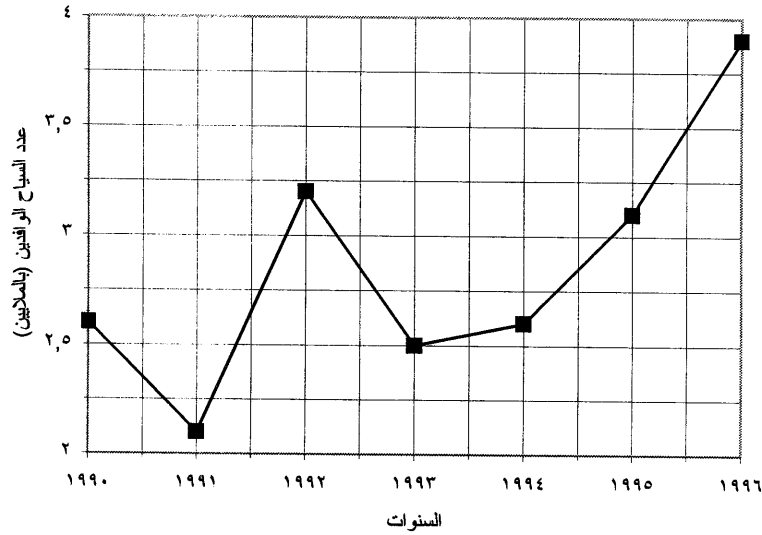
كما شجعت الحكومة القطاع الخاص على المساهمة في الألعاب الرياضية المائية في منطقة البحر الأحمر لتوفير نشاط سياحي اضافي في هذه المنطقة التي أصبحت تجتذب عدداً كبيراً من السياح من جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، تحاول الحكومة تشجيع القطاع الخاص على إدخال سياحة ركوب اليخوت باعتبارها جزءاً هاماً من السياحة البحرية.

وتقدم الحكومة حوافز اضافية للقطاع الخاص لتشجيعه على المشاركة في تنمية قطاع السياحة، لاسيما في المناطق السياحية الجديدة. وقد شملت هذه الحوافز بيع الأرض للمشاريع الجديدة بسعر دولار واحد للمتر المربع. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك الى زيادة الأنشطة السياحية في هذه المناطق الجديدة، إذ بدأت عدة شركات فندقية دولية كبرى، من ضمنها شركتا شيراتون وحياء ريجنسي، في تنفيذ مشاريع في منطقة البحر الأحمر.

٥- السياحة والاقتصاد

رغم أن قطاع السياحة لا يُعتبر قطاعاً مستقلاً في التصنيف الحالي للنواتج المحلي الاجمالي، فإن أهميته الاقتصادية واضحة كمصدر لايرادات العملات الأجنبية وكموجد لفرص العمالة. وللسياحة تأثير هام على الاقتصاد المصري. فهي تساهم في موازنة الحساب الجاري وتخفيض العجز فيه، كما أنها تسهم في تنمية قطاعات اقتصادية أخرى بفعل دورها الحفّاز للتنمية الاقتصادية بوجه عام، وذلك من خلال الأثر المضاعف للسياحة، الذي يتراوح بين ٢٥ و ٣٥٠ في مصر. وزيادة على ذلك، يُوجد قطاع السياحة فرص عمل، فيساهم في تخفيض معدل البطالة الاجمالي في البلد، بالاضافة الى مساهمته في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما وان البلد قد فتح الباب لهذا التدفق باعتماد برنامج للتحرير الاقتصادي. كما يسهم قطاع السياحة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين مصر والبلدان الأخرى في المنطقة، وخاصة تلك التي تتعاون معها مصر تعاوناً وثيقاً في مجال السياحة. وعلاوة على ذلك، فإن قطاع السياحة يزيد الطلب على منتجات القطاعات الأخرى، كقطاعي الصناعة والزراعة، ومن ثم يساهم مساهمة ايجابية في التنمية الاقتصادية الشاملة، شريطة أن تكون مرونة العرض في هذه القطاعات كافية لتلبية الطلب الإضافي من جانب قطاع السياحة. وإذا كانت هذه المرونة منخفضة جداً، فإن مساهمة القطاع قد تكون محدودة، وبالتالي سيتعين تلبية جزء من الطلب، خاصة في قطاع الزراعة، من خلال زيادة الواردات، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي على الميزان التجاري.

الرسم البياني ٥- مصر: عدد السياح الوافدين، بالملايين، ١٩٩٠-١٩٩٦



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

(أ) السياح الوافدون

ارتفع عدد السياح الوافدين بصورة مطردة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، إذ بلغ عددهم الاجمالي ٢٦ مليون في عام ١٩٩٠، أي بزيادة قدرها ٧٣٣ في المائة بالنسبة لمستوى عام ١٩٨٥، البالغ ١٥ مليون. ومع ذلك، فإن عدد السياح الوافدين في عام ١٩٩١ انخفض بنسبة ١٩٢ في المائة: إلى ٢١ مليون، نتيجة لأزمة الخليج ومضاعفاتها بالنسبة للاقتصاد بوجه عام وبالنسبة لقطاع السياحة بوجه خاص. وارتفع عدد السياح الوافدين، من جديد، في عام ١٩٩٢، ليبلغ ٣٢ ملايين، أي بزيادة قدرها ٥٢٣ في المائة بالنسبة لمستوى عام ١٩٩١ (الجدول ٦). إلا أن الهجمات على السياح الأجانب في عام ١٩٩٣ أدت إلى انخفاض شديد في عدد السياح الوافدين إلى البلد؛ ففي هذا العام، انخفض عددهم بنسبة ٢١٩ في المائة: إلى ٢٥ مليون، بعد أن كان ٣٢ ملايين في عام ١٩٩٢ (الجدول ٦). وارتفع عددهم بصورة مطردة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، نظراً للتحسن الكبير الذي طرأ على الوضع الأمني. وبلغ العدد الاجمالي للسياح الوافدين ٣٩ ملايين في عام ١٩٩٦، أي بزيادة قدرها ٥٦ في المائة بالنسبة لمستوى عام ١٩٩٣، وبزيادة قدرها ٢٥٨ في المائة بالنسبة لمستوى عام ١٩٩٥، البالغ ٣١ ملايين (الجدول ٦). وارتفع نصيب مصر في السياحة الدولية من ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٦، في حين بلغ نصيبها من السياح الوافدين إلى منطقة الشرق الأوسط ٢٣٧ في المائة في عام ١٩٩٦، مما جعلها أحد البلدان السياحية الرئيسية في المنطقة.

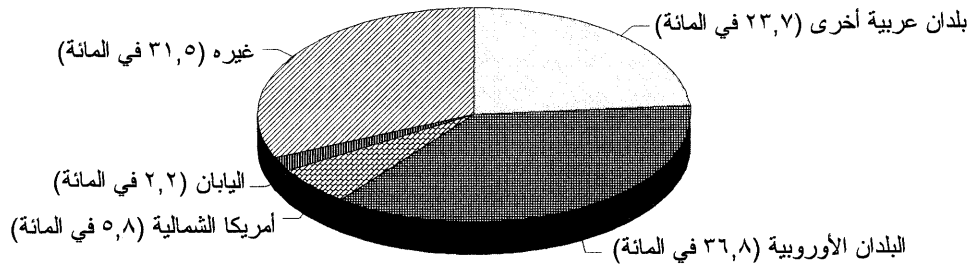
ويبين التوزيع الإقليمي للسياح الوافدين على مصر في عام ١٩٩٥ أن ما يزيد على ٣٦ في المائة منهم جاءوا من أوروبا، و ٢٣٧ في المائة من بلدان عربية أخرى، و ٥٨ في المائة من أمريكا الشمالية (الرسم البياني ٦). وهذا يشكل دليلاً واضحاً على أن مصر تعتمد على السياحة الدولية أكثر مما تعتمد على السياحة الإقليمية، على الرغم من أهمية السوق الإقليمية.

الجدول ٦- العدد الاجمالي للسياح الوافدين وعدد الليالي التي قضاها في مصر،
١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
٢٢٦	٢٢١	٣٢٢	٢٢٥	٢٢٩	٣٢١	٣٢٩
١٨٩	١٦٢	٢١٨	١٥١	١٥٤	٢٠٥	٢٣٨

المصدر: وزارة السياحة المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.

الرسم البياني ٦- مصر: توزع السياحة، ١٩٩٥



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

ومع ذلك، فإن حصة مصر مازالت متواضعة بالمقارنة مع حصة البلدان السياحية الرئيسية مثل فرنسا (١٠٣ في المائة من المجموع العالمي في عام ١٩٩٦)، والولايات المتحدة (٧٥ في المائة)، وإسبانيا (٧٠ في المائة).

ووفقاً لتقديرات الحكومة، سيزيد العدد الاجمالي للسياح الوافدين بنسبة ١٠ في المائة سنوياً خلال العشرين سنة القادمة، ليبلغ ٥٧ ملايين بحلول عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ و ٢٦٣ مليون بحلول عام ٢٠١٧. وإذا ما زاد عدد السياح الوافدين خلال هذه الفترة بنسبة ٤٦ في المائة، أي بنفس المعدل الذي سجل في عام ١٩٩٦، فإن ذلك سيؤدي إلى رفع حصة مصر من السياحة الدولية إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ وإلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٧^(١٣). وهذا سيتوقف إلى حد بعيد على إكمال الهياكل الأساسية والمنشآت السياحية وسائر الخدمات ذات الصلة، وعلى عدم حصول اضطرابات سياسية.

(١٣) تقديرات الإسكوا.

وبالإضافة الى الزيادة في عدد السياح الوافدين، هناك أيضاً نمو مماثل في عدد الليالي التي يقضيها السياح في البلد؛ فقد ارتفع هذا الرقم من ١٥ مليون في عام ١٩٨٥ الى ٢٠ مليون في عام ١٩٨٩، قبل أن يهبط الى ١٨٩ مليوناً في عام ١٩٩٠ و ١٦٢ مليوناً في عام ١٩٩١، بسبب أزمة الخليج، إذ أن عدد الليالي التي يقضيها السياح يعتمد على العدد الاجمالي للسياح الوافدين، وبالتالي يتغير بتغير عدد هؤلاء السياح. وقد ارتفع عدد ليالي السياحة من جديد في عام ١٩٩٢، نتيجة لازدياد السياح الوافدين، فبلغ ٢١٨ مليون ليلة، أي بزيادة قدرها ٣٤٦ في المائة بالنسبة لمستواه في عام ١٩٩١، قبل أن ينخفض من جديد في عام ١٩٩٣ بنسبة ٣٠٧ في المائة: الى ١٥١ مليون ليلة، نتيجةً، هنا ايضا، للانخفاض في العدد الاجمالي للسياح الوافدين. ومع ذلك، فإن العدد ارتفع بصورة مطردة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، ليلبلغ ٢٣٨ مليون ليلة، أي بزيادة قدرها ٥٧٦ في المائة بالنسبة لمستواه في عام ١٩٩٣.

ووفقاً لتقديرات خطة تنمية السياحة للعشرين سنة القادمة، فإن عدد الليالي التي يقضيها السياح سيبلغ ٤١ مليوناً بحلول عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، أي بزيادة قدرها ٤٠٤ في المائة بالنسبة لمستواه في عام ١٩٩٧/١٩٩٨، البالغ ٢٩٢ مليون. وخلال الفترة التي تشملها الخطة، يتوقع أن يرتفع عدد الليالي التي يقضيها السياح بنسبة ١١ في المائة سنوياً، ليلبلغ ٢٤٢ مليوناً بحلول عام ٢٠١٧. وثمة عاملان يؤثران بصورة مباشرة على العدد الاجمالي لليالي التي يقضيها السياح: الأول هو العدد الاجمالي للسياح الوافدين، والثاني هو متوسط مدة اقامة السائح. وعليه، يمكن زيادة هذا العدد باستحداث أنشطة سياحية إضافية تجعل السياح يمددون إقامتهم في البلد. ووفقاً لتقديرات الخطة ذاتها، فإن متوسط مدة الإقامة سيرتفع من ٧٣ ليال في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ الى ٩٣ ليال في عام ٢٠١٧، وهذا يمثل معدل نمو قدره ٢٧٤ في المائة خلال الفترة التي تشملها الخطة. وسيجعل ذلك من مصر أحد البلدان السياحية التي تتمتع بأعلى معدلات لمدة الإقامة، وسيتجاوز معدلها معدل البلدان السياحية الرئيسية الأخرى كإيطاليا (٥-٦ ليال) ومعدل بلدان المنطقة، مثل الأردن (٤-٥ ليال). وهذا يدل أيضاً على أن مصر قد تمكنت من تنظيم أنشطة تجعل السياح يمددون إقامتهم. وهناك أيضاً عامل آخر يتمثل في كون المواقع الأثرية في مصر منتشرة على مساحة كبيرة تمتد من الأهرامات في القاهرة الى الأقصر وأسوان في الجنوب، مما يعني أن زيارة كل هذه المواقع قد تستغرق أسبوعاً كاملاً. وسيكون إدخال أنشطة سياحية جديدة، خاصة في المنطقة التي تم تطويرها مؤخراً على البحر الأحمر، عاملاً آخر يمكن أن يؤدي الى ارتفاع متوسط مدة إقامة السائح في مصر خلال السنوات القليلة القادمة.

(ب) إيرادات السياحة

لايرادات السياحة تأثير هام على ميزان المدفوعات في مصر، وقد ساهمت، خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، في تحقيق فائض في الحساب الجاري تراوح بين ١٨٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠ و ٢٨١٢ مليوناً في عام ١٩٩٢. ولولا إيرادات السياحة لسجل الحساب الجاري لمصر عجزاً قدره ٨٧٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠، ولانخفض الفائض في الحساب الجاري لعام ١٩٩٢ الى ٨٣ مليون دولار فقط، ولوصل العجز الذي سجل في الحساب الجاري في عام ١٩٩٥، والذي بلغ ٢٥٤ مليون دولار، الى ٢٩٣٧٦ مليون دولار. وتمثل إيرادات السياحة بنداً هاماً في صادرات مصر من الخدمات. ففي عام ١٩٩٥، بلغت حصة إيرادات السياحة في القيمة الاجمالية لصادرات الخدمات ٣١٢ في المائة، بعد أن كانت ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٢٤٩ في المائة في عام ١٩٩٤. وتمثل هذه الإيرادات أيضاً ثاني مصدر للعمولات الأجنبية بعد تحويلات العمال، وهي أهم من رسوم قناة السويس وأعلى من عائدات النفط. وقد كانت إيرادات السياحة من أهم عوامل التثبيت فيما يتعلق بالحالة الاجمالية لميزان

المدفوعات. وإذا استمر الاتجاه الحالي في نمو قطاع السياحة، فإن ذلك سيسهم في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات في السنوات القادمة، على الرغم من التسارع الشديد المتوقع في نمو الواردات. وتتوقع خطة تنمية السياحة خلال العشرين سنة القادمة أن تصل إيرادات السياحة، بحلول عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، إلى ٥٨ مليارات دولار، أي بزيادة قدرها ٨١٣ في المائة بالنسبة لمستواها في عام ١٩٩٦ الذي كاد يبلغ ٣٢ مليارات دولار. ويتوقع أن تصل إيرادات السياحة بحلول عام ٢٠١٧ إلى ٣٤٦ مليار دولار، أي إلى ٥١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام ١٩٩٦. ويُنتظر أن تصل حصة إيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧ إلى ١٨٣ في المائة، شريطة أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة سنوياً خلال السنوات العشرين القادمة.

وقطاع السياحة هام أيضاً من حيث مخصصات الاستثمار. وفي مصر، فتحت الحكومة هذا القطاع لمشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي، لاسيما في المناطق السياحية التي تم تطويرها مؤخراً. وقد أدت الحوافز السخية التي تُمنح للقطاع الخاص من أجل إحداث تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة في تدفق رؤوس الأموال إلى القطاع. وستقوم شركات فنادق كبرى ببناء معظم المساكن السياحية الجديدة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص المصري. كما أنه من المتوقع أن ينجم عن تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى قطاع السياحة تدفق الاستثمار إلى قطاعات أخرى، لا سيما القطاعات الوثيقة الصلة بقطاع السياحة، مما سيساهم في التنمية الشاملة والمتكاملة لتلك القطاعات.

وسيعزز تدفق السياح الطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي سيكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد. وإذا تم تحقيق أهداف خطة تنمية السياحة المصرية للسنوات العشرين القادمة بحلول عام ٢٠١٧، فإن العدد الإجمالي للسياح الوافدين سيبلغ ٢٦٣ مليوناً، أي نحو ٤٣٣ في المائة من مجموع سكان البلد في عام ١٩٩٦. وسيضاف هذا العدد الكبير إلى الاستهلاك الخاص المحلي، ويمكن أن يكون عاملاً إيجابياً بالنسبة للاقتصاد، شريطة أن يُلَبَّى الجانب الأكبر من هذا الطلب من خلال زيادة الإنتاج المحلي. بيد أنه إذا لُبِّيت الزيادة في الطلب من خلال استيراد السلع والخدمات بصورة رئيسية، فسيكون لذلك تأثير سلبي على الميزان التجاري. وعليه، ستتوقف المساهمة على مرونة العرض في الاقتصاد المحلي لتلبية الزيادة المتوقعة في الاستهلاك المحلي.

وعلاوة على ذلك، تلعب السياحة، باعتبارها سلعة تصديرية، دوراً هاماً في مجموع صادرات مصر. فقد زادت مساهمتها في الحجم الإجمالي لصادرات السلع والخدمات بمقدار الضعف تقريباً بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦، مرتفعة من ١٠٧ في المائة إلى ٢٠٢ في المائة (الجدول ٧). وحصة إيرادات السياحة في تصدير السلع أعلى من ذلك، وقد ارتفعت خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ من ٢٧ في المائة إلى ٥٧ في المائة، أي زادت بأكثر من الضعف خلال تلك الفترة. وستزداد أهمية إيرادات السياحة بالنسبة لميزان المدفوعات بوجه عام في المستقبل، مع شروع قطاع السياحة في تنفيذ خطة انمائية طموحة.

(ج) العمالة في قطاع السياحة

ظلت حصة العمالة في السياحة، بالنسبة إلى العمالة الكلية، متواضعة وأقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه. وشهدت هذه العمالة تقلبات خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١-١٩٩٤/١٩٩٥، تبعاً لأداء القطاع. وفي عام ١٩٩٠/١٩٩١، انخفض عدد المستخدمين في قطاع السياحة بنسبة ٧١ في المائة، فهبط إلى ١٣٠ ٠٠٠، بعد أن كان ١٤٠ ٠٠٠ (الجدول ٨)، وهذا يعكس انخفاض عدد السياح الوافدين

بسبب أزمة الخليج. وارتفع عدد المستخدمين في هذا القطاع، من جديد، في عام ١٩٩٢، فوصل، حسب التقديرات، الى ١٥١ ٠٠٠، وهذا يمثل زيادة قدرها ١٦ر٢ في المائة بالمقارنة مع مستوى عام ١٩٩٠/١٩٩١، وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في تدفق السياح خلال السنة. غير أن العمالة في قطاع السياحة انخفضت انخفاضاً شديداً في عام ١٩٩٢/١٩٩٣ بفعل الركود الذي شهده القطاع نتيجة للهجمات التي شنها المتطرفون على السياح الأجانب أثناء تلك الفترة. وارتفع عدد المستخدمين في القطاع ارتفاعاً طفيفاً في عام ١٩٩٣/١٩٩٤، فوصل الى ١٣٣ ٠٠٠، أي بزيادة قدرها ٢ر٣ في المائة بالنسبة للسنة السابقة. بيد أنه تجدر الإشارة الى أن الأرقام الواردة أعلاه لا تمثل سوى العمالة المباشرة في قطاع السياحة ولا تشمل فرص العمل التي تم ايجادها في قطاعات أخرى لها صلة مباشرة بقطاع السياحة، كالنقل، والاتصالات، وتوليد الطاقة الكهربائية، ومرافق المياه، والزراعة، والصناعة والتجارة. ووفقاً لتقديرات وزارة السياحة، كان عدد المستخدمين في محلات الهدايا التذكارية، في عام ١٩٩٠، يبلغ ٤٠ ٠٠٠، أي ما يمثل ٢٩ر٤ في المائة من مجموع العمالة في قطاع السياحة في عام ١٩٩٤/١٩٩٥. وظلت حصة قطاع السياحة في مجموع العمالة أقل بكثير مما هو ممكن. فخلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١-١٩٩٤/١٩٩٥، كانت هذه الحصة تتأرجح بين قيم قريبة من ١ في المائة، وهذا أقل من حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، التي تقدر بحوالي ١ر٦ في المائة، وأقل من حصة قطاع السياحة في إجمالي الاستثمار، التي قدرت بنحو ٣ر٣ في المائة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

الجدول ٧- مصر: الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات السياحة، وصادرات السلع والخدمات، وصادرات السلع، وصادرات الخدمات، وتحويلات العمال، والحساب الجاري، وإيرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وصادرات السلع، ١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
٣٥٤٨٩	٣٤٢٢٨	٤١٧٥٥	٤٦٨٩٦	٥١٦٦١	٦٠٤٥٧	٦٧٧١٨
١٠٥٩ر٦	١٣١٦ر١	٢٧٢٩	١٩٢٦ر٦	٢٠٠٦ر٣	٢٦٨٣ر٦	٣١٩٨ر١
٩٨٩٥	١٠٩٤٧	١١٣٨٦	١١٤٤٠	١٢١١٤	١٣٢٦٠	..
٣٩٢٤	٤١٦٤	٣٦٧٠	٣٥٤٥	٤٠٤٤	٤٦٧٠	..
٤٤١٤	٦٧٨٣	٧٧١٦	٧٨٩٥	٨٠٧٠	٨٥٩٠	..
٤٢٤٨	٤٠٥٤	٦١٠٤	٥٦٦٤
١٨٥	١٩٠٣	٢٨١٢	٢٢٩٩	٣١	(٢٥٤)	..
٢٩٩٨	٣٨٥	٦٥٤	٤١١	٣٨٨	٤٤٤	٤٧٢
١٠ر٧	١٢ر٠	٢٤ر٠	١٦ر٨	١٦ر٦	٢٠ر٢	..
٢٧	٣١ر٦	٧٤ر٤	٥٤ر٣	٤٩ر٦	٥٧ر٥	..

المصدر: الإسكوا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين () سالبة؛ والنقطتان (..) معناهما أن البيانات غير متوفرة.

ومع ذلك، فمن المتوقع أن تزيد العمالة في قطاع السياحة بصورة مطردة خلال السنوات القادمة، على نحو يتجلى فيه التوسع السريع الذي يتوقع أن يحققه هذا القطاع، لاسيما في مجال المنشآت

السياحية، مثل الفنادق والموتيلات والقرى السياحية والمرافق المتصلة بها كالنواصي والمرافق الرياضية والترفيهية. والتوسع في العمالة في قطاع السياحة وثيق الصلة بالزيادة في عدد غرف الفنادق السياحية. وتستأثر المساكن السياحية بما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من مجموع العمالة التي يوجد بها هذا القطاع. ويُقدر متوسط عدد العاملين للغرفة الواحدة في الفنادق المصنفة في مصر بـ ١٢، مما يعني أن كل ١٠٠٠ غرفة توجد ١٢٠٠ وظيفة.

الجدول ٨- مصر: العمالة في قطاع السياحة، ١٩٩٥/١٩٩٤-١٩٩٠/١٩٨٩

١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٠/١٩٨٩	
١٤ ٨٧٩	١٤ ٤٣٦	١٤ ٠١١	١٣ ٧٤٢	١٣ ٣٧٦	١٣ ٠٣٢	العدد الاجمالي للمستخدمين
١٣٦	١٣٣	١٤٠	١٥١	١٣٠	١٤٠	العمالة في قطاع السياحة
						العمالة في قطاع السياحة
						كنسبة مئوية من اجمالي
٠.٩١	٠.٩٢	١.٠	١.١	٠.٩٧	١.١	العمالة

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

ويتوقع أن تؤدي خطة تنمية السياحة خلال العشرين سنة القادمة الى رفع عدد الغرف الى ٣٨٠ ٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٧، وأن يخلق هذا بدوره فرص عمل إضافية في قطاع السياحة قد يبلغ عددها ٦٥٠ ٠٠٠^(١٤). وإذا تحققت أهداف الخطة، فإن قطاع السياحة سيصبح أحد القطاعات الرئيسية في مجال العمالة، وبالتالي سيساهم بقدر كبير في تخفيض مشاكل البطالة التي تواجهها مصر حالياً.

٦- المشاكل والقيود

يستعرض هذا الجزء المشاكل الرئيسية التي تواجه تنمية قطاع السياحة في مصر. وفيما يلي ملخص للعقبات الرئيسية التي تعيق تسارع النمو في هذا القطاع. والمشاكل هي كالتالي:

(أ) قصور الهياكل الأساسية. لقد تبين قصور الهياكل الأساسية السياحية في البلد في السنتين الماضيتين عندما سجل القطاع نمواً متسارعاً. فقد حصل على الفور نقص شديد في مرافق الايواء. وستواجه هذه العقبة باتباع استراتيجية ذات مسارين: إشراك القطاع الخاص في توسيع مرافق الايواء، وقيام الحكومة بتوسيع مرافق الهياكل الأساسية في المناطق السياحية الجديدة؛

(ب) عدم كفاية الترويج للسياحة بسبب قلة الأموال العامة. لم تتمكن وزارة السياحة من أن تنظم أكثر من بضعة معارض سياحية، على الرغم من الجهود المكثفة المبذولة في الخارج للترويج لقطاع السياحة في مصر. وهناك حاجة الى انشاء مكاتب سياحية في البلدان الرئيسية التي يأتي منها السياح، لتعمل كجهات تنسيق وتضطلع بأنشطة ترويجية لاجتذاب أعداد كبيرة من السياح الى البلد. وجدير بالذكر، في هذا السياق، أن المملكة المتحدة، على سبيل المثال، لديها ٦٠ مكتباً في الخارج

(١٤) أرقام قدمتها وزارة السياحة المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.

للترويج لقطاعها السياحي. وهذه القضية بالغة الأهمية بالنسبة لتنمية القطاع وينبغي إعطاؤها درجة عالية من الأولوية في خطة تنمية السياحة خلال العشرين سنة القادمة؛

(ج) غياب سلام شامل في الشرق الأوسط. ان قطاع السياحة سريع التأثير بالتطورات السياسية، ومنطقة الشرق الأوسط تتصف بعدم الاستقرار السياسي بسبب عدم وجود سلام شامل. وسيظل نمو قطاع السياحة في مصر وفي باقي بلدان منطقة الإسكوا يتأثر (سلباً أو ايجاباً) بالتطورات التي تحصل في عملية السلام الجارية؛

(د) نقص الموارد البشرية المؤهلة. على الرغم من وجود عدة معاهد ومدارس سياحية، هناك حاجة الى رفع مستوى مراكز التدريب المتوفرة وتوسيعها لتمكينها من تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الموارد البشرية المؤهلة. كما ان هناك حاجة الى رفع مستوى الموارد البشرية المتوفرة العاملة في قطاع السياحة، من أجل تحسين الخدمات المقدمة. ويمكن القيام بذلك عن طريق جملة أمور من بينها تحسين المناهج الدراسية لهذه المدارس والمراكز التدريبية، وأيضاً من خلال التدريب أثناء العمل.

باء- دراسة حالة: الأردن

مقدمة

تجري هذه الدراسة تحليلاً لقطاع السياحة في الأردن، وهي تتناول القضايا الرئيسية التي تؤثر على تنمية قطاع السياحة، كالاستثمار والتخطيط والتنظيم والتدريب. كما أنها تبحث في دور الحكومة والقطاع الخاص، وكذلك في تأثير عائدات السياحة على الاقتصاد، ولا سيما حصة إيرادات السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للبلد ومجموع الصادرات وتحويلات العمال.

ولا يزال قطاع السياحة في الأردن غير متطور نسبياً بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة، مثل مصر، وهذا عامل رئيسي وراء الجهود التي تبذلها الحكومة حالياً بغية التعجيل بتنمية القطاع حتى يصبح الأردن قادراً على منافسة البلدان السياحية الرئيسية في المنطقة.

وتشمل المعالم السياحية الرئيسية للبلد ما يلي: (أ) مدينة البتراء، التي أعلنتها اليونسكو جزءاً من التراث العالمي؛ (ب) مدينة جرش الاغريقية-الرومانية؛ (ج) مدينة مادبا الغنية بالفسيفساء؛ (د) الشعاب المرجانية في العقبة؛ (هـ) البحر الميت، وهو مشهور بكونه أدنى نقطة على سطح الأرض، وكذلك بمراقفه العلاجية.

ومن بين العوامل التي تساعد الأردن في اجتذاب السياحة الإقليمية موقعه الجغرافي وقربه من بلدان الإسكوا الأخرى، وخاصة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي كانت مصدر معظم السياحة الوافدة في السنوات القليلة الماضية، تليها البلدان الأوروبية. غير أنه، بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل في عام ١٩٩٤، زار الأردن عدد كبير من السياح الاسرائيليين. وفي عام ١٩٩٦، كان ١١ في المائة من السياح الوافدين آتين من اسرائيل.

وقد أولت الحكومة الأردنية، في إطار عملية تنويع الاقتصاد التي تقوم بتنفيذها ومن أجل استغلال التراث الأثري الذي يزخر به الأردن، أولوية عالية لقطاع السياحة في عملية التنمية الاقتصادية،

وتعزز هذا الاتجاه بالتغير الذي طرأ على المناخ السياسي في المنطقة بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل في عام ١٩٩٤. وقد هيأت الحكومة عدة مشاريع سياحية هامة في المناطق السياحية الرئيسية في البلد، لاسيما في العقبة والبحر الميت، بالإضافة الى مشروع كبير يتعلق بترميم المدن التاريخية في البلد، كجرش والبتراء ومادبا. ومن أجل تنفيذ هذه المشاريع خلال فترة تتسم بالقيود المالية، اتجه البلد الى القطاع الخاص ليضطلع بالدور الرئيسي في تنمية قطاع السياحة. ويتوقع أن يقوم القطاع الخاص (الأردني والعربي والأجنبي) بتمويل معظم المشاريع المخطط لها، وتقدر تكلفتها بنحو مليار دولار.

والسياحة الدولية في الأردن سريعة التأثير بالتطورات الحاصلة في عملية السلام. ويدل الترابط الوثيق بين السياحة الدولية وهذه التطورات على أن النمو المطرد للسياحة الدولية وثيق الارتباط بتحقيق سلام شامل في المنطقة. وقد كان قطاع السياحة في الأردن أول قطاع يستفيد من توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل في عام ١٩٩٤.

١- الترتيبات المؤسسية

تتوزع مسؤوليات تنمية قطاع السياحة في الأردن على وزارات ومؤسسات حكومية مختلفة، على النحو التالي:

(أ) وزارة السياحة والآثار، وقد أنشئت في عام ١٩٨٨، وهي مسؤولة عن القيام بالتنسيق مع المجلس الأعلى للسياحة، بصياغة وتنفيذ السياسات العامة للحكومة في مجال السياحة. وتتمثل وظائفها الرئيسية فيما يلي:

(١) تسهيل وتشجيع دور القطاع الخاص في تنمية وتوسيع قطاع السياحة عن طريق توفير حوافز للاستثمار؛

(٢) تسويق قطاع السياحة والترويج له في الخارج؛

(٣) الاضطلاع بالمسؤولية عن إدارة التعليم والتدريب في قطاع السياحة، بالتعاون مع القطاع الخاص؛

(٤) الاضطلاع بالمسؤولية عن التنقيب، من أجل السياحة، في مواقع أثرية جديدة؛

(ب) المجلس الأعلى للسياحة، أنشئ هو أيضاً في عام ١٩٨٨، ويرأسه وزير السياحة، ويتكون من ١٣ عضواً من وزارات مختلفة، بينهم ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص. والمسؤوليات الرئيسية للمجلس هي صياغة سياسات لتنمية القطاع؛ واعتماد قوانين ولوائح تنظم أنشطة القطاع؛

(ج) لجنة السياحة، التي يرأسها الأمين العام لوزارة السياحة، وتضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص. ويتمثل دورها الرئيسي في مساعدة وزارة السياحة في القيام بمسؤولياتها، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص؛

(د) سلطة وادي الأردن، وهي مسؤولة عن التنمية الشاملة للوادي، وتعمل تحت إشراف وزارة المياه والري، ومسؤولة أيضاً عن القيام بالتنسيق والتعاون مع وزارة السياحة والمجلس الأعلى للسياحة، بتنمية السياحة في الغور، وخاصة في منطقة البحر الميت؛

(هـ) سلطة إقليم العقبة، التي أنشئت في عام ١٩٨٤، وهي مسؤولة عن تنمية إقليم العقبة، بما في ذلك تنمية قطاع السياحة في المنطقة. وتشمل مسؤولياتها الرئيسية بناء الهياكل الأساسية اللازمة، وصياغة برامج الاستثمار التي سينفذها القطاع الخاص، وإعداد المشاريع السياحية؛

(و) وزارة التخطيط، وهي تضم إدارة للسياحة والبيئة والمياه. والأهداف الرئيسية لهذه الإدارة هي التالية: مباشرة مشاريع سياحية جديدة؛ والتنسيق مع وزارة السياحة والقطاع الخاص؛ وتنمية السياحة في منطقة البحر الميت، بالتنسيق مع سلطة وادي الأردن؛

(ز) المملكة الأردنية، وهي تقوم، بالإضافة إلى دورها كشركة نقل، بدور هام في الترويج للسياحة في الخارج من خلال المشاركة في المعارض الدولية وتنظيم أسابيع سياحية وثقافية أردنية في الخارج؛

(ح) المجلس الأردني للسياحة، الذي أنشئ في عام ١٩٩٠، وتتمثل مسؤولياته الرئيسية في تعجيل تنفيذ المشاريع السياحية وتنسيق السياسات السياحية للبلد مع مختلف المنظمات السياحية.

٢- تخطيط السياحة

كانت أهم أهداف خطة التنمية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ في مجال السياحة كما يلي: (أ) زيادة الخدمات السياحية بنسبة ٢٦ر٨ في المائة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩٠؛ (ب) التركيز على السياحة المحلية والسياحة الوافدة من البلدان العربية، وخاصة من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ (ج) رفع مستوى قطاع السياحة بواسطة أمور من بينها تكثيف الحفريات في مواقع أثرية جديدة، وتخفيض التكاليف الإدارية، وتطوير الموارد البشرية؛ (د) النهوض بالسياحة التجارية وزيادة الجهود الترويجية في الخارج. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، خصصت الخطة ٥٢ر٥ مليون دينار لمشاريع الهياكل الأساسية، بما في ذلك تطوير مراكز الزوار في وادي رم والبتراء، وبناء استراحات في أم قيس وعجلون وأم الجمال ووادي شعيب، وترميم حمامات عفرا، وبناء فندق في البتراء. واثناء تنفيذ الخطة (١٩٨٦-١٩٨٩)، واجه الاقتصاد الأردني أزمة اقتصادية كبيرة تمثلت في انخفاض حاد في الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وتزايد عبء الديون، وتزايد الضغوط على سعر صرف العملة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، شهد عام ١٩٩٠ انفجار أزمة الخليج التي كانت لها آثار سلبية جداً على الاقتصاد الأردني. فقد خسر الأردن سوق تصدير رئيسياً نتيجة لفرض الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على العراق، كما خسر المعونة الاقتصادية التي كان يتلقاها من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان لهذه التطورات تأثير سلبي على تنفيذ خطة التنمية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. وركزت خطة التنمية الخمسية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ على صياغة سياسات مؤاتية للاستثمار، تشجع القطاع الخاص على القيام بدور رئيسي في تنمية قطاع السياحة في حين يركز دور القطاع العام على الخدمات الأساسية كالتدريب، وتحديث نصوص الترخيص بالمشاريع، وإصلاح الأنظمة الأخرى المتعلقة بملكية وإدارة الفنادق والمنشآت السياحية المتصلة بها، وإنشاء غرفة للسياحة.

وبوجه عام، تتلخص الاستراتيجية السياحية للأردن في إمداد القطاع الخاص بالحوافز الضرورية لتمكينه من القيام بدور رئيسي في تنمية السياحة، عن طريق اعتماد سياسات مشجعة للاستثمار تشمل الاعفاء المؤقت من الضرائب، واعفاء المستوردات من المواد المتعلقة بالسياحة من الرسوم، والقضاء على التمييز ضد المستثمرين العرب وغير العرب العاملين ضمن القطاع الخاص.

٣- مناخ الاستثمار

تزود الحكومة القطاع الخاص بحوافز استثمارية سخية لتشجيعه على المشاركة في تنمية السياحة في المناطق السياحية الرئيسية في الأردن، وهي البتراء والعقبة ووادي رم ومنطقة البحر الميت.

وقد قدمت الحكومة مشروع القانون رقم ١٦، لعام ١٩٩٥، الذي يوفر حوافز للقطاع الخاص لتشجيعه على المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلد، بما في ذلك قطاع السياحة. ويشتمل القانون المذكور على الحوافز التالية: (أ) إعفاء من الضرائب والرسوم التي تفرض على المواد - بما في ذلك قطع الغيار - التي تستورد لمشاريع القطاع الخاص؛ (ب) إعفاءات من الضرائب والرسوم بالنسبة لما يستورد للمشاريع من أصول ثابتة تؤدي إلى توسيع طاقة المشروع بنسبة ٢٥ في المائة على الأقل؛ (ج) إعفاء هذه المشاريع من ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة ١٠ سنوات، اعتباراً من تاريخ الإنتاج.

كما يبسط القانون إجراءات الترخيص بالمشاريع عن طريق إنشاء دائرة متعددة الخدمات للاستثمار وكذلك آلية لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار تتمثل في اتفاقية استثمار الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية بالنسبة للمستثمرين العرب، وفي المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الآخرين.

وفي عام ١٩٩٥، استصدرت الحكومة الأردنية قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٩٥، الذي خفض نسبة ضريبة الدخل على الشركات من ٣٨ في المائة بالنسبة لشركات المساهمة و ٦٠ في المائة بالنسبة للشركات الأخرى إلى ١٥ في المائة إذا كان دخل الشركة ناشئاً من قطاعات ذات أولوية، مثل الفنادق والمستشفيات، وإلى ٣٥ في المائة بالنسبة للبنوك وشركات التأمين، وإلى ٢٥ في المائة بالنسبة لجميع الشركات الأخرى. وعلاوة على ذلك، أُعفيت جميع النفقات المتعلقة بالتدريب والبحث والتسويق من ضريبة الدخل.

وهذه القوانين هي جزء من الجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية من أجل فتح الاقتصاد الأردني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي من أجل تقليص الفجوة بين الاستثمار والادخار؛ كما أنها جزء من برنامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي الجاري تنفيذه حالياً.

وقد سمحت الحكومة للقطاع الخاص بإدارة شركات حافلات سياحية، كما سمحت له بالمساهمة في الاستثمار في المنشآت السياحية في منطقة البحر الميت، وباعته جزءاً من أسهمها في الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى.

٤- المواقع السياحية الرئيسية في الأردن

(أ) العقبة

تقع العقبة على ساحل البحر الأحمر، على بُعد ٣٣٥ كيلومتراً تقريباً إلى الجنوب من عمان، وهي مشهورة بشواطئها وشعابها المرجانية. وتولي الحكومة، من خلال سلطة إقليم العقبة، أولوية عالية لتطوير هذا الموقع الهام الذي يجتذب أعداداً كبيرة من السياح، لا سيما أثناء موسم الشتاء. وقد أعدت، لتعجيل التنمية السياحية للإقليم، خطة رئيسية حددت أربعة مشاريع سياحية هي رأس اليمانية، ووادي قابوس السياحي، وملعب للغولف، ومدينة للملاهي على منوال حديقة ديزني الترفيهية. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الخطة الرئيسية بناء عدة فنادق ومطاعم ومواقع تخييم. والهدف من تنوع هذه المشاريع هو تشجيع السياح على تمديد إقامتهم في منطقة العقبة من خلال توفير أنشطة مختلفة كالتهييم ولعب الغولف والسباحة وزيارة الشعاب المرجانية في عرض البحر.

ويتوقع أن توفر هذه المشاريع السياحية، عند انجازها، نحو ٣٠٠٠ غرفة فندقية و ١٠٠٠ منزل للسياح^(١٥). غير أن اكمال هذه المشاريع يتوقف على توفر الأموال ومشاركة القطاع الخاص. وتقدر التكلفة الاجمالية بنحو ٥٠٠ مليون دولار.

(ب) منطقة البحر الميت

تأتي المواقع السياحية في منطقة البحر الميت في المرتبة الثانية بين المواقع التي ينتظر لها مستقبل مشرق، بعد منطقتي العقبة والبتراء، وميزتها أنها قريبة من العاصمة عمان. وفي عام ١٩٩٦، أعدت الحكومة، على غرار ما فعلت بشأن العقبة، خطة رئيسية لتنمية منطقة البحر الميت، بواسطة سلطة وادي الأردن. والمشاريع الرئيسية المشمولة بالخطة هي: (أ) مشروع السويمة لتطوير الأنشطة الترفيهية؛ (ب) مشروع الزار؛ (ج) موقع المزرعة السياحي. ويتوقع أن تضيف هذه المشاريع الثلاثة عند إكمالها، بحلول عام ٢٠١٠، أسرة عددها ٣٦ ٩٠٠ في الفنادق والقرى والمنازل السياحية^(١٦).

وبينما تتحمل الحكومة، من خلال سلطة وادي الأردن، مسؤولية بناء الهياكل الأساسية اللازمة وتوفير الخدمات ذات الصلة الأخرى، يتوقع أن يؤدي القطاع الخاص الدور الرئيسي في بناء القرى والمنازل السياحية والمطاعم والمرافق الترفيهية. وتقدر التكلفة الاجمالية للمشروع بنحو ٤٠٠ مليون دولار.

(ج) ترميم المواقع التاريخية القديمة في حرش والبتراء ووادي رم

الأهداف الرئيسية لهذا المشروع هي توسيع وتحسين الخدمات الأساسية في هذه المواقع مع الحفاظ على هياكلها التاريخية. والمشروع، الذي يتوقع أن تبلغ كلفته ١٠٠ مليون دولار عند اتمامه،

(١٥) *Jordan Gateway to Business Opportunities in the Middle East*. مشاريع قدمت الى المؤتمر

الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٦، ص ١٣٢.

(١٦) المرجع نفسه، ص ١٤٤.

سيزيد الطاقة الاستيعابية لهذه المواقع الهامة بحيث تلبي احتياجات الزيادة المتوقعة في عدد السياح الوافدين الى الأردن.

٥- أنواع السياحة في الأردن

في الأردن عدة أنواع من السياحة:

(أ) السياحة الثقافية، ويقوم بها السياح الأوروبيون، بصورة رئيسية، في مدينتي البتراء وجرش القديمتين المشهورتين؛

(ب) السياحة الترفيهية، في ميناء العقبة الجنوبي بصورة رئيسية، وهو مشهور بشواطئه وشعابه المرجانية؛

(ج) السياحة الطبيعية، في محميات الحيوانات البرية في الغور ووادي رم؛

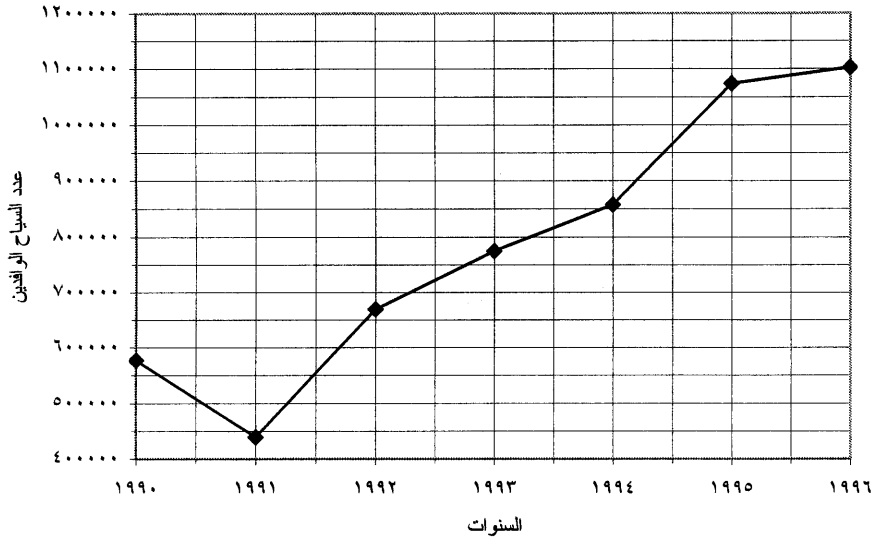
(د) السياحة العلاجية، في البحر الميت وحمامات ماعين والحمّة. وإضافة الى ذلك، فقد تحسنت الخدمات الصحية والطبية الحديثة في الأردن تحسناً كبيراً وأصبحت تجتذب آلاف المرضى من بلدان الإسكوا الأخرى، وخاصة العراق واليمن. ويقوم القطاع الخاص في الأردن بدور رئيسي في تحسين الخدمات الطبية في البلد، وقد ساهم في زيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، وبالتالي في انماء السياحة العلاجية في البلد.

٦- السياحة والاقتصاد

(أ) السياح الوافدون

ان عدد السياح الوافدين، الذي انخفض بنسبة ٣ر١٠ في المائة و ٩ر٢٣ في المائة، على التوالي، خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، نتيجة لأزمة الخليج، بدأ يرتفع من جديد بصورة مطردة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤. ففي عام ١٩٩٦، بلغ مجموع عدد السياح الوافدين ١٠ مليون، أي بزيادة قدرها ٢ر٦٤ في المائة بالنسبة لمستواه في عام ١٩٩٢، البالغ ٦٧ر٠ مليون (الرسم البياني ٧). ويظل قطاع السياحة في الأردن معتمداً كثيراً على السياح الوافدين من البلدان العربية الأخرى، وخاصة من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الرغم من انخفاض حصة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في عام ١٩٩٦، الى ٩ر٥١ في المائة، فإنها لا تزال تمثل المصدر الرئيسي للسياح الوافدين الى الأردن. وأهم تطور في مجال السياحة الوافدة هو الزيادة الكبيرة في عدد السياح الآتين من أمريكا الشمالية، الذي ارتفع بنسبة ٨٠ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، فبلغ ٩٦٠ ٧ر١٠ بعد أن كان ٣٨ ٥٣٨ في عام ١٩٩٠. بيد أن حصتهم في المجموع تظل متواضعة، إذ أنها مثلت أقل من ١٠ في المائة من مجموع السياح الوافدين في عام ١٩٩٦، مقابل ٨ر٢٢ في المائة بالنسبة للسياح الآتين من البلدان الأوروبية (الرسم البياني ٨).

الرسم البياني ٧- الأردن: عدد السياح الوافدين، ١٩٩٠-١٩٩٦

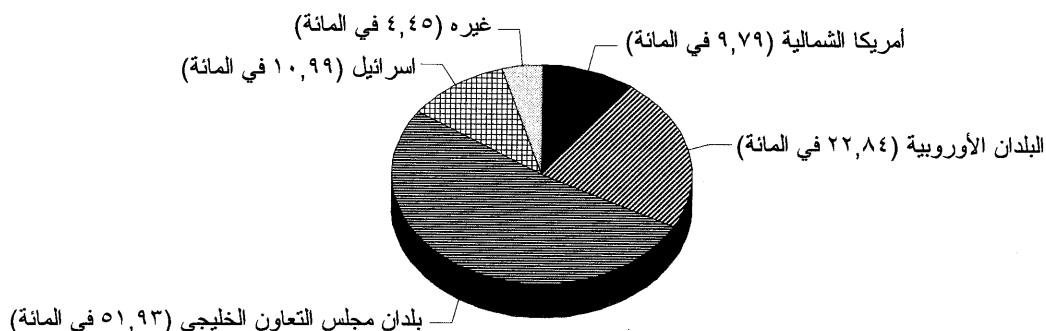


المصدر: الإسكوا، استناداً الى مصادر وطنية.

وعلاوة على ذلك، فإن عدد السياح الوافدين من اسرائيل، بعد توقيع معاهدة السلام بين البلدين في عام ١٩٩٤، أخذ في الارتفاع بسرعة. فقد زاد عددهم بمقدار عشرة أضعاف بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وبنسبة ٢١ في المائة في عام ١٩٩٦، حين أصبحوا يمثلون ١١ في المائة تقريباً من مجموع عدد السياح الوافدين على الأردن. ومع ذلك، فإن تدفق السياح من اسرائيل لا يتوقف على تطورات العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين فحسب، بل يعتمد أيضاً على تطورات مفاوضات السلام في المسار الفلسطيني-الاسرائيلي. وزيادة على ذلك، فإن معظم السياح الوافدين من اسرائيل يقومون بجولات قصيرة مدتها يوم واحد، وبالتالي لا يساهمون مساهمة تذكر في مجموع إيرادات السياحة.

وعلى الرغم من ازدياد عدد السياح الوافدين من أمريكا الشمالية والبلدان الأوروبية، يتوقع أن تظل السياحة في الأردن تعتمد على تدفق السياح من البلدان العربية الأخرى، وخاصة من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وستظل السوق الأردنية، الى حد كبير، سوقاً إقليمية. وهذا ما يفسر، جزئياً، قلة الأنشطة الترويجية التي تبذل في الخارج والتي يحد منها عدم كفاية الموارد المالية. وبالإضافة الى ذلك، يتسم قطاع السياحة في الأردن بسرعة التأثير بتطورات عملية السلام في الشرق الأوسط. ويمكن تحقيق زيادة كبيرة في عدد السياح الوافدين من مناطق أخرى، لاسيما أمريكا الشمالية والبلدان الأوروبية وحتى جنوب شرقي آسيا، من خلال تعاون إقليمي ناجح بين الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر؛ فهذه البلدان يمكن أن تشكل سوقاً سياحياً واحداً في المستقبل. غير أن ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطورات عملية السلام وبتنفيذ التعاون المخطط له في هذا المجال.

الرسم البياني ٨- الأردن: توزُّع السياحة، ١٩٩٦



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

(ب) إيرادات السياحة

تمثل إيرادات السياحة مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية في الأردن. فالسياحة هي ثاني مصدر لهذه العملات بعد تحويلات العمال. وبعد حصول انخفاض قدره ٣٨ في المائة في عام ١٩٩١، نشأ من انخفاض شديد في تدفق السياح الوافدين، زادت إيرادات السياحة في الأردن بصورة مطردة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٢، فارتفعت من ٤٦٢٤ مليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٧٤٢٣ مليون دولار في عام ١٩٩٦، أي بزيادة قدرها ٦٠ ر٥ في المائة.

وقد مثلت إيرادات السياحة في عام ١٩٩٦ نحو ١٠ ر١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، وهي أي ما يقارب النسبة التي سجلت في السنوات الأربع السابقة. وعلى الرغم من أن هذه النسبة كانت أدنى منها في عام ١٩٩٠، الذي شهد انخفاضاً حاداً في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، فإن المتوسط بالنسبة للسنوات القليلة الماضية يدل على أهمية هذا القطاع بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني. وإذا استمر هذا الاتجاه، فمن المتوقع أن تبلغ حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد نحو ١١ ر٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠^(١٧).

وزيادة على ذلك، تؤدي إيرادات السياحة دوراً تثبتيّاً هاماً فيما يتعلق بميزان المدفوعات وتنويع الصادرات الأردنية. وقد بلغ متوسط نسبة هذه الإيرادات إلى صادرات البلد من السلع والخدمات نحو ١٩ ر٥ في المائة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٣. وإضافة إلى ذلك، كانت نسبة صادرات الأردن من السلع ٥٠ ر٧ في المائة فقط في عام ١٩٩٦، بعد أن كانت ٤٦ في المائة في عام ١٩٩٤. وإيرادات السياحة، كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات الحكومية، التي انخفضت في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ إلى ٢٦ ر١ و ٢٦ ر٩، على التوالي، ارتفعت بعد ذلك بصورة مطردة إلى ٣٤ ر٧ في المائة في عام ١٩٩٦. وتقوم هذه

(١٧) على افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي سيستمر في النمو بنسبة ٦ في المائة، وأن قطاع السياحة سيحقق معدل نمو قدره ١٠ في المائة خلال السنوات الأربع القادمة.

الايادات بدور تثبيتي هام في الحساب الجاري للبلد، الذي سجل عجزاً في السنوات الست الماضية. وفي عام ١٩٩٥، مثلت ايرادات السياحة ٣٤٣ في المائة من الميزان التجاري، ولولاها لبلغ العجز في الحساب الجاري ٦٤٢٥ مليون دولار بدلاً من ١٧٩٨ مليوناً.

واكتسبت هذه الايرادات أهمية اضافية في اقتصاد الأردن نظراً لقلّة مصادر العملات الأجنبية المتوفرة للبلد ولضخامة العجز التجاري الذي لا يزال يعاني منه. وقد أدى الانخفاض الشديد في المساعدة الاقتصادية المقدمة من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ابتداءً من عام ١٩٩٠، وعودة عدد كبير من العمال المغتربين من هذه البلدان، الى انخفاض شديد في احتياطات البلد من العملات الأجنبية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩١. وشرع البلد في تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي يهدف الى تقليل اختلالات الاقتصاد الكلي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص وتنويع قاعدته الاقتصادية، بما في ذلك تنمية قطاع السياحة بغية التعويض جزئياً عن انخفاض المساعدة الاقتصادية.

الجدول ٩- الأردن: الناتج المحلي الاجمالي، وايرادات السياحة، وصادرات السلع والخدمات، وتحويلات العمال، وايرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وصادرات السلع والخدمات، ١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٧ ٣٨٨	٦ ٦٤٤	٥ ٩٩٧	٥ ٥٠١	٥ ١٣٩	٤ ١٩٤	٤ ٠٢١	الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)
٧٤٢٥	٦٥٩٠	٥٨٠٧	٥٦٢٥	٤٦٢٣	٣١٧٣	٥١٢١	ايرادات السياحة (بملايين الدولارات)
٣٧٤٨٨	٣٤٧٤٢	٢٩٩١٤	٢٨٢٧٦	٢٦٧٧١	٢٤٩٣٨	٢٤٨٩٧	صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
١٤٦٤٥	١٤٣١٤	١١٣٤٥	٩٩٦٢	٩٣٢٣	٨٧٩٣	٩٢٢٧	صادرات السلع فقط (بملايين الدولارات)
..	١٢٤٢١	١٠٩١٣	١٠٣٨٦	٨٤١٨	٤٤٨٩	٤٩٨٣	تحويلات العمال (بملايين الدولارات)
١٠١	٩٩	٩٧	١٠٢	٨٩	٧٦	١٢٧	ايرادات السياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٦	١٩٠	١٩٤	١٩٩	١٢٣	١٢٧	٢٠٦	ايرادات السياحة كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات
٥٠٧	٤٦٠	٥١٢	٥٦٥	٤٩٦	٣٦١	٥٥٥	ايرادات السياحة كنسبة مئوية من صادرات السلع
..	٥٣١	٥٣٢	٥٤٢	٥٤٩	٧٠٧	١٠٢٨	ايرادات السياحة كنسبة مئوية من تحويلات العمال

المصدر: الإسكوا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: النقطتان (..) معناهما أن البيانات غير متوفرة.

(ج) العمالة في قطاع السياحة

لا تزال حصة قطاع السياحة من العمالة، ضمن مجموع القوى العاملة، صغيرة نسبياً. ففي عام ١٩٩٦، بلغت هذه الحصة ١٣٧ في المائة، بعد أن كانت ٩ في المائة في عام ١٩٩٢. ويستطيع

قطاع السياحة، عندما يتم تطويره تطويراً كاملاً، أن يساهم بصورة فعالة في تخفيض معدل البطالة المرتفع نسبياً، الذي يمثل حالياً مشكلة كبيرة بالنسبة للاقتصاد الأردني^(١٨).

وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، ارتفع عدد العاملين في قطاع السياحة من ٨ ٢٥٢ الى ١٥ ١٩٦، أي بزيادة قدرها ٨٤ في المائة (الجدول ١٠). وكان الجانب الأكبر من العمالة يتركز في مجال الفنادق المصنفة، التي كانت تستوعب نحو ٤٥ في المائة من مجموع العمالة في القطاع في عام ١٩٩٦، تليها العمالة في وكالات السفر (١١٦ في المائة).

الجدول ١٠- الأردن: العمالة في قطاع السياحة، ١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
٥ ٨١٤	٥ ٨٨٠	٥ ٩٩٩	٤ ٩٣٦	٥ ٠٣٣	٥ ٧٥٧	٨ ٣١ ٦
٣٦٠	٣٧٤	٣٩٩	٤٤٤	٤٦٢	٥٣٤	٥٦٦
٩٩٥	١ ٠٥٩	١ ٢٦٤	١ ٣٦٥	١ ٤٧٨	١ ٦٥٨	١ ٧٥٨
١٦٨	١٧٠	٢٠٠	٢٥٠	٤٠٠	٦٠٠	٨٢٣
٢١٢	٢١٢	٢٢٠	٢٥٠	٣٠٠	٣٣٥	٣١٨
١١١	١٥٧	١٩٢	٢٤٠	٣١٧	٤١٤	٦١٨
٣٧٧	٣٩١	٣٨٦	٣٨٥	٣٨٧	٣٨٧	٣٨٧
٢١٥	٢١٠	٢٠٨	٢٣٥	٢٧٥	٣٨٠	٥٠٥
مطاعم السياح						٣ ٨٤٠
المجموع	٨ ٢٥٢	٨ ٤٥٣	٨ ٨٦٨	٨ ١٠٥	٨ ٦٥٢	١٥ ١٩٦

المصدر: وزارة السياحة/دائرة الاحصاءات العامة، عمان، الأردن، ١٩٩٧.

وزاد عدد العاملين المستخدمين في قطاع السياحة بأكثر من الضعف خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦، إذ ارتفع من ٦ ٧٠٤ في عام ١٩٨٦ الى ١٥ ١٩٦ في عام ١٩٩٦. وإذا استمر هذا الاتجاه، فسيصبح هذا القطاع مستخدماً رئيسياً بحلول عام ٢٠١٠، الذي تنتهي فيه الخطة السياحية للبلد بالنسبة لمنطقتي العقبة والبحر الميت. وكما ذكر أعلاه، يدعم قطاع السياحة العمالة أيضاً، بصورة غير مباشرة، من خلال مساهمته في تنمية القطاعات الأخرى.

٧- دور الحكومة

يشمل دور الحكومة الأردنية ما يلي: (أ) توفير التعليم والتدريب اللازمين لتكوين الموارد البشرية المؤهلة لتلبية احتياجات التوسع المتوقع في قطاع السياحة؛ (ب) الترويج لقطاع السياحة في الخارج من خلال المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية وتنظيم أسابيع سياحية في مختلف البلدان، علاوة

(١٨) وفقاً لتقديرات البنك المركزي الأردني الواردة في تقريره السنوي الثالث والثلاثين، بلغ معدل البطالة في الأردن ١٣ في المائة في عام ١٩٩٦.

على استضافة ممثلي وكالات السفر الرئيسية في العالم لتعريفهم على المواقع السياحية وامكانيات البلد وعلى الخدمات المتوفرة وأهم المعالم السياحية؛ (ج) القيام بحفريات في مواقع أثرية جديدة.

٨- دور القطاع الخاص

يقوم القطاع الخاص بدور رئيسي في تنمية قطاع السياحة في الأردن. فمعظم المنشآت السياحية، كالفنادق والمطاعم، مملوكة لهذا القطاع، بينما خفضت الحكومة حصتها في أسهم المنشآت السياحية؛ ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل القريب.

وسيتولى القطاع الخاص تنفيذ معظم المشاريع السياحية في المناطق التي جرت تنميتها مؤخراً في البحر الأحمر والبحر الميت. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع هذا القطاع على المشاركة في مشاريع بناء الهياكل الأساسية، كالطرق ومحطات توليد الكهرباء. وزيادة على ذلك، ينظم القطاع جولات سياحية. ويضم المجلس الأعلى للسياحة، بين أعضائه الـ ١٤، ثلاثة ممثلين للقطاع الخاص، مما يتيح لهذا القطاع فرصة المشاركة في صياغة السياسات المتعلقة بتنمية قطاع السياحة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، وافقت الحكومة على بناء ٤٨ فندقاً سيقوم القطاع الخاص بتمويل الجانب الأكبر منها، وبذلك سيضاف ٢٩٣ ٤ غرفة فندقية و ٨ ٥٥٩ سريراً فندقياً. وقد انجز بعض هذه المشاريع، في حين أن الباقي، مثل فندق شيراتون بعمان، لا يزال قيد الانشاء. وتقدر التكلفة الاجمالية لهذه المشاريع بنحو ٢٠٤ ملايين دينار أردني. ويقدم قانون الاستثمار رقم ١٦، لعام ١٩٩٥، مجموعة واسعة من الحوافز للمستثمرين في مشاريع بناء الفنادق والمستشفيات، وهو يولي هذه المشاريع نفس الدرجة من الأولوية التي تتمتع بها المشاريع الزراعية والصناعية. والأصول الثابتة لهذه المشاريع معفاة من الرسوم والضرائب، شريطة أن يتم تنفيذ المشاريع خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ صدور الموافقة.

وقد كانت استجابة القطاع الخاص مشجعة في مجال بناء الفنادق، كما ذكر أعلاه. ففكرات شركات الفنادق مهمة ببناء فنادق في الأردن، ومنها شركات هلتون وشيراتون وغراند حياة. غير أن القانون رقم ١٦، لعام ١٩٩٥، لا يشتمل على أي مادة تتناول بناء منشآت سياحية أخرى كالمطاعم والنوادي والمرافق الترفيهية التي لها دور هام في اجتذاب السياح ويمكن أن تدفعهم إلى تمديد اقامتهم في البلد؛ وفي الوقت الحالي، تتراوح مدة اقامة السائح العادي في الأردن بين أربع وخمس ليال.

وسوف يعزز الاسراع في تنفيذ برنامج الخصخصة في الأردن مشاركة القطاع الخاص في تنمية السياحة. ومع ذلك، يجدر بالاشارة أن هذا القطاع سيظل سريع التأثير بالمناخ السياسي في المنطقة، وخصوصاً بتطورات عملية السلام. ولن يعرف قطاع السياحة نمواً مطرداً ومستداماً إلا عندما يتم تحقيق سلام شامل ودائم.

وأنت المشاركة النشطة للقطاع الخاص الى زيادة قدرها ٣٩٤ في المائة في عدد الفنادق المصنفة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، فبلغ عددها ١٥٢ في عام ١٩٩٦، بعد أن كان ١٠٩ في عام ١٩٩٠؛ كما أدت الى زيادة بنسبة ٤٦٨ في المائة في عدد الفنادق غير المصنفة خلال نفس الفترة. ويعزى هذا النمو المتزايد الى عاملين اثنين: الأول هو تدفق التحويلات التي ردها الى الوطن الأشخاص الذين عادوا نتيجة لأزمة الخليج لعام ١٩٩٠-١٩٩١، وقد أدى الى ازدهار قطاع البناء في البلد؛ والثاني

هو التحسن العام في المناخ السياسي نتيجة لبدء عملية السلام في المنطقة، وقد أدى الى توسع في قطاع السياحة.

٩- المشاكل والقيود

(أ) ليس في قانون الاستثمار رقم ١٦، لعام ١٩٩٥، نص واضح على توفير حوافز لبناء منشآت سياحية غير الفنادق. وبالتالي فمن المهم توضيح الحوافز التي ستُمنح للقطاع الخاص لتشجيعه على المشاركة في بناء المنشآت السياحية الأخرى؛

(ب) هناك حاجة الى خطة رئيسية وطنية تضم تنمية قطاع السياحة والتنسيق بين الخطط الرئيسية المحلية، كالخطتين المتعلقةتين بمنطقة العقبة والبحر الميت. ومن شأن هذه الخطة أن تؤدي كذلك الى تنسيق الجهود الوطنية للنهوض بالقطاع من خلال وزارات أخرى كوزارات التخطيط، والنقل، والسياحة، والأشغال العامة والإسكان؛

(ج) الأموال العامة المخصصة للترويج للمعالم السياحية الأردنية في الخارج غير كافية؛ فالميزانية المخصصة لهذا النشاط صغيرة جداً ولا تكفي للقيام بهذه المهمة الكبيرة الشأن التي تضطلع بها حالياً خطوط الملكية الأردنية وتنظم في إطارها نحو سبعة أسابيع سياحية كل سنة؛

(د) هناك نقص في الهياكل الأساسية، كشبكات الطرق ومحطات الطاقة الكهربائية والمياه ومرافق الاتصالات. ويندرج جزء كبير من المشاريع المزمع تنفيذها ضمن مجال الهياكل الأساسية، ويستهدف تمهيد السبيل لمشاركة القطاع الخاص في تنمية السياحة. وتوخياً للتعجيل باتمام الهياكل الأساسية الضرورية للمناطق السياحية ذات الأولوية، كالعقبة والبحر الميت، شجعت الحكومة مشاركة القطاع الخاص في بناء الهياكل الأساسية اللازمة؛

(هـ) قطاع السياحة سريع التأثير بعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. والسياحة هي دائماً القطاع الأشد تأثراً خلال فترات التوتر والاضطرابات السياسية، على غرار ما حصل أثناء حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)؛

(و) يعاني قطاع السياحة أيضاً من قصر مدة إقامة السياح في البلد، إذ تتراوح هذه المدة، في المتوسط، بين أربع وخمس ليال، بينما يبلغ متوسطها في مصر سبع ليال.

جيم- دراسة حالة: لبنان

مقدمة

تعرّض قطاع السياحة في لبنان للدمار أثناء فترة الحرب الأهلية التي امتدت من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٠. فقد انخفض العدد الاجمالي للفنادق بنسبة ٣٢١ في المائة، هابطاً الى ٢٣٥ في عام ١٩٩٥ مقابل ٣٤٦ في عام ١٩٧٢، بينما انخفض عدد الغرف خلال الفترة ذاتها بنسبة ٥٧٢ في المائة:

الى ٦٦٣٠، بعد أن كان ٤٨١ ١٥ غرفة^(١٩). وبالإضافة الى الدمار و/أو الأضرار التي لحقت بمعظم المتاحف والمنشآت السياحية الأخرى في لبنان، لحقت أضرار بالغة بقطاع النقل الذي هو قطاع هام بالنسبة لتنمية السياحة. وقد تضرر مطار بيروت الدولي جزئياً، وأغلق عدة مرات أثناء تلك الفترة. وبالإضافة الى ذلك، كان النقل البري المحلي أمراً في غاية الصعوبة.

وقبل الحرب الأهلية، كان الاقتصاد اللبناني متنوعاً نسبياً. وكانت الزراعة والسياحة والخدمات المالية تؤدي دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي والتنمية في البلد. وكان قطاع السياحة يمثل نحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلد^(٢٠)، الذي كان أعلى ناتج بين بلدان منطقة الإسكوا.

وقد خربت الحرب الأهلية، التي دامت خمس عشرة سنة، قطاع السياحة في لبنان، إذ دمرت الهياكل الأساسية للبلد، وأفقدته مركزه النسبي كوجهة سياحية مفضلة. ونتيجة لذلك، خسر البلد حصته المرتفعة نسبياً في السوق السياحية للمنطقة.

وفي أعقاب اتفاق السلام الذي وقّع في عام ١٩٩٠، نشطت الحكومة اللبنانية في إعادة بناء الهياكل الأساسية للبلد، فانصرفت الى تنفيذ خطة تعمير واسعة النطاق تركز بصفة خاصة على المرافق الأساسية، كالكهرباء والمياه والنقل والاتصالات. غير ان الاعتمادات المخصصة للسياحة ظلت صغيرة نسبياً. فقد خفضت ميزانية وزارة السياحة كثيراً، وأصبحت تمثل أقل من ٥٠ في المائة من مجموع النفقات الحكومية خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧^(٢١).

وتتوقف إعادة تنشيط قطاع السياحة في لبنان على إصلاح الخدمات الأساسية في البلد، وهذا جزء من خطة التعمير، وعلى المشاركة الفعالة للقطاع الخاص، لا سيما وان الحكومة ستركز على اعتماد سياسات اقتصادية توفر للقطاع الخاص حوافز تشجعه على الاستثمار. كما تحاول الحكومة تبسيط الاجراءات والأنظمة التي تحكم الدخول الى البلد، وذلك من أجل تيسير تدفق السياحة الدولية، كجزء من الجهود التي تبذلها لاستعادة مكانة البلد كوجهة سياحية رئيسية في المنطقة.

ومن أحدث التطورات الحاصلة في هذا الصدد، المرسوم الذي يسمح لمواطني عدة بلدان أوروبية، وكذلك اليابان وأستراليا، بالحصول على تأشيرات دخول في مطار بيروت الدولي. ولدى لبنان الامكانيات والخبرة اللازمة لاستعادة مكانته كمركز سياحي رئيسي في المنطقة على الرغم من المنافسة الشديدة التي يواجهها حالياً. لكن نجاحه سيتوقف على المناخ السياسي في البلد والمنطقة، كما سيعتمد على اتمام خطة التعمير.

(١٩) مصرف لبنان، التقارير السنوية للأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢.

(٢٠) مصرف لبنان، تقرير عام ١٩٩٥، ص ١٧٧.

(٢١) أرقام قدمتها وزارة المالية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧.

١- تخطيط السياحة

بدأت الحكومة اللبنانية في عام ١٩٩٥ إعداد الخطة السياحية الوطنية للفترة ١٩٩٦-٢٠١٠، وذلك بمساعدة الحكومة الفرنسية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة السياحة العالمية.

والأهداف الرئيسية للخطة هي: (أ) تحديد استراتيجيات سياحية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، خاصة في مجالات الهياكل الأساسية والتسويق والترويج للسياحة؛ (ب) ترميم المواقع السياحية القديمة في البلد؛ (ج) إعادة بناء قاعدة بيانات احصائية يعتمد عليها؛ (د) إعادة بناء ما يلزم من الهياكل الأساسية السياحية، والترتيبات المؤسسية، والأنظمة الادارية، ونظم التعليم والتدريب.

وتهدف الخطة الرئيسية الى تعبئة موارد عامة، وخاصة لتحقيق هذه الأهداف، كما تهدف الى استعادة مكانة لبنان كوجهة سياحية رئيسية في المنطقة واسترجاع حصته في السوق بالتركيز على المجالات التي يمتلك فيها ميزة نسبية بالاضافة الى الخبرة اللازمة، لا سيما مجال سياحة التزلج وسياحة المؤتمرات والسياحة الثقافية.

وتستهدف الخطة الرئيسية الفئات التالية من السياح:

- (أ) المهاجرين اللبنانيين؛
- (ب) السياح الوافدين من سائر البلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط؛
- (ج) السياح الأوروبيين والأمريكيين واليابانيين.

وتتوقع الخطة أن يبلغ عدد السياح الوافدين على لبنان ٣٢ ملايين بحلول عام ٢٠١٠، أي بمعدل نمو سنوي متوسطه ٩ في المائة. كما تتوقع أن يبلغ عدد الليالي التي يقضيها السياح ٨٠٦ ملايين، أي بمعدل نمو سنوي متوسطه ١٠٢ في المائة، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تدعو الخطة الى زيادة عدد الغرف الى ٨٢٠ ٦٣ في عام ٢٠١٠، وقد كان عددها ٦٦٠ ١٨ في عام ١٩٩٥. وفيما يخص العمالة في قطاع الايواء، تدعو الخطة الى زيادة العدد الاجمالي للمستخدمين في القطاع الى ٦٧٠ ٧٦ مستخدماً في عام ٢٠١٠، وقد كان يبلغ ٧٨٠ ٣٢ في عام ١٩٩٥، أي بمعدل نمو سنوي متوسطه ٥٨ في المائة.

وفيما يتعلق بالسياسة العامة، تدعو الخطة الى مشاركة كاملة من القطاع الخاص للتعويض عن النقص في الأموال العامة المتاحة. وتشجع الخطة، بصفة خاصة، مشروع تطوير منشآت سياحية، ضمنها الهياكل الأساسية، على أساس البناء والتشغيل ونقل الملكية.

وتدعو الخطة الى تعاون إقليمي وثيق في مجال السياحة، وخاصة مع البلدان المجاورة، كالأردن، الذي يمثل سوقاً هامة، والجمهورية العربية السورية، التي تربطها بلبنان، عموماً، علاقات اقتصادية وثيقة.

وعلى المستوى التنظيمي، تدعو الخطة الرئيسية الى إعادة تنظيم قطاع السياحة بهدف دعم إدارة القطاع الممثلة بوزارة السياحة والمجلس الوطني للسياحة. كما تدعو الى إصلاح القوانين والأنظمة

التي تحكم المنشآت السياحية، كالفنادق والنوادي والمطاعم. وإضافة الى ذلك، تدعو الخطة الى انشاء تسهيلات ائتمانية لتمويل المشاريع، لا سيما في بناء الفنادق، للتخفيف من النقص المتوقع في المساكن.

وقد حددت الخطة المجالات ذات الأولوية التالية:

- (أ) تطوير الاحصاءات السياحية؛
- (ب) تطوير خدمات النقل البري والبحري والجوي؛
- (ج) تنمية الموارد البشرية لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على الموارد المؤهلة؛
- (د) ترميم المواقع الأثرية التاريخية، وخاصة في عنجر وبعبك ومتحف بيروت الوطني وجبيل ودير القمر وصيدا وقلعة طرابلس وصور؛
- (هـ) تخفيف الأنظمة التي تحكم اقامة المنشآت السياحية كالفنادق، والأنظمة التي تسري على السفر والخدمات الأخرى ذات الصلة.

ومن أجل تأمين التنسيق بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية بوجه عام، ينبغي إدراج الخطة السياحية الرئيسية ضمن خطة التعمير الشاملة. فهذا الإدراج يقلل من التداخل، وبالتالي يقلل الفاقد ويخفض تكاليف الاستثمار. ومن المهم أن تراعى، في تخطيط السياحة، قدرة المواقع السياحية، وذلك لمنع الاستغلال المفرط الذي يسبب تدهور البيئة ويخفض فترة استغلال تلك المواقع. وحماية البيئة تشجع تدفق السياح، وبالتالي تساهم في نمو قطاع السياحة. كما ينبغي، في لبنان، إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل الشواطئ والمنشآت السياحية الأخرى، وكذلك لتحسين المناخ البيئي وإعادة تأهيل تلك المواقع، في إطار تنمية سياحية شاملة.

ينبغي أيضاً سنّ قوانين لتنظيم قطاع السياحة، وحماية المواقع السياحية، وتنظيم الاستثمار في القطاع، وتحديد دور كل من القطاعين العام والخاص بصورة واضحة.

ويجدر بالاشارة أنه فيما يتعلق بالتشريعات، تدعو الخطة الرئيسية الى إعادة تنظيم قطاع السياحة وتعزيزه، بما في ذلك تعديل الأنظمة وتحسين إدارة القطاع. وهذا الأمر يقتضي أن يسن مجلس النواب اللبناني قوانين تؤكد التزام البلد بتنمية هذا القطاع الاقتصادي الهام وإعادة تنظيمه. كما ان هناك حاجة الى انشاء مجلس أعلى للسياحة يكون تابعاً بصورة مباشرة لرئيس الوزراء، لتحديد سياسات الحكومة في هذا القطاع، بما في ذلك رصد وتقييم تنفيذ الخطة الرئيسية للسياحة.

٢- أنواع السياحة

في لبنان مجموعة متنوعة من الأنشطة السياحية التي تلبي احتياجات عدة فئات من السياح، من ضمنها ما يلي:

(أ) السياحة الجبلية

لبنان بلد جبلي نسبياً، وهذا يسهل ويشجع، في آن معاً، الأنشطة السياحية الشتوية والصيفية. ففي الشتاء، هناك المنتجعات السياحية، خاصة في الجبال الشمالية، بينما يوجد في فصل الصيف كثير من المرافق والتسهيلات والخدمات التي تتيح التمتع بالسياحة الجبلية الصيفية. وإن قرب منطقة الجبال من العاصمة بيروت ومن الشواطئ يخفض تكلفة النقل، ومن ثم يشجع هذه الأنشطة.

(ب) السياحة الثقافية

يزخر البلد بمدن قديمة مثل بعلبك وبيروت وصيدا وصور، وكذلك بعدد كبير من المواقع الأثرية المنتشرة في جميع أرجائه.

(ج) سياحة الأعمال

يشمل هذا النوع من السياحة أنشطة كالمؤتمرات والاجتماعات والمعارض الإقليمية والدولية.

(د) سياحة التسوق

بوشر بهذا النوع من السياحة لأول مرة في لبنان هذه السنة، إذ أجرت المتاجر في بيروت تخفيضات طويلة شهر، وذلك ضمن مهرجان للتسوق. واضطلع بالدعاية للمهرجان عن طريق حملة تجارية لاجتذاب اكبر عدد ممكن من المتسوقين الى لبنان خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩٧. بيد أن النتائج كانت دون مستوى توقعات المنظمين لأن المهرجان كان يُنظَّم لأول مرة، ولم تكن تفصله مدة كافية عن مهرجان التسوق الرئيسي في المنطقة، أي مهرجان دبي العالمي للتسوق، الذي عُقد في نيسان/ابريل ١٩٩٧. وزيادة على ذلك، كانت استجابة القطاع الخاص دون توقعات المنظمين. ويُنْتَظَرُ أن يَحْرِزَ هذا المهرجان قدراً أكبر من النجاح في المستقبل، إذ إن منظميه سيكونون قد اكتسبوا مزيداً من الخبرة في تنظيم مثل هذا الحدث، ولكن بشرط أن يكون القطاع الخاص أكثر استعداداً للتعاون.

٣- دور الحكومة

سيركز دور الحكومة في تنمية السياحة على ما يلي:

(أ) إعادة تنظيم قطاع السياحة لتقليل ما لا لزوم له، وترشيد عمل وزارة السياحة والادارات الحكومية الأخرى ذات الصلة لتخفيض التكاليف والحد من البيروقراطية وزيادة الفعالية؛

(ب) تنمية الموارد البشرية في قطاع السياحة من خلال التدريب والتعليم. وتوجد في الوقت الحالي خمسة معاهد متخصصة في تدريب الأدلاء السياحيين والتدريب على إدارة الفنادق. غير أن هذه المعاهد لن تستطيع تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب التي قد تصحب التوسع في أنشطة القطاع السياحي؛

- (ج) صياغة سياسات للنهوض بقطاع السياحة، بما في ذلك السياسات الرامية الى دعم القطاع الخاص؛
- (د) الادارة العامة للقطاع، بما في ذلك اعتماد أنظمة لحماية التراث الوطني وحماية البيئة؛
- (هـ) صياغة خطط إقليمية لتنمية السياحة بهدف تطوير مختلف المناطق السياحية وترميم المواقع الأثرية؛
- (و) ضمان الأمن في المواقع السياحية، بالتنسيق مع وزارة الداخلية؛
- (ز) دعم التسويق السياحي داخل البلد وخارجه، عن طريق المكاتب السياحية داخل البلد وخارجه؛
- (ح) صيانة الهياكل الأساسية القائمة، كالطرق، لتسهيل الوصول الى المواقع السياحية، وتأمين سائر الخدمات ذات الصلة؛
- (ط) تشجيع مشاركة القطاع الخاص.

٤- دور القطاع الخاص

الاقتصاد اللبناني اقتصاد مفتوح يقوم، بوجه عام، على المبادرة الخاصة وقواعد السوق. والقطاع الخاص هو، في مجال السياحة، القطاع الرئيسي، لأن معظم المنشآت السياحية، كالفنادق والنوادي والمرافق الترفيهية والخدمات المتصلة بها، مملوكة للقطاع الخاص. كما انه هو الذي يقوم بمعظم الاستثمارات في قطاع السياحة. ومن المتوقع أن يمول القطاع الخاص معظم المشاريع المدرجة في الخطط الرئيسية للسياحة في البلد. غير أن هذا القطاع يحتاج الى موارد مالية للقيام بدور فعال باعتباره القطاع الرئيسي. ولهذا الغرض، يلزم انشاء مرفق ائتماني يكون مخصصا لتنمية قطاع السياحة، بما في ذلك بناء منشآت سياحية كالفنادق والقرى السياحية والموتيلات، ولا سيما بالقرب من المواقع السياحية. وعليه فإن انشاء مثل هذا المرفق، أو زيادة رأس مال المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي، أمر ضروري لزيادة مشاركة القطاع الخاص. ويجب توفير قروض ميسرة وغير ذلك من الحوافز المالية لتخفيض التكاليف الباهظة للبناء في لبنان. ومن أجل تخفيض تكاليف الاستثمار وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، تقوم الحكومة حالياً بتوفير الائتمان للمشاريع المعتمدة بأسعار فائدة تقل عن سعر السوق بنسبة ٥ في المائة. غير أن الائتمان الذي يقدمه المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي محصور برأس ماله الذي يبلغ حالياً أقل من ٢ مليون دولار.

وهناك شرط آخر لا بد من الوفاء به لضمان مشاركة القطاع الخاص، وهو إكمال بناء الهياكل الأساسية لتسهيل الوصول الى المواقع السياحية المختلفة وإلى الخدمات الأساسية اللازمة، وخاصة شبكات الكهرباء والمياه والاتصال.

وكمثال على الاحتياجات المالية للقطاع الخاص، يتوقع أن تسد، عن طريق القروض، ٧٠ في المائة من تكاليف المساكن الجديدة وتكاليف إعادة بناء وتجديد الفنادق القائمة التي لحقت بها أضرار أثناء الحرب الأهلية.

ومع أنه يُنتظر أن يقوم القطاع الخاص، كما في الماضي، بالدور الرئيسي في تنمية قطاع السياحة، ينبغي أن تمهد الحكومة السبيل لهذه المشاركة. فبالإضافة إلى الحوافز المالية والقروض الميسرة وإكمال الهياكل الأساسية اللازمة، ينبغي أن تتخذ الحكومة تدابير لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في إدارة السياحة وفي عملية تقرير السياسات. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة جملة أمور منها إنشاء مجلس أعلى للسياحة يضم ممثلين عن القطاع الخاص.

٥- السياحة والاقتصاد

(أ) السياح الوافدون

تشير البيانات المتوفرة إلى أن العدد الاجمالي للسياح الوافدين على لبنان بلغ ١٧٨٠٠٠ في عام ١٩٩٢ (أول سنة بعد الحرب توفرت فيها هذه البيانات) (الجدول ١١). وظل قطاع السياحة ينمو بصورة مطردة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦؛ فقد زاد العدد الاجمالي للسياح الوافدين بنسبة ٤٩٤ في المائة: إلى ٢٦٦٠٠٠، في عام ١٩٩٣، وبنسبة ٢٥٩ في المائة: إلى ٤١٠٠٠٠، في عام ١٩٩٤. وزاد العدد الاجمالي لهؤلاء السياح بنسبة ٢٢٤ في المائة: إلى ٤١٠٠٠٠، في عام ١٩٩٥، قبل أن ينخفض النمو إلى ٢٤ في المائة فقط في عام ١٩٩٦، بسبب الهجمات الاسرائيلية على جنوب لبنان وعلى ضواحي بيروت. وهذا الانخفاض الحاد في نمو قطاع السياحة يدل بوضوح على سرعة تأثره بالتطورات السياسية في المنطقة. وكنسبة مئوية من العدد الاجمالي للسياح الوافدين إلى منطقة الشرق الأوسط بمعناها الواسع (تشمل قبرص وتركيا)، كان مجموع عدد السياح الوافدين على لبنان يمثل ١٣ في المائة في عام ١٩٩٥ و ١٢ في المائة في عام ١٩٩٦، مقابل ٦٥ في المائة بالنسبة إلى قبرص، التي تشتمل على معالم سياحية مشابهة. وهذا يدل على أن قطاع السياحة في لبنان لا يزال في مرحلة مبكرة من التطور بعد الحرب الأهلية التي شهدتها الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠. وسيحتاج لبنان إلى سنوات عدة قبل أن يستعيد حصته من سوق السياحة في المنطقة.

الجدول ١١- لبنان: السياح الوافدون، وإيرادات السياحة، والنتائج المحلي الاجمالي، ومجموع الصادرات، ومجموع الإيرادات الحكومية، وإيرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ومن مجموع الصادرات ومن مجموع الإيرادات الحكومية، ١٩٩٢-١٩٩٦

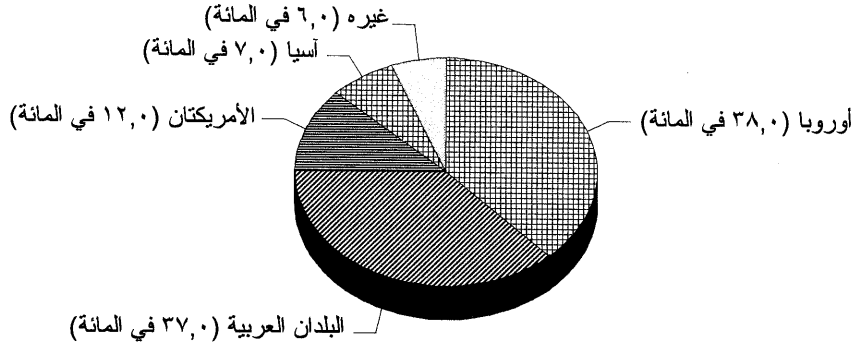
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٤٢٠	٤١٠	٣٣٥	٢٦٦	١٧٨	السياح الوافدون (بالآلاف)
٧١٥	٧١٠	٦٧٢	٦٠٠	..	إيرادات السياحة (بملايين الدولارات)
١٢ ٥٦٨	١١ ١٢٢	٩ ١١٢	٧ ٥٣٥	٥ ٥٤٥	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية وبملايين الدولارات)
٩٩٠	٩٨٥	٧٤٢	٦٨٦	٦٠١	مجموع الصادرات (بملايين الدولارات)
..	١ ٩٤٣	١ ٢٣٨	٨٧٧	٦٠٢	مجموع الإيرادات الحكومية (بملايين الدولارات)
٥٧	٦٤	٧٤	٧٩	..	إيرادات السياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
٧١٥	٧٢١	٩٠٤	٨٧٥	..	إيرادات السياحة كنسبة مئوية من الصادرات
..	٣٦٥	٥٤٣	٦٨٤	..	إيرادات السياحة كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات الحكومية

المصدر: الإسكوا، استنادا إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: النقطتان (..) معناهما أن البيانات غير متوفرة.

ومن حيث جنسيات السياح الوافدين، كان الأردنيون يمثلون ١٢٣ في المائة في عام ١٩٩٥، مما يجعل الأردن، بين البلدان منفردة، أهم سوق للسياحة في لبنان. وفي عام ١٩٩٥، كان توزع السياح الوافدين، حسب البلد، على النحو التالي: ٣٨ في المائة من البلدان الأوروبية، و ٣٧ في المائة من البلدان العربية الأخرى، و ١٢ في المائة من الأمريكتين، و ٧ في المائة من آسيا، والباقي من البلدان الأخرى (الرسم البياني ٩). ولبنان هو ثاني بلد في منطقة الإسكوا، بعد مصر، يتجاوز فيه عدد السياح الوافدين من أوروبا والأمريكتين عدد السياح القادمين من البلدان العربية الأخرى.

الرسم البياني ٩- لبنان: توزع السياح، ١٩٩٥



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

ويتوقع لما بعد اكتمال إصلاح الهياكل الأساسية، وخاصة المرافق السياحية التي لحقت بها اضرار بالغة اثناء الحرب، ولما بعد تحقيق السلام، ان يرتفع عدد السياح الوافدين الى لبنان بصورة مطردة.

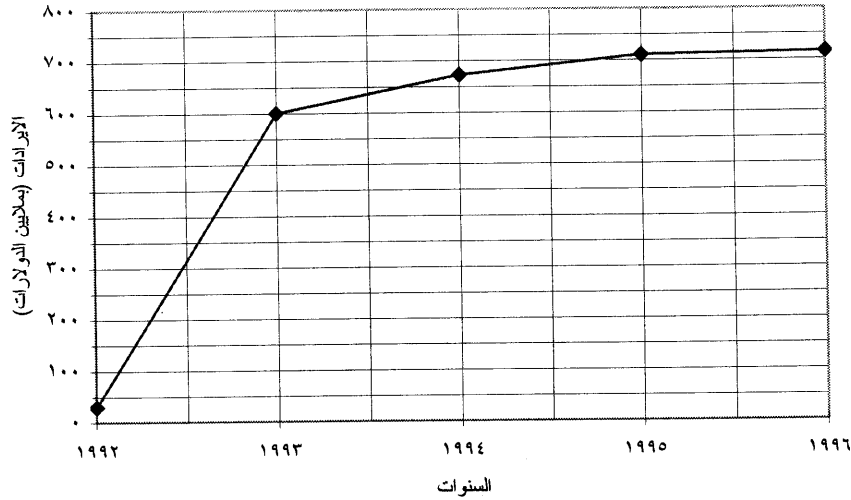
(ب) إيرادات السياحة

نتيجة للزيادة المطردة في عدد السياح الوافدين خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦، ارتفعت إيرادات السياحة بنسبة ٤٢٨٦ في المائة في عام ١٩٩٣، لتبلغ ٦٠٠ مليون دولار^(٢٢)، وبنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٩٤، لتبلغ ٦٧٢ مليون دولار، وبنسبة ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٦، لتبلغ ٧١٠ ملايين دولار (الجدول ١١ والرسم البياني ١٠). ومثلت إيرادات السياحة في لبنان، في عام ١٩٩٦، نحو ٣٢ في المائة من إيرادات السياحة في منطقة الشرق الأوسط بمعناها الواسع، وهذا يمثل انخفاضاً طفيفاً بالنسبة لمستواها في عام ١٩٩٥، البالغ ٣٧ في المائة. وحصلت قبرص على جزء كبير من حصة

(٢٢) منظمة السياحة العالمية، لجنة الشرق الأوسط التابعة للمنظمة، الاجتماع الخامس عشر، صنعاء، اليمن، ١٨-٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، اتجاهات سوق السياحة في منطقة الشرق الأوسط الموسعة، ١٩٨٦-١٩٩٦، ص ٦٠.

لبنان من سوق السياحة أثناء الحرب الأهلية للفترة ١٩٧٥-١٩٩٠، إذ أن معظم السياح الذين كانوا يفدون عادة الى لبنان تحولوا الى قبرص كوجهة بديلة، نظراً لتشابه معالمهما السياحية.

الرسم البياني ١٠- لبنان: إيرادات السياحة، ١٩٩٢-١٩٩٦



المصدر: الجدول ١١.

وقد مثلت إيرادات السياحة في لبنان نحو ٥٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام ١٩٩٦، مقابل ٧٩ في المائة في عام ١٩٩٣. وهذا أقل بكثير من حصتها قبل الحرب الأهلية، عندما كان قطاع السياحة يمثل نحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وهو دليل واضح على مدى الأضرار التي لحقت بقطاع السياحة أثناء سني الحرب، ويدل أيضاً على الامكانيات التي ينطوي عليها هذا القطاع، شريطة أن يستكمل بناء الهياكل الأساسية اللازمة. ويعتقد كثير من المسؤولين اللبنانيين أن قطاع السياحة سيصبح، بعد أن يتم تطويره، من أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

ولقطاع السياحة في لبنان تأثير ذو شأن على الميزان التجاري وعلى ميزان الحسابات الجارية سواء بسواء. وكنسبة مئوية من صادرات البلد، مثلت إيرادات السياحة ٨٧٥ في المائة في عام ١٩٩٣، و ٩٠٤ في المائة في عام ١٩٩٤، و ٧٢١ في المائة في عام ١٩٩٥، و ٧١٥ في المائة في عام ١٩٩٦ (الجدول ١١). وبالإضافة الى ذلك، مولت إيرادات السياحة نحو ١٢١ في المائة من واردات لبنان في عام ١٩٩٣، و ٩٦ في المائة من وارداته في عام ١٩٩٦. كما مولت إيرادات السياحة وتحويلات العمال ٢١٢ في المائة من قيمة واردات البلد في عام ١٩٩٥. ومن حيث إيرادات العملات الأجنبية، تمثل إيرادات السياحة مصدرها الثالث، بعد صادرات السلع وتحويلات العمال، ومن المتوقع أن تتجاوز تحويلات العمال بحلول عام ٢٠١٥، الذي ينتظر معه أن يصل عدد السياح الى ٦ ملايين. ومساهمة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات لا تقتصر على حصة إيرادات السياحة في تمويل الواردات، بل انه يساهم أيضاً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى داخل البلد لتمويل المشاريع الرامية الى تنمية السياحة، وبالتالي يوفر مصادر اضافية للاستثمار الأجنبي. ويشكل هذا القطاع عاملاً هاماً في تخفيض عجز الحساب الجاري للبنان، وقد ساهم في تحقيق فائض قدره ٢٥٦ مليون دولار

في ميزان مدفوعات البلد في عام ١٩٩٥. وهو يساهم، زيادة على ذلك، في خدمة الدين الخارجي للبلد عن طريق توفير العملات الأجنبية اللازمة لذلك.

(ج) العمالة في قطاع السياحة

لا تتوفر بيانات رسمية عن عدد المستخدمين في قطاع السياحة. وتقدر الخطة الرئيسية للبلد العدد الاجمالي للمستخدمين العاملين في مرافق الايواء وحدها بنحو ٣٢ ٧٠٠ في عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد ٧٦ ٦٧٠ في عام ٢٠١٠، أي بمعدل نمو قدره ٨ر٥ في المائة.

ويتوقع أن يزداد الطلب على العمالة في قطاع السياحة خلال السنوات المقبلة نتيجة للنمو السريع في قطاع الايواء. وبالإضافة الى ذلك، ستؤدي الزيادة في عدد السياح الوافدين الى زيادة الطلب على الوظائف الأخرى ذات الصلة، كوظائف الأدلاء السياحيين والسائقين والنادلين. وإذا ما تحقق هدف الحكومة المتمثل في بلوغ عدد السياح الوافدين ٦ ملايين بحلول عام ٢٠١٥، فمن المتوقع أن تحصل زيادة حادة في الطلب على اليد العاملة المطلوبة في قطاع السياحة.

٦- المشاكل والقيود

(أ) ان أهم مشكلة آنية تواجه قطاع السياحة في لبنان هي النقص الكبير في الهياكل الأساسية المادية والخدمات ذات الصلة. فالحرب لم تُلحق الضرر بمرافق الايواء فقط، بل كذلك بعدد كبير من المنشآت السياحية الأخرى مثل المتاحف والشواطىء والخدمات ذات الصلة؛

(ب) قلة الموارد المالية. لقد عبأت الحكومة الأموال المتاحة لاتمام تنفيذ خطة التعمير، وبالتالي خفضت الاعتمادات المخصصة لعدة وزارات، من بينها وزارة السياحة. وعلاوة على ذلك، فرغم حصول زيادة في تدفق الاستثمار الخاص الى لبنان وتوقع ازدياد هذا التدفق خلال السنوات الثلاث القادمة نتيجة لمؤتمر أصدقاء لبنان الذي عُقد في واشنطن العاصمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، لا يزال التدفق الحالي لرؤوس الأموال الخاصة دون مستوى توقعات الحكومة. وسيظل عدم حلول السلام في المنطقة، وكذلك استمرار تعرقل عملية السلام، يؤثران سلبياً على تدفق رؤوس الأموال وعلى السياحة الوافدة؛

(ج) ارتفاع تكاليف الاستثمار. يظهر هذا في ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، كما يظهر في ارتفاع تكاليف اليد العاملة وارتفاع الأسعار بوجه عام بالمقارنة مع مستواها في معظم البلدان المجاورة، الأمر الذي يحد من القدرة التنافسية لقطاع السياحة. ومن جهة أخرى، فإن أسعار الايواء مرتفعة نسبياً في لبنان بالمقارنة مع البلدان المجاورة الأخرى، مما يحد تدفق السياح ويخفض متوسط مدة اقامتهم في البلد؛

(د) عدم وجود تسهيلات ائتمانية. ان القطاع الخاص، الذي يُعتبر القطاع الرئيسي في تنمية السياحة، يفتقر الى تسهيلات ائتمانية لأن المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي لا يتوفر لديه رأس مال كاف لمواجهة الطلب على الائتمان، إذ أن رأس ماله أقل من مليوني دولار ولا يمكنه من مواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على الائتمان، وبالتالي فهناك حاجة إما الى اجراء زيادة كبيرة في رأس مال هذا المصرف أو الى انشاء مرفق ائتماني آخر يكون مخصصاً لتنمية قطاع السياحة؛

(هـ) قصور المرافق التعليمية والتدريبية. فعدد المدارس التي تقدم خدمات التدريب السياحي (مجموعها خمس مدارس) غير كافٍ لمواجهة الطلب المتزايد على الموارد البشرية المؤهلة.

دال- دراسة حالة: الجمهورية العربية السورية

مقدمة

تحلل هذه الدراسة التطورات الحاصلة في قطاع السياحة في الجمهورية العربية السورية، وتتناول مسائل هامة مثل الاستثمار في السياحة والتخطيط والتدريب والتسويق في مجال السياحة. كما انها تتناول قضايا هامة أخرى من بينها دور الحكومة والقطاع الخاص في تنمية السياحة في البلد، وتحلل دور إيرادات السياحة في اقتصاد البلد، وخاصة حصة إيرادات السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للبلد واجمالي صادراته ووارداته.

وتتمتع الجمهورية العربية السورية بقاعدة اقتصادية متنوعة نسبياً، تؤدي فيها الزراعة والنفط والصناعات التحويلية والسياحة دوراً هاماً في إيرادات العملات الأجنبية وخلق فرص العمالة. ويشتمل البلد على امكانيات سياحية كبيرة، نظراً لغنى تراثه الثقافي وحداثة قطاعه السياحي المتمثل في سياحة المناطق الساحلية والسياحة الترفيهية. ومن أجل استغلال هذه الامكانيات الضخمة، يركز البلد على تنمية وتوسيع قطاع السياحة. وبغية تحقيق نمو سريع في هذا القطاع، استحدثت الحكومة مشاركة القطاع الخاص وقدمت له مجموعة متنوعة من الحوافز لزيادة هذه المشاركة. وقطاع السياحة في طليعة القطاعات الاقتصادية التي فتح باب المشاركة فيها للقطاع الخاص ضمن إطار عملية تحرير الاقتصاد الجارية في البلد. واستجابة لهذه الحوافز، قامت عدة شركات فنادق دولية، كشيتراتون وميريديان، بفتح فنادق ذات خمسة نجوم في البلد. كما أقيمت عدة منشآت سياحية تابعة للقطاع المختلط، كمشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص. وكانت حصة القطاع العام في هذه المشاريع صغيرة نسبياً، إذ بلغت حوالي ٢٥ في المائة في معظم الحالات؛ وأسندت ادارة هذه المنشآت السياحية كاملة الى القطاع الخاص. ومن أهم الشركات والمؤسسات السياحية الموجودة في الجمهورية العربية السورية ما يلي: (أ) الشركة العربية السورية للمؤسسات السياحية، صاحبة فندق قصر الشام ومنظمة الجولات السياحية؛ (ب) سفريات الشرق؛ (ج) شركة السيدة زينب للسفريات السياحية؛ (د) الشركة السورية للنقل وتسويق السياحة.

وكانت مشاركة القطاع الخاص دون توقعات الحكومة، ولا يزال معظم الاستثمار في قطاع السياحة في أيدي القطاع العام. ويُعزى تردد القطاع الخاص في المشاركة بصورة فعالة في تنمية هذا القطاع الى كون السياحة سريعة التأثير بالوضع السياسي في المنطقة. والنمو المطرد للأنشطة السياحية التي يمكن أن تجتنب المشاركة الفعالة للقطاع الخاص لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تتكامل عملية السلام الجارية بالنجاح. وبالإضافة الى ذلك، هناك حاجة الى مزيد من التحرير الاقتصادي، خاصة في مجال أسعار الصرف وإصلاح القطاع المصرفي والحد من البيروقراطية. والحكومة ملتزمة تماماً بتنمية قطاع السياحة للتعويض عن أي انخفاض قد يحدث مستقبلاً في الانتاج النفطي أو أسعار النفط، وهدفها هو جعل قطاع السياحة أهم مصدر للعملات الأجنبية، وذلك من أجل تقليل الاعتماد الكبير الحالي على النفط وتحويلات العمال.

وقد أبرمت الحكومة اتفاقات لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال السياحة مع لبنان، كما وقعت اتفاقاً ثلاثياً مع الأردن ولبنان، والتعاون وثيق بين البلدان الثلاثة في مجال السياحة. وبالنسبة

للجمهورية العربية السورية، يمثل السياح القادمون من الأردن ولبنان أكبر عدد من السياح الوافدين الى البلد.

١- الهياكل السياحية

المجلس الأعلى للسياحة

هذا المجلس، الذي يرأسه رئيس الوزراء، مسؤول عن الاستراتيجية السياحية العامة، بما في ذلك سلطة التشريع وتخطيط السياحة والاشراف على الأنشطة السياحية. وقد أصدر المجلس، بصفته سلطة اشتراع، القرار رقم ١٨٦، لعام ١٩٨٥، الذي يمنح القطاع الخاص حوافز للاستثمار.

٢- وزارة السياحة

وزارة السياحة مسؤولة عن: (أ) تنفيذ الخطة السياحية الرئيسية التي يصوغها ويعتمدها المجلس الأعلى للسياحة؛ وهي تضع الخطط السياحية المتوسطة والقصيرة الأجل التي تحدد بالتفصيل الأهداف التي ينبغي أن يحققها القطاع؛ (ب) تنفيذ المشاريع السياحية التي يضطلع بها القطاع العام (الذي هو القطاع الرائد)؛ (ج) التدريب والتعليم السياحي؛ (د) الترويج للسياحة وأداء المهام التجارية المرتبطة بها داخل البلد وخارجه؛ (هـ) تخطيط السياحة واعداد الاحصاءات والدراسات والبحوث المتعلقة بها، والاضطلاع بالمسؤولية عن العلاقات الدولية فيما يتعلق بالتعاون السياحي؛ (و) تنفيذ خطة الاستثمار التي يضطلع بها قطاع السياحة؛ (ز) التنسيق مع القطاع الخاص في مجالات تتراوح من الموافقة على المشاريع التي يقدمها القطاع الخاص الى ضبط النوعية.

٣- تخطيط السياحة

تشمل الخطة السياحية الأولى للجمهورية العربية السورية الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠. ومن أهدافها

ما يلي:

- (أ) ٨٤ ٠٠٠ سرير في الفنادق بحلول عام ٢٠٠٠؛
- (ب) ١٨ ٠٠٠ سرير في القرى السياحية؛
- (ج) ٣٠ ٦٠٠ سرير في المخيمات؛
- (د) ٨٨ ٠٠٠ سرير في الشقق المفروشة؛
- (هـ) ٥ ملايين سائح وافد بحلول عام ٢٠٠٠؛
- (و) ٢٢ مليون ليلة سياحية بحلول عام ٢٠٠٠؛
- (ز) ١٢٠ ٠٠٠ فرصة عمل في قطاع السياحة بحلول عام ٢٠٠٠.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، شجعت الحكومة مشاركة القطاع الخاص، وأصدر المجلس الأعلى للسياحة المرسوم رقم ١٨٦، لعام ١٩٨٥، الذي يمنح مجموعة واسعة من الاعفاءات من الضرائب والرسوم الأخرى لتشجيع الاستثمار في المنشآت السياحية. وقد بدأ استخدام الحوافز في عام ١٩٨٥، أي قبل ست سنوات من اعتماد قانون الاستثمار رقم ١٠، لعام ١٩٩١، الذي يمنح، هو أيضاً، القطاع الخاص مجموعة واسعة من الحوافز؛ وتشكل الحوافز الممنوحة لهذا القطاع دليلاً واضحاً على الأهمية التي توليها الحكومة له.

وقد تخلف التنفيذ الفعلي لخطة السياحة الوطنية للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ عن الأهداف المعلنة. فالبيانات المتوفرة بالنسبة لعام ١٩٩٦ تشير الى أن عدد السياح الوافدين بلغ ٢٤ مليون في تلك السنة. وبحلول عام ١٩٩٦، بلغ العدد الاجمالي للأسرة في الفنادق ٣٢ ٠٠٠، في حين لم يتجاوز عددها في الموتيلات ١٢٠، ولم تُبن أي قرية سياحية. والفئة الوحيدة التي تجاوز فيها التنفيذ الفعلي هدف الخطة هي فئة الشقق المفروشة؛ فقد كانت الخطة تدعو الى ايجاد ٨٨ ٠٠٠ سرير في هذه الفئة، وتجاوز التنفيذ الفعلي ١٠٠ ٠٠٠. وربما يرجع ذلك الى أن معظم السياح الوافدين من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخاصة ذوو الأسر الكبيرة، يفضلون الإقامة في شقق مفروشة، مما يؤدي الى زيادة الطلب على هذا النوع من السكنى.

وتجري الحكومة حالياً دراسة استقصائية للسياحة بمساعدة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وذلك في إطار إعداد الخطة السياحية الوطنية الثانية، التي ستشمل الفترة ١٩٩٨-٢٠١٥.

وقد نجحت الحكومة السورية في توسيع شبكة الطرق. وتشير البيانات المتوفرة الى أن الطول الاجمالي للطرق المرصوفة ارتفع من ١٢ ٠٠٠ كيلومتر في عام ١٩٧٥ الى ٣٢ ٠٠٠ كيلومتر في عام ١٩٩٦، بما في ذلك زهاء ٨٧٣ كيلومتراً من الطرق التي تربط الجمهورية العربية السورية بالبلدان المجاورة. ولذلك أهمية خاصة، إذ ان قرابة ٨٢ في المائة من السياح الوافدين يأتون عن طريق البر، و١٧ في المائة عن طريق الجو، وأقل من ١ في المائة عن طريق البحر.

كذلك ارتفع عدد المطارات الى ثلاثة: اثنان منها يعملان طوال السنة، في حين لا يعمل المطار الثالث، وهو في اللاذقية، إلا في فصل الصيف.

وهناك حاجة الى القيام بمزيد من الجهود المكثفة والاستثمارات الضخمة لتحسين وتوسيع الهياكل الأساسية للسياحة في البلد، لا سيما في مجال السكن، حتى يتسنى تلبية احتياجات النمو القوي المتوقع لقطاع السياحة.

الأهداف الرئيسية للخطة السياحية (١٩٩٨-٢٠١٥)

رغم أن الخطة لا تزال في مرحلة مبكرة من الاعداد، فمن المتوقع أن تؤكد على ما يلي:

- (أ) الوصول بعدد السياح الوافدين الى ٥ ملايين بحلول عام ٢٠٠٠؛
- (ب) زيادة حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للبلد؛
- (ج) زيادة عدد الوظائف التي يوجدها القطاع، وزيادة نسبتها المئوية في مجموع العمالة؛
- (د) التركيز على السياحة الوافدة من البلدان العربية الأخرى (السياحة الإقليمية)؛
- (هـ) زيادة الاهتمام بالبلدان الأوروبية، وخاصة البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاق الشراكة؛
- (و) زيادة الاهتمام لدى السياح الذين يمكن أن يفدوا من الشرق الأقصى، وخاصة اليابان.

٤- التدريب والتعليم السياحي

من أجل تكوين الموارد البشرية التي يحتاجها القطاع، أنشأت الحكومة السورية أول مركز للتدريب في عام ١٩٧٧، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة التجارة العالمية. وتخرج الفوج الأول من هذا المركز في عام ١٩٧٩. وفي عام ١٩٨٨، أنشأت الحكومة ثلاثة معاهد للتعليم والتدريب الفندقي والادارة الفندقية، وبحلول نهاية عام ١٩٩٦ بلغ مجموع المعاهد والمدارس الفندقية ١٠. ومع ذلك فقد يتبين أن هذا العدد من المدارس والمعاهد قد لا يكفي لتوفير العدد اللازم من الموظفين المؤهلين لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب التي سترافق التوسع في قطاع السياحة. وإضافة الى ذلك، هناك حاجة الى معهد عالٍ للتدريب والتعليم يمنح درجات جامعية في الادارة الفندقية، لأن معاهد التعليم والتدريب القائمة حالياً لا تمنح سوى شهادات دراسة ثانوية. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة الى توسيع المدارس المخصصة للأدلاء السياحيين حتى يمكن مواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب. فوجود أدلاء سياحيين مؤهلين أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتوسع في السياحة، لا سيما السياحة الثقافية، التي يتوقع أن يرتفع معدل نموها خلال السنوات القليلة القادمة نظراً لعدة عوامل من بينها أهمية المواقع الأثرية وتاريخ الجمهورية العربية السورية، والنمو المتوقع لقطاع السياحة إذا ما تكللت عملية السلام بالنجاح، وانفتاح الاقتصاد، والزيادة المتوقعة في تدفق رجال الأعمال الأجانب الى البلد.

٥- السياحة والاقتصاد

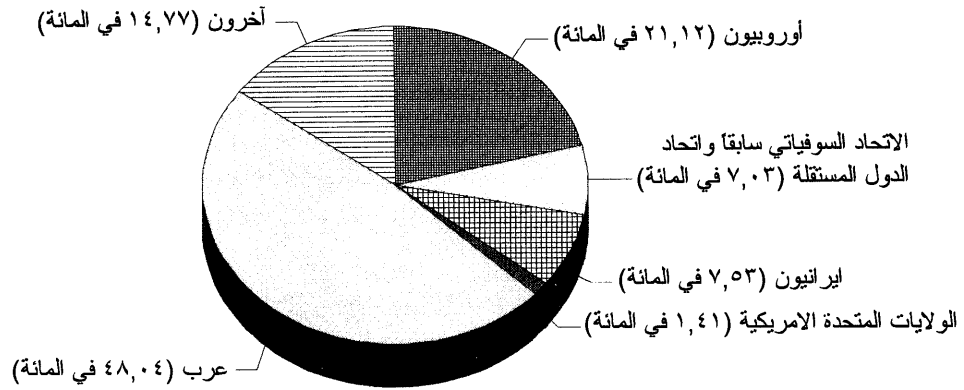
(أ) السياح الوافدون

بلغ العدد الاجمالي للسياح الوافدين الى الجمهورية العربية السورية ٢٤٤ مليون سائح في عام ١٩٩٦، أي انه زاد بنسبة ٦٩٤ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٠، البالغ ١٤٤ مليون سائح. وجدير بالملاحظة أن هذا العدد يشمل العدد الاجمالي للوافدين الى البلد، وضمنهم غير السياح. وهو يشمل أيضاً المسافرين العابرين والمسافرين في رحلات ليوم واحد، خصوصاً من الأردن ولبنان. كما أنه يشمل المسافرين القادمين من تركيا قاصدين المملكة العربية السعودية بغرض الحج. وقد قدرت منظمة السياحة العالمية مجموع عدد السياح القادمين الى الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٦ بـ ٨٨٨ ٠٠٠ سائح فقط. ولذا يجب اعتبار الأرقام المتوفرة اجمالية، إلى أن يتم التوصل الى وسيلة للتمييز بين العدد الاجمالي للوافدين وعدد السياح. ويجدر بالملاحظة أيضاً أن مسألة الأرقام هي مشكلة لا توجد في الجمهورية العربية السورية فقط، ولكن أيضاً في بلدان أخرى من المنطقة.

وبلغ متوسط الزيادة السنوية في عدد السياح الوافدين حوالي ٩ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦. وحتى خلال أزمة الخليج، لم تواجه صناعة السياحة في الجمهورية العربية السورية الانخفاض الذي شهده قطاع السياحة في مصر والأردن.

ومن حيث الجنسيات، يمثل العرب الآتون من بلدان أخرى أعلى نسبة من السياح الوافدين. وفي عام ١٩٩٤، كان ٤٨ في المائة من السياح من البلدان العربية، و ٢١٢ في المائة من أوروبا، و ٧٦ في المائة من جمهورية إيران الإسلامية، و ٧ في المائة من الاتحاد السوفياتي السابق، و ١٤ في المائة فقط من الولايات المتحدة (الرسم البياني ١١).

الرسم البياني ١١ - الجمهورية العربية السورية: توزُّع السياح، ١٩٩٤



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

ومثل العدد الاجمالي للسياح الوافدين الى الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٦ حوالي ٧١ في المائة من العدد الاجمالي للسياح الوافدين الى الشرق الأوسط، مما يضع الجمهورية العربية السورية في المرتبة السابعة فيما يتعلق بالسياح الوافدين الى منطقة الشرق الأوسط بمعناها الواسع^(٢٣)، وذلك بعد تركيا (٧٩٣٥ ملايين سائح)، وتونس (٣٨٨٤ ملايين)، ومصر (٣٩ ملايين)، والمملكة العربية السعودية (٣٤٥٨ ملايين)، والمغرب (٢٧٠١ مليون)، والبحرين (٢٦٦٩ مليون). وكان المتوسط السنوي لمعدل الزيادة في العدد الاجمالي للسياح الوافدين الى الجمهورية العربية السورية، الذي بلغ ٩٢ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، أعلى من متوسط منطقة الشرق الأوسط بالمعنى الواسع، الذي بلغ حوالي ٣٤ في المائة، ومن المتوسط العالمي، الذي بلغ ٤ في المائة خلال الفترة نفسها. ويبين هذا أن هناك اهتماماً أكبر بالمواقع السياحية في الجمهورية العربية السورية، وأن قطاع السياحة يتمتع بإمكانات كبيرة للنمو السريع إذا تم توفير ما يكفي من الهياكل الأساسية اللازمة ومن الخدمات المتصلة بها.

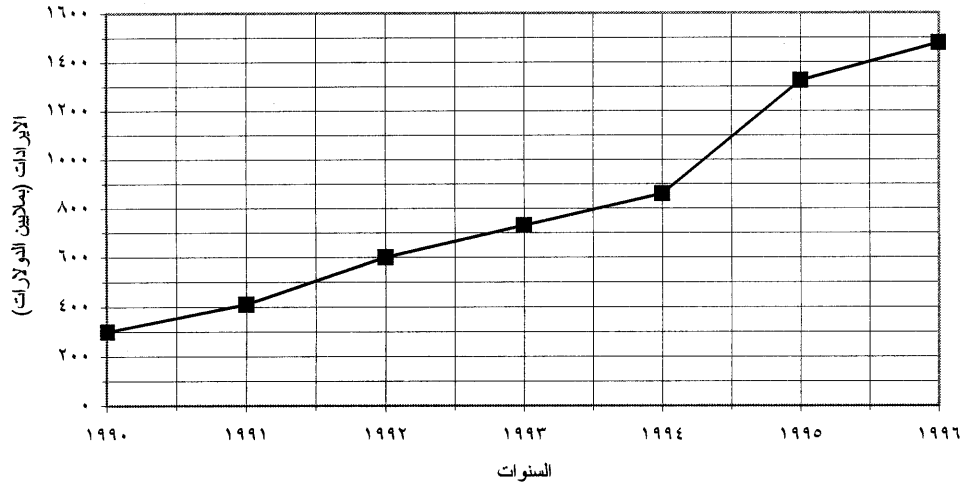
(ب) إيرادات السياحة

تمثل إيرادات السياحة في الجمهورية العربية السورية ثاني مصدر للعملة الأجنبية بعد عائدات الصادرات النفطية. وقد زادت هذه الإيرادات بسرعة خلال السنوات السبع الأخيرة، تدفعها الزيادة في تدفق السياح الى البلد، وتضاعفت بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢: من ٣٠٠ مليون دولار الى ٦٠٠ مليون، وتجاوزت ضعفها بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، فبلغت ١٣٢٥ مليون دولار؛ وفي عام ١٩٩٦، شهدت هذه

(٢٣) تستخدم منظمة السياحة العالمية عبارة منطقة الشرق الأوسط بحجمها الأوسع، متضمنة منطقة الإسكوا وشمال أفريقيا وقبرص واسرائيل والسودان وتركيا.

الإيرادات زيادة أخرى وبلغت ١٤٧٨ مليون دولار، أي ما يمثل معدل نمو بنسبة ١١ر٥ في المائة قياساً بعام ١٩٩٥ (الرسم البياني ١٢). ووصل متوسط معدل النمو السنوي الذي تحقق خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ إلى ٣١٣ في المائة، مما جعل هذا القطاع أسرع قطاعات الاقتصاد نمواً، متجاوزاً معدل نمو قطاع النفط. وإذا تواصل هذا الاتجاه فمن المتوقع أن تتجاوز إيرادات السياحة عائدات النفط بعد خمس سنوات، خصوصاً إذا تحقق هدف الحكومة الطموح المتمثل في وصول ٥ ملايين سائح بحلول عام ٢٠٠٠.

الرسم البياني ١٢- الجمهورية العربية السورية: إيرادات السياحة، ١٩٩٠-١٩٩٦



المصدر: الجدول ١٢.

وزادت أيضاً مساهمة إيرادات السياحة في التجارة الخارجية للجمهورية العربية السورية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦. كما زادت هذه الإيرادات، كنسبة من مجموع صادرات البلد، من ٧١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ما يُقدر بـ ٢٩٢ في المائة في عام ١٩٩٦. وإذا تواصل هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة القادمة، فمن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة ٣٤٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠، مما يعني أن إيرادات السياحة ستبلغ ثلث مجموع صادرات البلد، بعد أن كانت تبلغ ٧١ في المائة فقط في عام ١٩٩٠ (الجدول ١٢). وسوف تزداد أهمية قطاع السياحة في السنوات القادمة، ومن المنتظر أن تتجاوز إيرادات السياحة في السنوات القليلة القادمة إيرادات النفط إذا استمر معدل النمو الجاري في قطاع السياحة واستمر إنتاج النفط وحجم الصادرات النفطية في المستويات الحالية. وتهدف الحكومة من تطوير قطاع السياحة إلى تعويض أي انخفاض يمكن أن يطرأ على إيرادات النفط في السنوات القادمة بسبب انخفاض أسعار النفط أو تدني أحجام الصادرات النفطية، وهذا الأمر هام جداً إذا أخذ في الاعتبار الحجم الصغير نسبياً لاحتياطيات النفط في الجمهورية العربية السورية مقارنة مع البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في المنطقة.

الجدول ١٢- الجمهورية العربية السورية: الناتج المحلي الاجمالي، مجموع الصادرات، ومجموع الواردات، والميزان التجاري، وإيرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ومجموع الصادرات ومجموع الواردات والإيرادات السياحية في الشرق الأوسط، ١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦ ^(١)
١٣ ٨٩٦	١٢ ٥٠٨	١٣ ١٥٠	١٣ ٧٦٤	١٥ ٢٢٥	١٦ ٦١٤	١٨ ٨٤٠
الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)						
٤ ٢١٨	٣ ٤٣٢	٣ ٠٨٣	٣ ٢٧٤	٣ ٥٤٧	٤ ٤٥٦	٥ ٠٥٣
مجموع الصادرات (بملايين الدولارات)						
٢ ٤٠١	٢ ٧٦٨	٣ ٤٩٠	٤ ٣٠٠	٥ ٤٨٦	٤ ٨٠٠	٥ ٠٤٠
مجموع الواردات (بملايين الدولارات)						
٢ ٠٩٤	١ ٠٨٤	١ ٥٩	٣ ٢٢٠	٨ ٦٠	١ ٧٠	..
الميزان التجاري (بملايين الدولارات)						
٣٠٠	٤١٠	٦٠٠	٧٣٠	٨٦٠	١ ٣٢٥	١ ٤٧٨
إيرادات السياحة (بملايين الدولارات)						
٢٢	٣٣	٤٦	٥٣	٥٧	٧٩	٧٨
إيرادات السياحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي						
٧١	١١٩	١٩٥	٢٢٣	٢٤٢	٢٩٧	٢٩٢
إيرادات السياحة كنسبة من مجموع الصادرات						
١٢٥	١٤٨	١٧٢	١٧٠	١٧٧	٢٧٦	٢٩٣
إيرادات السياحة كنسبة من مجموع الواردات						
٥٨	٩٦	١١١	١٥١	١٥٨	١٨٤	١٧٩
إيرادات السياحة كنسبة من إيرادات السياحة في الشرق الأوسط						

المصدر: الإسكوا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: النقطتان (..) معناهما أن البيانات غير متوفرة.

(أ) تقديرات.

(ج) العمالة في قطاع السياحة

لا تتوفر بيانات رسمية عن العمالة في قطاع السياحة، عدا ما يخص العاملين في القطاع الحكومي. وتعتبر حصة القطاع السياحي من العمالة الاجمالية صغيرة نسبياً. وبالإضافة الى ذلك، فإن هدف الحكومة المتمثل في خلق ١٢٠ ٠٠٠ فرصة عمل بحلول عام ٢٠٠٠ لا يُنتظر له أن يتحقق. وهناك عاملان يحدان من توسع العمالة في القطاع السياحي في الجمهورية العربية السورية، وهما: أولاً، التقدم البطيء في بناء مرافق الايواء، التي تستوعب أكثر من ٥٠ في المائة من العمالة الاجمالية في القطاع؛ وثانياً، زيادة عدد الشقق المفروشة، التي يفضلها السياح الوافدون من البلدان العربية، وخاصة من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومعظم المهاجرين السوريين يقيمون إما في بيوتهم الخاصة أو مع أقربائهم في البلد، وبالتالي فإنهم لا يساهمون بصورة هامة في زيادة الطلب على العمالة في مرافق الايواء. والطلب على العمل في الشقق المفروشة هو أقل بكثير من الطلب على العمل في الفنادق، وخصوصاً في الفنادق من درجة خمسة نجوم. إلا أن التوسع المتوقع في الفنادق في السنوات القادمة سيزيد من الطلب على العمالة في القطاع السياحي.

٦- دور الحكومة

تقوم حكومة الجمهورية العربية السورية بدور رائد في تطوير القطاع السياحي. ويأتي تولي الحكومة لدور رئيسي من أن القطاع الخاص كان، فيما مضى، متردداً في القيام بدور رئيسي في تطوير القطاع السياحي على الرغم من أن السياحة كانت أول قطاع يُفتح لمشاركة القطاع الخاص. وهذا التردد من جانب القطاع الخاص يمكن عزوه لثلاثة عوامل هي: (أ) أن القطاع السياحي يظل متأثراً، إلى حد بعيد، بالوضع السياسي في المنطقة، ولا سيما بالطريق المسدود أمام عملية السلام بين الجمهورية العربية السورية وإسرائيل؛ (ب) بطء وتيرة سياسات الإصلاح الاقتصادي الجاري تنفيذها في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في مجالي سعر الصرف وإصلاح النظام المصرفي؛ (ج) عدم وجود مرفق إئتماني يمكن أن يوفر إعمادات طويلة الأجل للقطاع الخاص للشروع في مشاريع سياحية طويلة الأجل. فالقطاع المصرفي يكرس معظم الاعتمادات المتوفرة لتلبية طلبات القطاع العام.

كما أن الحكومة مسؤولة عن: (أ) اختيار المشاريع السياحية لكل من القطاعين العام والخاص في مناطق مختلفة من البلد؛ (ب) تنسيق السياسة العامة مع القطاع الخاص؛ (ج) التنقيب في مواقع أثرية جديدة؛ (د) الترويج والتسويق في مجال السياحة؛ (هـ) التعليم والتدريب في مجال السياحة؛ (و) تعزيز التعاون الإقليمي في ميدان السياحة.

٧- دور القطاع الخاص

بغية تحقيق الأهداف الطموحة للخطة الرئيسية لتطوير السياحة، تشجع الحكومة مشاركة القطاع الخاص. وقد أصدر المجلس الأعلى للسياحة، في عام ١٩٨٥، أول مرسوم لتشجيع مساهمة القطاع الخاص.

وينص المرسوم رقم ١٨٦، لعام ١٩٨٥، على مجموعة واسعة من الإعفاءات من الضرائب ورسوم الاستيراد لصالح مشاريع السياحة الموافق عليها. والهدف الأساسي من ذلك هو تشجيع استثمار القطاع الخاص في السياحة لتكميل استثمارات القطاع العام. وكان القصد من هذا المرسوم هو اجتذاب مدخرات المهاجرين السوريين، وكذلك تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من المستثمرين الآخرين، العرب والأجانب. ومن أهم الحوافز التي ينص عليها المرسوم، ما يلي:

(أ) يُمنح المالكون والمستثمرون في الفنادق وأماكن إيواء السياح المصنّفة "فاخرة"، وكذلك تمنح المطاعم والنوادي الليلية وغيرها من مرافق الخدمات السياحية العاملة داخل هذه الفنادق، إعفاءً من الضرائب والرسوم البلدية المفروضة على إنشاء هذه الأماكن؛

(ب) يُسمح للمالكين والمستثمرين استيراد ما يلزم من مواد البناء والمعدات والمركبات والأثاث لبناء وخدمة مثل هذه المشاريع، بالمستوى المطلوب، دون الخضوع لأية ضرائب أو رسوم جمركية أو رسوم ضريبية من أي نوع، شرط ألا تتجاوز قيمة هذه الواردات ٥٠ في المائة من إجمالي تكاليف الاستثمار المقدرة؛

(ج) كما يُسمح لهؤلاء المستثمرين باستيراد المواد اللازمة لتجديد وترميم مؤسساتهم للحفاظ عليها، وذلك وفقاً لدرجة تصنيفها، وبعد الحصول على ترخيص من وزارة السياحة؛ وتغفى هذه الواردات

من أية ضرائب أو رسوم جمركية أو رسوم ضريبية، شرط ألا يتجاوز مبلغها السنوي ٣ في المائة من الإيرادات الاجمالية للسنة السابقة؛

(د) يُعفى مالكو الفنادق وغيرها من أماكن إيواء السياح، وكذلك المطاعم والنوادي الليلية وما يتصل بها من مرافق الخدمات المرخصة، من جميع الضرائب المالية والرسوم مهما كان نوعها أو تسميتها، لفترة سبع سنوات.

كما يُسمح للمستثمرين الخصوصيين باستيراد المواد والأدوات والمركبات اللازمة للمشاريع السياحية دون ضرائب. ويُسمح لهم بذلك شرط ألا تكون هذه المواد متوفرة في السوق المحلي وألا تتجاوز القيمة الاجمالية للواردات ٣٠ في المائة من مجموع تكلفة الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح للمستثمرين في هذه المشاريع باستيراد المواد اللازمة لترميم وتجديد هذه المؤسسات لابقائها في المستوى الذي صُنِّف فيه، مع إعفائهم من جميع التعريفات الجمركية والضرائب. ويُمنح هذا الإعفاء شرط ألا يتجاوز المبلغ السنوي الاجمالي ٣ في المائة من إجمالي الإيرادات المحققة خلال السنة السابقة. وتُعفى هذه المشاريع من جميع أنواع الضرائب والرسوم، مهما كان نوعها وطبيعتها، التي تفرض عليها خلال عملها، لفترة سبع سنوات من تاريخ بدء المشروع.

كما ينص المرسوم رقم ١٨٦، لعام ١٩٨٥، على إعفاءات من الضرائب على الدخل بما نسبته ٥٠ في المائة من الدخل السنوي الصافي الخاضع للضريبة والمتأتي من الاستثمار في المنشآت السياحية.

وأصدرت وزارة السياحة لاحقاً المرسوم رقم ٨، لعام ١٩٨٦، الذي يقدم توضيحات عن كيفية تطبيق المرسوم رقم ١٨٦، لعام ١٩٨٥. ويحدد مرسوم عام ١٩٨٦ مختلف المنشآت السياحية التي يشملها مرسوم عام ١٩٨٥، مثل الفنادق والبيوت المفروشة والشاليهات والموتيلات والبيوت السياحية والمخيمات. كما يضع شروطاً لاستيراد المواد والمعدات والمركبات اللازمة لخدمة هذه المنشآت دون الخضوع للرسوم الجمركية.

وفي عام ١٩٨٧، أصدر المجلس الأعلى للسياحة المرسوم رقم ١٩٨، لعام ١٩٨٧، الذي يحدد الشروط والأنظمة الخاصة ببناء المجمعات والمنشآت السياحية ومواقعها وسائر مواصفات تشييدها.

كما أصدرت حكومة الجمهورية العربية السورية قانون الاستثمار رقم ١٠، لعام ١٩٩١، الذي يقضي بحوافز للقطاع الخاص لتشجيعه على المشاركة في التنمية الاقتصادية بشكل عام. وبالرغم من أن هذا القانون لا يشمل المشاريع السياحية، التي تحكمها قرارات المجلس الأعلى للسياحة، فهو ينص على حوافز للمساهمة في إقامة المشاريع ضمن إطار الخدمات المتصلة بالسياحة واللازمة لتطوير القطاع السياحي، مثل النقل.

وعلى الرغم من اعتماد عددٍ من التدابير لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير القطاع السياحي، كانت مشاركة القطاع الخاص خلال الثمانينات دون توقعات الحكومة. ويمكن اعتبار المستوى المنخفض لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة السياحية سبباً في تأخير تنفيذ الخطة الرئيسية الأولى للسياحة. غير أن مشاركة القطاع الخاص زادت منذ عام ١٩٩٠، وشجعها الانفتاح الاقتصادي والخطوات التي اتخذتها الحكومة في إطار الإصلاح الاقتصادي. ف منذ هذا العام، أقر ٢٢٠ مشروعاً للقطاع الخاص، نصفها لبناء الفنادق والبقية للمراكز السياحية. ومن المتوقع أن ينشأ زخم

في مشاركة القطاع الخاص مع إزالة القواعد التنظيمية الاقتصادية والاصلاحيات. وسيؤدي التحسن في الهياكل الأساسية للجمهورية العربية السورية، ولا سيما في مجال النقل والاتصالات والخدمات المرتبطة بها، الى زيادة مشاركة القطاع الخاص. ولمساهمة القطاع الخاص أهمية حيوية بالنسبة الى تطوير القطاع السياحي، ولذا ينبغي اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة لتشجيع مشاركته، بما في ذلك تطبيق القانون رقم ١٠، لعام ١٩٩١، على القطاع السياحي.

٨- المشاكل والقيود

(أ) محدودية الموارد المالية العامة. تسبب القيود المالية تضيقاً شديداً لقدرة الحكومة على تزويد القطاع الخاص بالموارد المالية اللازمة. وكما لوحظ، فإن مشاركة القطاع الخاص كانت حتى الآن دون توقعات الحكومة، بالرغم من الحوافز المقدمة؛

(ب) عدم كفاية الهياكل الأساسية. على الرغم من الجهود الكثيفة المبذولة لتطوير الهياكل الأساسية اللازمة للسياحة، فإن القطاع السياحي ما زال يعاني من نقص الهياكل الأساسية، ولا سيما في مجال الاقامات السياحية؛

(ج) عدم كفاية التسويق والترويج في مجال السياحة. يعاني القطاع السياحي من عدم كفاية الأموال للتسويق والترويج في الخارج، مما يؤثر بدوره سلباً على تدفق السياحة الدولية الى البلد ويزيد اعتماده على السياحة الإقليمية؛

(د) النقص في الموارد البشرية المدربة. وهذا أحد العوامل الأساسية التي تؤثر سلباً على نمو القطاع السياحي، نظراً الى أن الموارد البشرية المتاحة غير كافية لمواجهة الزيادة في الطلب. فعدد المراكز والمؤسسات التدريبية الموجودة لا يكفي لتوفير العدد اللازم من العمال الماهرين، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الفنادق والأدلاء السياحيين. وبالإضافة الى ذلك فإن العديد من المؤهلين في هذا الميدان سافروا الى الخارج، وبشكل خاص الى بلدان مجلس التعاون الخليجي، بحثاً عن فرص عمل أفضل؛

(هـ) المنافسة الشديدة من البلدان المجاورة داخل المنطقة وخارجها. وهذا عامل رئيسي يمكن أن يحد من نمو القطاع السياحي، ليس في الجمهورية العربية السورية فحسب، بل كذلك في بلدان أخرى من المنطقة. فهذه البلدان تتشابه نسبياً من حيث الأنشطة السياحية والظروف المناخية، وتوجد لديها، بالتالي، مزايا مقارنة متشابهة، مما يضعها في موقف تنافسي إزاء السوق السياحية الدولية.

ثالثاً - السياحة في بلدان مجلس التعاون الخليجي(*)

مقدمة

لم تكن بلدان مجلس التعاون الخليجي، في منطقة الإسكوا، تُعتبر، تقليدياً، وجهةً سياحية ممكنة. غير أن انشاء هياكل أساسية حديثة في الفترة الأخيرة في هذه البلدان منحها إمكانيات كبيرة لتطوير قطاع السياحة لديها. فبلدان مجلس التعاون الخليجي تتمتع بمناخ دافئ، وهذا أمر مثالي خلال فصل الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الأرضية؛ ولديها سواحل طويلة، وهذا يوفر فرصة كبيرة لتطوير سياحة الشواطئ. وترى هذه البلدان أيضاً في السياحة مصدراً للدخل قابلاً للاستمرار، يمكنها من تقليل اعتمادها على عائدات النفط. وبالإضافة الى ميزات الطبيعة، توجد الآن في بلدان مجلس التعاون الخليجي هياكل أساسية متطورة تشمل المطارات والطرق السريعة والفنادق والاتصالات السلكية واللاسلكية، التي هي شروط لا بد منها لوجود قطاع سياحي متطور. كما ان لديها الموارد المالية اللازمة لتطوير منتجات سياحية من نوع رفيع.

ومن حيث المناخ، فعلى الرغم من أن الصيف شديد الحرارة والجفاف، تكون أحوال الطقس في منطقة مجلس التعاون الخليجي ممتازة خلال أواخر الخريف وكامل فصل الشتاء وأوائل الربيع. وهذا الوضع يوفر فرصة عظيمة لاجتذاب السياح خلال فترة عطلتهم من بلدان أوروبا، التي هي أشد برداً، خصوصاً وأن المسافة التي تفصل المنطقتين ليست كبيرة (كالمسافة التي تفصل أوروبا عن القارة الأمريكية).

والقضية الأساسية المثيرة للقلق لدى حكومات مجلس التعاون الخليجي تتمثل في مشكلة الحفاظ على ثقافتها وتراثها. فقد تحقق في هذه البلدان، خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة، نمو اقتصادي ذو معدل مرتفع، غير أسلوب حياتها الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة بشكل ملحوظ. وثمة اهتمام، في معظم هذه البلدان، بعدم ترك هذه التغييرات تزعزع النسيج الاجتماعي والنظم التقليدية لمجتمعاتها. ولهذا السبب، هناك درجة من التردد في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي في فتح مجتمعاتها للتأثيرات الخارجية. ومع ذلك فإن هذه البلدان تفتح تدريجياً للعالم الخارجي. ومن الأمثلة على ذلك أن الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر خففت، في الفترة الأخيرة، من قوانينها المتصلة بالتأثيرات، فتخلت عن شرط الحصول على التأشيرة بالنسبة للأجانب المقيمين في بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي.

ألف - التخطيط والاستثمار في السياحة

فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يتمثل الجانب الحاسم لأي استراتيجية لتطوير السياحة في الاختيار بين السياح المحليين (من داخل المنطقة) والسياح الدوليين.

وتتنوع بين البلد والآخر قدرة بلدان مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار، ويبدو أن هذه البلدان تختلف في تفضيلاتها للاستثمار في قطاع السياحة. ومن المفارقة أن أداء الاستثمار في البلدان ذات

(*) أعد هذا الفصل م. العصومي، الذي عمل كمستشار لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الموارد الأكبر (المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وابوظبي) يبدو أدنى منه في البلدان ذات الموارد الأقل.

وبالنسبة للاستثمار الأجنبي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ينص القانون على أن يكون لهذه البلدان حصة أقلية في الاستثمار، وأن يكون للمواطنين المحليين حصة بنسبة ٥١ في المائة من ملكية أي شركة. وهذه القاعدة تقيّد المستثمرين الأجانب، الذين يمكن أن يقبلوا شركاء وطنيين ولكنهم لا يريدون لهؤلاء الشركاء حصة أغلبية أو تحكم في الاستثمار والعمليات.

باء- أنواع السيّاح

تفضّل بلدان مجلس التعاون الخليجي اجتذاب السياح الكثيري الانفاق. أي ان أنسب السياح لها هم سياح فترات العطل. فالسيّاح الذين يرتادون المواقع لغرض المشاهدة والمسافرون في إطار الأعمال يبقون، عادة، لفترة أقصر.

١- زيارة المواقع السياحية

للمواقع التاريخية في هذه المنطقة القديمة من العالم أهمية كبيرة بالنسبة للسيّاح الوافدين من جميع أنحاء العالم. وتوجد معظم هذه المواقع في المملكة العربية السعودية، وما زالت تتسم بأهمية دينية كبيرة. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى فليس فيها مواقع ذات أهمية تاريخية كبيرة (ربما باستثناء عُمان)، ولديها امكانيات محدودة من حيث المناظر الطبيعية، رغم أن منظر الصحراء يثير بعض الاهتمام. وعلى أية حال فإن المناظر الطبيعية ليست بذات بال بالنسبة الى السياح المحليين.

٢- سياحة الأعمال

ليس الذين يسافرون في إطار أعمالهم جداً على المنطقة. بل ان الفنادق الأولى في المنطقة كانت موجهة تماماً لإقامتهم، لأن المنطقة تعتمد اعتماداً شديداً على الواردات لتلبية احتياجاتها. ويواصل هؤلاء المسافرون التدفق على المنطقة، وهذا يمكن أن يمثل فرصاً لتطوير صناعة السياحة. ففي المقام الأول، يمكن لهؤلاء السياح الذين يسافرون الى المنطقة في إطار الأعمال، ومن باب الضرورة، أن يكونوا سفراء يوصون غيرهم بزيارة المنطقة كوجهة سياحية. وفي المقام الثاني، يوفر هذا النوع من السياحة فرصة لتطوير المنطقة بحيث تصلح لعقد المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية في مجال الأعمال، نظراً الى الهياكل الأساسية الحديثة الموجودة.

٣- سياحة التسوق

يمكن وصف المنطقة بأنها مقصد جذاب جداً للتسوق بالتجزئة. فالضرائب المباشرة غير مفروضة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، والرسوم على الواردات يمكن أن تكون منخفضة الى درجة ٤ في المائة في الامارات العربية المتحدة، ولو أمكن أن ترتفع الى ٢٠ في المائة في البحرين، بالنسبة الى السيارات. كما ان بلدان مجلس التعاون الخليجي توفر أسعاراً أدنى نسبياً، مردّها الى الشراء بالجملة من قبل التجار وإمكان العمل بهوامش ربح منخفضة في هذه البلدان، وذلك، أساساً، بسبب انخفاض تكاليف اليد العاملة.

وفي الوقت ذاته فإن اعتماد المنطقة على الواردات لتلبية جميع احتياجاتها يجعلها، الى حد بعيد، سوقاً عالمية، تُمثِّل فيها تقريباً جميع الماركات والشركات الدولية وسلعها. وقوانين التجارة تحررية لا تفرض قيوداً إلا على السلع التي تشكل خطراً على الصحة.

وقد كانت المنطقة، تقليدياً، سوقاً كبيراً لسكان جمهورية ايران الاسلامية وشبه القارة الهندية وافريقيا. غير أنه، في الفترة الأخيرة، بدأ عدد كبير من سكان مناطق بعيدة، مثل أوروبا الشرقية، يسافرون الى بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي لغرض التسوق فقط، وأبرز هؤلاء هم المتسوقون الوافدون من رابطة الدول المستقلة. ويشكل التنوع الكبير للسلع المتوفرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي عاملاً جذاباً، وكذلك عدم وجود قيود تجارية تُطبَّق في بلدان أخرى.

وتتيسر سياحة التسوق كثيراً من خلال المهاجرين الكثيرين في المنطقة. فالسكان المقيمون الذين يتجاوز دخلهم الشهري مستوى معيناً (أكثر من ١٢٠٠ دولار) يسهل عليهم، ويستطيعون، دعوة أصدقائهم وأقربائهم الى المنطقة. ولأن مثل هؤلاء السياح يمكنهم الإقامة مجاناً، فإن ذلك يجعل رحلاتهم التسوقية مجدية.

٤- سياحة العُطل

ربما تكون سياحة العُطل أربح أنواع السياحة. فالسياح الذين يسافرون لقضاء عطلة ليسوا فقط أكثر استعداداً للإنفاق، واقتداراً عليه، بل انهم كذلك يتبعون في عطلة نمطاً ثابتاً في أزمنة الاضطرابات الهامة، أيأ كان نوعها. وقد بدأت سياحة العُطل فعلاً في الخليج خلال الثمانينات، وكانت الرائدة فيها إمارة الشارقة من الامارات العربية المتحدة، التي أنشأت إدارة مخصصة لهذا الغرض. غير أن السياحة في الخليج بقيت في مرحلة ابتدائية حتى نهاية الثمانينات، عندما قررت دبي تشجيع السياحة على نطاق واسع. ومنذ ذلك الوقت انضم الى دبي كل من عُمان وإمارة الفجيرة، اللتين تجتذبان أيضاً سياحاً دوليين لقضاء عطلة.

ولاجتذاب السياح لقضاء العطلة في المنطقة بعض الشروط المسبقة ذات الأهمية الحاسمة. فمن الضروري حتماً توفر مرافق للإقامة والترفيه من نوعية عالية. وهذه المرافق لا تتطلب فقط استثمارات كبيرة بعض الشيء، بل كذلك مجموعة من الموظفين الماهرين لتوفير الخدمات.

جيم- المنشآت السياحية

يوجد الآن في المنطقة عدد لا بأس به من الفنادق؛ غير أن معظمها مهيأ للمسافرين من أصحاب الأعمال لا لسياح العطل. وتقع أغلبية الفنادق في المناطق الحضرية، بالقرب من أواسط المدن، وهذه المواقع غير مناسبة للذين يقضون عطلة. ويلزم، لتشجيع سياحة العطل، زيادة مرافق الإقامة التي هي من نوع "المنتجعات". وبالنسبة لمعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، يجب أن تكون هذه المنتجعات خارج المدن قليلاً، وعلى الشواطئ.

وتعادل نوعية ومرافق الفنادق الأفضل في بلدان مجلس التعاون الخليجي نوعية ومرافق الفنادق الأفضل في أي مكان آخر من العالم. ولذا فإن النوعية ليست مشكلة بالنسبة للسائح المتفطن. غير أن

عدم كفاية القدرة الاستيعابية قد تكون مشكلة، لأنه لا توجد منتجعات/فنادق شاطئية تكفي لتلبية طلب كبير جداً.

ومن حيث الأنشطة السياحية، يملك معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي مرافق ترفيهية محدودة شيئاً ما، باستثناء ما يخص الرياضة. فالمرافق الرياضية منتشرة، ويكاد كل فندق رفيع المستوى يتباهى بأن لديه "مركزاً للياقة البدنية" مع مسبح وقاعة رياضية مزودة بمعدات حديثة وملاعب للسكواش وكرة المضرب. وتوجد كذلك في المنطقة بعض نوادي الغولف، وهي تجتذب سياحاً ذوي قدرة عالية على الانفاق، ولا سيما من اليابان.

وحتى الآن لا تُشجّع الأنشطة الترفيهية للنوادي الليلية، ولكن ظهرت في الفترة الأخيرة علامات تغيير، إذ إن عدداً متزايداً من الفنادق يقدم هذا النوع من الترفيه، بما في ذلك عروض الرقص والمراقص، على الأقل في البلدان التي تهتم بتطوير السياحة.

دال- توزع السياح الوافدين

١- السياح الوافدون من بلدان مجلس التعاون الخليجي

تنقسم سوق السياحة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الى فئتين هما: مواطنو بلدان مجلس التعاون الخليجي، والعدد الكبير من السكان الأجانب في هذه البلدان. فأول ما يسوغ لمواطني هذه البلدان هو السفر الى بلدان أخرى من أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وبالذات من أجل تغيير البيئة (الى جانب السفر الى الأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية خلال الحج وزيارة الأقرباء). ويمكن أن يكون تغيير البيئة مرتبطاً بالظروف المناخية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وقد كانت الامارات العربية المتحدة، منذ فترة طويلة، وجهة للتسوق (بالتجزئة وبالجمله) بسبب دورها كنقطة دخول الى الخليج.

والوصول الى الامارات العربية المتحدة من المملكة العربية السعودية والكويت هو أقل سهولة من الوصول الى البحرين عن طريق البر، ولذا يحتمل أن تبقى البحرين أول وجهة للسياح المنطلقين من المملكة العربية السعودية والكويت.

٢- السياح الوافدون في بلدان مجلس التعاون الخليجي (الأجانب)

يوجد في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة الى مواطني هذه البلدان، عدد يمكن أن يكون كبيراً نسبياً من السياح الأجانب، خصوصاً من السكان المقيمين مع أسرهم. والعقبة الأساسية أمام تحقيق هذه الإمكانية تتمثل في القيود الحالية على السفر. فالأجانب، حتى إذا كانوا مقيمين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يحتاجون الى تأشيرة للسفر الى أي بلد آخر من بلدان المجلس.

وهناك امكانيات كبيرة للسياحة لدى الأجانب نظراً الى أن خصائصهم الاستهلاكية قد تغيرت كثيراً منذ السبعينات والثمانينات، عندما كان الاتجاه الى الاندثار قوياً. ففي الوقت الحاضر هناك أسر أجنبية كثيرة تعيش في بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ فترة طويلة نسبياً، وهي، بعد أن ادخرت بما فيه الكفاية، تركّز على رفع مستويات معيشتها.

ورغم صحة القول بأن الأسر الأجنبية تفضل عموماً الذهاب الى بلدانها خلال العطل، هناك طلب كاف لقضاء عطل قصيرة "للاستراحة" في بلدان مجلس التعاون الخليجي المجاورة خلال فترات نهاية الأسبوع والعطل الوطنية والدينية. ولا بد، لإتاحة ذلك، من تخفيف القيود على سفر الأجانب المقيمين.

٣- السياح الغربيون

يشكّل السياح الغربيون، وخصوصاً الوافدون من أوروبا (الشرقية والغربية)، أكبر سوق محتمل للسياح الدوليين. وميلهم الى بلدان الخليج كبير للغاية، حسبما لوحظ آنفاً في حالة الامارات العربية المتحدة، التي تحتل مركز الصدارة من الجهود الرامية الى اجتذاب السياح الدوليين الى بلدان مجلس التعاون الخليجي.

٤- السياح الوافدون من أوروبا الشرقية

لقد أصبح المسافرون الوافدون من أوروبا الشرقية اليوم فئة منفصلة وهامة. ففي الفترة الأخيرة، أخذ هؤلاء، ولا سيما منهم سكان رابطة الدول المستقلة، يبدون، اهتماماً هائلاً بالسفر الى بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويكمن ميلهم الى دول مجلس التعاون الخليجي في قدرتهم على الجمع بين السفر والاقامة في مناخ دافئ وفرصة التسوق بالجملة (للبيع بالتجزئة في أوطانهم). وتقوم طريقة عملهم على تشكيل مجموعة سفر، واستئجار طائرة، ونقل حجم كبير من السلع لبيعها بالتجزئة في بلدانهم. ومن شأن استئجار الطائرة أن يبقّي تكاليف السفر منخفضة وأن يتيح لهم نقل أمتعة تتجاوز بكثير الـ ٢٠ كليوغراماً للشخص الواحد التي تسمح بها معظم طائرات المسافرين.

٥- السياح الوافدون من شبه القارة الهندية وإيران وشرق افريقيا

ان ما يجذب السياح من شبه القارة الهندية الى بلدان مجلس التعاون الخليجي هو (أ) زيارة الأصدقاء/الأقرباء؛ (ب) التسوق؛ (ج) المناسبات العامة. وتعوّض كثرة هؤلاء السياح عن قدرة الانفاق المنخفضة نسبياً لديهم (مقارنة بالسياح الغربيين). وهم ليسوا من كبار مرتادي غرف الفنادق بل انهم يقيمون إما مع الأجانب المقيمين أو في فنادق رخيصة. ويتركز انفاقهم على التسوق، الذي يمكن أن يكون كبيراً وأن يشكّل دعماً رئيسياً محتملاً للاقتصاد. وبالإضافة الى ذلك، يرتاد السياح الوافدون من شبه القارة الهندية منطقة الخليج لحضور بعض الأحداث مثل المقابلات الرياضية ومهرجانات التسوق.

٦- السياح الآخرون

من الأسواق السياحية المحتملة الأخرى: الشرق الأقصى وجنوب افريقيا. فبُعد المسافة بين هذه البلدان والأمريكتين يجعل السياح المنتمين الى هذه البلدان أقل ميلاً للسفر الى هناك. وأحد مصادر الاجتذاب الى الخليج هو الغولف، الذي يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في استمالة السياح اليابانيين. وفيما يتعلق باجتذاب السياح من جنوب افريقيا، أقامت بلدان مجلس التعاون الخليجي روابط تجارية قوية مع ذلك البلد منذ انتهاء الفصل العنصري هناك، والرحلات المباشرة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وجنوب افريقيا متوفرة.

رابعاً - دراسات حالات لبلدان مختارة أعضاء في الإسكوا وفي مجلس التعاون الخليجي

ألف- البحرين

مقدمة

تشكّل البحرين ارضيلاً يضم ٣٦ جزيرة، ثلاث منها فقط لها أهمية ديمغرافية، وهي البحرين والمحرق وسترّة، وتشكّل معاً ٨٥ في المائة من مساحة البلد. ومن حيث المناخ، فإن البحرين، لكونها جزيرة، تظل رطبة طوال الصيف، عندما يكون الطقس شديد الحرارة. وتهبط درجات الحرارة في الشتاء الى ما دون ٢٠ درجة مئوية. وتهطل الأمطار خلال أشهر الشتاء بمعدل سنوي يبلغ ٧٦ ملم. و ٣ في المائة فقط من الأراضي قابلة للزراعة.

وقد قدّر عدد سكان البلد في عام ١٩٩٥ بحوالي ٥٧٧ ٠٠٠ نسمة، ثلثهم من الأجانب.

ويعتمد اقتصاد البحرين كثيراً على قطاع النفط. وعلى الرغم من أن موارد النفط والغاز في البلد قليلة نسبياً مقارنة ببلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي (٢٠ في المائة)، فإن قطاع النفط مازال يساهم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي. وقد بذلت البحرين جهوداً كبيرة لتنمية الأعمال المصرفية الأجنبية، التي تشكّل، مع الخدمات المالية، مصدراً رئيسياً للدخل القومي. والبحرين هي المركز المالي البارز في الخليج، إذ ان فيها أكثر من ٦٠ مصرفاً خارجياً. ومع ذلك يكاد القطاع المصرفي في البحرين يبلغ نقطة التشبع، ومن غير المتوقع أن يلعب دوراً رئيسياً في زيادة النمو الاقتصادي.

والبحرين هي أحد بلدان الخليج القليلة التي تعتمد على الضرائب (الضرائب الجمركية ورسوم الموانئ) لتمويل ميزانيتها. ونظراً لمحدودية احتياطياتها من النفط، ولأن معظم بلدان المنطقة هي الآن بصدد تطوير قدرتها التكريرية، ما فتئت البحرين تفكر في مصادر بديلة للدخل. وبما أنها بلد صغير للغاية، فإن الخيارات المتاحة لها محدودة، ولكنها مع ذلك في وضع جيد للاستفادة من رخاء البلدان المجاورة الغنية بالنفط. وقد كانت أولى محاولاتها في هذا الصدد التركيز على تطوير صناعة مصرفية خارجية أحرزت نجاحاً كبيراً.

ومنذ عقد واحد، قررت البحرين تطوير صناعتها السياحية باجتذاب زائرين كثيري الانفاق من المملكة العربية السعودية. وقد أعطى هذا الجهد ثماراً وفيرة، إذ ان السياحة الوافدة من المملكة العربية السعودية ارتفعت بشكل ملحوظ.

١- توزيع السياح الوافدين

ركّزت البحرين تطوير سياحتها، بصورة تكاد تكون تامة، على اجتذاب السياح من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً من المملكة العربية السعودية. والسبب بسيط جداً: فالمملكة العربية السعودية هي أقرب بلد الى البحرين من الناحية الجغرافية، وهي بلد كبير ومزدهر يمكن لسكانه، خصوصاً على الساحل الشرقي، أن يقودوا سياراتهم بسهولة الى البحرين.

وفي عام ١٩٩٦، مثّل مواطنو بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومعظمهم من المملكة العربية السعودية، ١٥ مليون من ٢ مليون من السياح الذين زاروا الجزيرة. والعامل الجذاب الكبير للبحرين بالنسبة لسياح مجلس التعاون الخليجي المنتمين الى المملكة العربية السعودية والكويت وقطر هو جو عدم التشدد في الجزيرة.

وقد جاء أكبر تدفق للسياح مع بناء ممرٍ على البحر من البحرين الى المملكة العربية السعودية. وتم فتح الممر في عام ١٩٨٦، ووفر رابطاً برياً بين البلدين. وفي السابق لم يكن للسياح المتجهين من المملكة العربية السعودية الى البحرين من خيارٍ سوى السفر جواً.

وبدل على قوة أثر الممر انه، في عام ١٩٨٥، وفد الى البحرين ٦٤ ٠٠٠ زائر، ولكن بعد ١٠ سنوات، أي في عام ١٩٩٥، وفد اليها ٢ مليون زائر، مما يمثل نمواً سنوياً بنسبة ٤١ في المائة في مجال السياحة خلال ١٠ سنوات. وهذا العامل وحده جعل من قطاع السياحة في البحرين أسرع القطاعات توسعاً في هذا البلد. وربما كان للبحرين أعلى معدل تكاثر للسياح الوافدين الى بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا يسبقها في منطقة الإسكوا إلا مصر.

وتتوخى البحرين تحقيق معدل نمو يبلغ ٨ في المائة سنوياً في عدد الزائرين، والثبات عليه. وفي الوقت الحاضر يأتي ٧٥ في المائة من زائري البلد من بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي (ومعظمهم من المملكة العربية السعودية). أما نسبة الـ ٢٥ الباقية فأكثرها من المسافرين من أصحاب الأعمال وأصدقاء وأقرباء السكان الأجانب.

٢- المواقع السياحية الرئيسية

مع وجود ربوات المدافن التي تعود الى فترة ما قبل التاريخ، قد يكون هناك، في البحرين، أكبر مقبرة سابقة للتاريخ في العالم. ففي قرية عوالي ١٧٠ ٠٠٠ من ربوات المدافن، وأكبرها يبلغ ٤٠-٥٠ قدماً من الارتفاع. وهناك موقع ديني هام هو مسجد الخميس، الذي يُعتبر واحداً من أقدم نخائر الاسلام. ومن المواقع المشهورة الأخرى حصن عرد وحصن البحرين. ويُقدر أن هذا الأخير شُيّد في عام ٢٨٠٠ قبل الميلاد تقريباً.

٣- تخطيط السياحة وترويجها

بدأت البحرين، في عام ١٩٩٧، عملية ترويجية كبيرة في الخليج أنفق خلالها ١ مليون دولار في ذات العام فقط. وتشكل أسواق المملكة العربية السعودية والكويت هدف هذه العملية.

وستشارك البحرين في ١٠ مهرجانات سياحية دولية. وقد مُنّلت لأول مرة في معرض برلين للسفر في آذار/مارس ١٩٩٧، وهي تتوقع اجتذاب السياح الدوليين وفقاً للتراتب التالي: من أوروبا ثم الشرق الأقصى ثم الولايات المتحدة.

٤- السياحة والاقتصاد

حسبما لوحظ سابقاً، نجحت البحرين في تحقيق وحفظ معدل نمو مرتفع في قطاع السياحة لديها في السنوات القليلة الأخيرة. إلا أن الأهمية النسبية لهذا القطاع ضمن الاقتصاد مازالت متواضعة. فقد تراوحت حصة عائدات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد بين ٣ر٤ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٧ر٥ في المائة في عام ١٩٩٥، قبل أن تنخفض إلى ٦ر٥ في المائة في عام ١٩٩٦.

ومن حيث الصادرات الإجمالية للبحرين، قُدِّر أن حصة عائدات السياحة ارتفعت من ٣ر٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧ر٨ في المائة في عام ١٩٩٤، قبل أن تنخفض إلى ٨ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ١٣). وعلى الرغم من أن أثر السياحة في الاقتصاد بقي محدوداً، زاد هذا الأثر كثيراً خلال السنوات القليلة الماضية، يدفعه النمو السريع الذي حققه القطاع، خصوصاً من حيث عدد السياح الوافدين. فقد تضاعف عدد هؤلاء السياح تقريباً خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، إذ ارتفع من ٣٧٦.٠٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى ٦٦٩.٠٠٠ عام ١٩٩٦، مما يمثل زيادة سنوية متوسطة بنسبة ١٢ر٧ في المائة.

الجدول ١٣- البحرين: الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات السياحة، وإجمالي الصادرات، وعدد السياح الوافدين؛ وإيرادات السياحة كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات، ١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
٤ ٠٠٦	٤ ٢٤١	٤ ٤٣٣	٤ ٦٤٨	٤ ٨٦٠	٥ ٠٥٤	٥ ٣٥٧
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات وبأسعار الجارية)						
١٣٥	١٦٢	١٧٧	٢٢٢	٣٠٢	٢٨٨	٣٠٠
الإيرادات السياحية (بملايين الدولارات)						
٣ ٧٦١	٣ ٥١٣	٣ ٤٦٤	٣ ٧١٠	٣ ٤٥٤	٣ ٦٠٠	..
مجموع الصادرات (بملايين الدولارات)						
١ ٣٧٦	١ ٦٧٤	١ ٤١٩	١ ٧٦١	٢ ٢٧٠	٢ ٤٨٣	٢ ٦٦٩
السياح الوافدون (بالآلاف)						
٣ر٤	٣ر٨	٣ر٩	٤ر٨	٦ر٢	٥ر٧	٥ر٦
إيرادات السياحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي						
٣ر٦	٤ر٦	٥ر١	٥ر٩	٨ر٧	٨ر٠	..
إيرادات السياحة كنسبة من مجموع الصادرات						

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: النقطتان (..) معناهما أن البيانات غير متوفرة.

العمالة في قطاع السياحة

توظّف صناعة الفنادق في البحرين، حالياً، زهاء ٤٠٠٠ شخص؛ و ١٩٧ في المائة تقريباً من الأيدي العاملة تشتغل في السياحة والأنشطة المتصلة بها. ومع أن هناك نقصاً في الأيدي العاملة، كما هي الحال في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن ٥٠ في المائة من الأيدي العاملة في السياحة من البحرينيين.

باء- عُمان

مقدمة

عُمان هي أكبر بلد في شبه الجزيرة العربية بعد المملكة العربية السعودية. وتبلغ مساحتها ٣٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع تقريباً، ولها ساحل طويل يبلغ ١٧٠٠ كيلومتر على بحر العرب. ومع أن لها ساحلاً آخر خارج الخليج (مضيق هرمز) فإن المناطق الحضرية على هذا الساحل قليلة. وفي عُمان شبكة جيدة من الطرق تربط بين المدن. ويبقى جزء كبير من السكان مركّزاً في مسقط وصلالة.

وبالرغم من أن البلد حار وجاف مثل بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن له مزية خارقة تتمثل في سلسلة جباله (الحجر) الموازية للساحل. ويبلغ أقصى ارتفاع لهذه الجبال ٣٠٠٠ متر في بعض الأماكن، وتتمتع المناطق الجبلية ببرودة الجو النادرة خلال الصيف.

والنفط والغاز هما الموردان الأساسيان في اقتصاد عُمان، وقد أحدثت اكتشافات إضافية، حُققت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، تحسناً كبيراً في الآفاق الاقتصادية للبلد. وتمثل الزراعة أقل من ٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

ويبلغ نصيب الفرد من الدخل في عُمان أكثر من ٦٠٠٠ دولار في السنة، وهو أدنى دخل في بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة. ويرجع هذا جزئياً الى الكثرة النسبية لسكان عُمان مقارنة ببلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ولذا فإن البلد بحاجة أكبر للنمو الاقتصادي. وقد كان من عناصر الاستراتيجية الاقتصادية لعُمان الاندماج في الاقتصاد الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي والاستفادة من الرخاء والفوائد الجانبية في البلدان المجاورة. وبذلت عُمان بعض الجهد لإنشاء قطاع للصناعة التحويلية يمكنه تلبية الطلب الموجود في المنطقة.

وتوفر السياحة لعُمان فرصة مثالية لتطوير قطاع يمكن أن يجلب عائدات من البلدان الغنية المجاورة. وتختلف عُمان، في جغرافيتها، عن الطبيعة الصحراوية لباقي شبه الجزيرة العربية. ففيها منتجعات جبلية يمكن أن تكون جذابة جداً للسياح الوافدين من بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال كل المواسم، ولكن خصوصاً في فترات الصيف الحارة والجافة. وللمواقع التاريخية أهمية خاصة للسكان العرب في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مع أن الأمر قد لا يكون كذلك بالضرورة بالنسبة للأجانب.

١- المواقع السياحية الرئيسية

ان المواقع السياحية الرئيسية هي كما يلي:

(أ) مسقط. وهي ميناء قديم ومدينة تضم مباني قديمة رائعة في المدينة العتيقة المحاطة بسور. وفي مدينة مطرح المجاورة واجهة ساحلية تتشكل من مبانٍ قديمة بيضاء وسوق عتيق ذي أزقة ملتوية؛

(ب) صلالة. صلاله هي أكبر مدينة في جنوب عُمان، وهي شديدة الخضرة مقارنة بالخليج، وتحيط بها بساتين جوز الهند ومزارع الموز التي تصل الى ساحل البحر. ودرجات الحرارة معتدلة جداً فيها خلال فترات الصيف التي تكون حارة في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي أشهر الصيف تتراوح درجات الحرارة في منطقة ظفار، التي تشمل صلالة، بين ١٨ و ٢٧ درجة مئوية؛

(ج) صور. وهي مدينة بحرية وقرية صيد بحري وميناء. وسمتها الجذابة الرئيسية هي مصنع المراكب الشراعية (الدهو)؛

(د) نِزوى. وقد كانت عاصمة عُمان في القرنين السادس والسابع، وفيها مبانٍ تاريخية عديدة. كما أن فيها واحة كبيرة من النخيل تغطي مساحة ٨ كليومترات. والوجهات الشعبية الأخرى هي سحار وخصب والبريمي. وتوفر عُمان مرافق الغوص للسياح، وهناك، فعلاً، منظمة تدعم مثل هذه الاهتمامات، هي مركز عُمان للغوص الذي ينظم دورات عن الغوص ويؤمن معدات غوص للايجار، فضلاً عن تنظيمه الغوص خلال الليل ورحلات مخيمات. كما تُنظَّم رحلات لتسلق الصخور في جبال الحجر. والعديد من منظمي الجولات السياحية يوفرون رحلات لإقامة المخيمات الليلية في الجبال والوديان. وتشمل هذه المرافق تأمين السيارات والسائقين والأدلاء السياحيين والمعدات اللوجستية والوجبات الجاهزة. كما ان سباق الجمال رياضة شعبية، وهي خاصية غريبة تجذب السياح. وقد توقعت سلطات التخطيط السياحي في عُمان أن ١٠٠ ٠٠٠ سائح سيزرون البلد بحلول عام ٢٠٠٥. غير أن هذا الهدف تحقق في عام ١٩٩٦.

٢- الايواء السياحي

يبلغ عدد الفنادق ٣٦، ونصفها تقريباً يتجاوز درجة ٣ نجوم. وتوجد أغلبية الفنادق في منطقة العاصمة، وهذا يشير الى أنها موجهة أولاً وبالذات الى المسافرين من أصحاب الأعمال. وهناك حوالي ١٠ فنادق فقط في الجزء الداخلي من البلد. فصالله، التي تبشّر بأن تكون موقعا سياحياً رئيسياً، ليس فيها بعد سوى ثلاثة فنادق، وستكون هناك حاجة لزيادة هذه القدرة كثيراً إذا قصدتها السياح من بلدان مجلس التعاون الخليجي لزيارة المنطقة. وتتوقع عُمان أن يكون هناك، بحلول عام ٢٠٠٥، عدد من الفنادق الأخرى يبلغ ١٣، مما يرفع القدرة الى ٦٠٠٠ غرفة. وفيما يتعلق بمنظمي الجولات، يوجد ٣٦ مكتباً أكثر من نصفها في روي، التي هي جزء من منطقة العاصمة. والجزء الرئيسي من أعمال هذه المكاتب موجه الى الخارج. وتوجد في صلاله ثمانية مكاتب لتنظيم الجولات، ومعظمها يعمل في مجال السياحة الوافدة.

٣- تخطيط السياحة

في عام ١٩٨٩، وضعت حكومة عُمان، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خططا رئيسية لخمس عشرة عاما تغطي الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥. وقد توقعت الخطة أن تجتذب عُمان ١٠٠ ٠٠٠ سائح في السنة بحلول عام ٢٠٠٥. إلا أنه يبدو أن هذه الخطة كانت متحفظة نوعاً ما، إذ أفيد أنها استقبلت ١٠٠ ٠٠٠ سائح في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. وليس توزع السياح حسب الجنسية معروفاً، ولكن من المرجح أن تكون الأغلبية من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وتتوقع الخطة إضافة ٦٠٠٠ غرفة بحلول عام ٢٠٠٥. كما ان عُمان ذكرت قطاع السياحة بالتحديد في خططها الخمسية. وتنص الخطة الخمسية الحالية على انشاء ١٣ فندقاً جديداً خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، ومن المقرر انجازها بحلول عام ١٩٩٨. وتقع السياحة في عُمان حالياً تحت مسؤولية إحدى ادارات وزارة التجارة والصناعة.

٤- السياحة والاقتصاد

ارتفع عدد السياح القادمين الى عُمان ارتفاعاً حاداً خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦. فقد زاد اجماليه من ١٤٩ ٠٠٠ في عام ١٩٩٠ الى ٤٣٥ ٠٠٠ في عام ١٩٩٦، مما حقق معدل نمو سنوياً متوسطاً قُدِّر بنسبة ٢٢ في المائة.

إلا أنه، على الرغم من هذا النمو القوي، تلعب السياحة دوراً صغيراً جداً في الاقتصاد العُماني. وإيرادات السياحة، التي ارتفعت من ٦٩ مليون دولار في عام ١٩٩٠ الى ٩٩ مليون دولار في عام ١٩٩٦، تبقى متواضعة في أفضل الحالات، وتظل حصتها، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعُمان، دون ١ في المائة، في حين أن حصتها كنسبة من اجمالي الصادرات بلغت حوالي ١٦ في المائة في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ١٤). ومن المتوقع أن تواصل إيرادات السياحة في عُمان اتجاه نموها السريع في السنوات القادمة، مدفوعة بازدياد تدفق السياح. وسيستفيد القطاع السياحي من الأولوية العالية للسياحة في الخطة الانمائية للبلد، وسيستفيد أيضاً من سياسات الاصلاح الاقتصادي الجارية التي تُنفذ في البلد، بما في ذلك التحرير الاقتصادي وإزالة القيود والخصخصة.

ومن المحتمل أن يبقى القطاع السياحي صغيراً نسبياً ضمن الاقتصاد، نظراً الى أن توسعه يخضع لضغوط المنافسة الإقليمية الشديدة وقلة المواقع السياحية الجذابة. ولا بد لعُمان من توسيع أنشطتها السياحية بحيث تشمل أنواعاً أخرى من المغريات السياحية، لكي يَتاح لها اجتذاب مجموعات أوسع من السياح. ويمكن أن يتضمن ذلك سياحة المؤتمرات، وسياحة التسوق، والسياحة الرياضية ولا سيما الرياضات البحرية. وبذلك سيتسنى لها التنافس بفعالية أكبر في المنطقة بهدف زيادة حصتها الإقليمية الصغيرة الحالية من السوق. ولتحقيق هذا الهدف، سيكون من الضروري اعتماد خطة طويلة الأجل لتنمية السياحة تشمل تخطيط السياحة وتنظيم الاستثمار والتسويق والترويج، وكذلك التدريب والتعليم في ميدان الخدمات السياحية.

الجدول ١٤- عُمَان: الناتج المحلي الاجمالي، وايرادات السياحة، واجمالي الصادرات، وعدد السياح الوافدين؛ وايرادات السياحة كنسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات، ١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١١ ٦٨٥	١١ ٣٤١	١٢ ٤٥٢	١٢ ٤٩٣	١٢ ٩١٩	١٣ ٧٥٤	١٤ ٨١٣
الناتج المحلي الاجمالي						
ايرادات السياحة (بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)	٦٣	٨٥	٨٦	٨٨	٩٢	٩٩
مجموع الصادرات (بملايين الدولارات)	٥ ٥٠٨	٤ ٨٧١	٥ ٤٢٨	٥ ٣٦٩	٥ ٥٤٣	٥ ٧٩٥
السياح الوافدون (بالآلاف)	١٤٩	١٦١	١٩٢	٣٤٤	٣٥٨	٤٣٥
ايرادات السياحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	٠.٦	٠.٦	٠.٧	٠.٧	٠.٧	٠.٧
ايرادات السياحة كنسبة من مجموع الصادرات	١.٣	١.٣	١.٦	١.٦	١.٦	١.٦

المصدر: الإسكوا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: النقطتان (..) معناهما أن البيانات غير متوفرة.

جيم- الامارات العربية المتحدة

مقدمة

تتكون طوبوغرافيا الامارات العربية المتحدة، في معظمها، من سهل صحراوي منخفض في داخل البلد، وتُستثنى من ذلك جبال الحجر التي تمتد الى هذا البلد من عُمَان. ويوفر الخليج فرصاً للسياحة "المغامرة"، مع إقامة المخيمات الليلية وسط البيئة الطبيعية الفريدة لمحيط رملي خالٍ من الأشجار. وفي حين أن السهول لا ترتفع أكثر من ٥٠٠ قدم عن مستوى البحر، فإن ارتفاع الجبال قد يصل الى ١٠ ٠٠٠ قدم. وهذه الجبال قاحلة، ولكنها تحتوي على بعض الواحات والأنهار الخلابية.

وفي داخل المنطقة، تحتل الامارات العربية المتحدة موقعاً جيداً فيما يتعلق بسهولة الوصول اليها براً من بلدان مجلس التعاون الخليجي المجاورة وفي رحلات جوية قصيرة من جمهورية ايران الاسلامية وشبه القارة الهندية. كما انها موصولة مباشرة بمعظم المدن الكبرى في أوروبا؛ وهي الخيار الطبيعي للتوقف خلال الرحلات الجوية الطويلة بين هاتين المنطقتين النشطتين تجارياً.

وللإمارات العربية المتحدة ساحل طويل على الخليج، توجد فيه جميع المدن. ونتيجة ذلك هي أن هناك فرصاً هائلة متاحة لتطوير سياحة الشواطئ التي يمكن أن تدعمها الهياكل الأساسية الحضرية في المناطق المحاذية.

وترتبط جميع المدن فيما بينها ارتباطاً جيداً بطرق سريعة حديثة، إذ ان السيارة هي وسيلة النقل الوحيدة في غياب السكك الحديدية الداخلية. والمسافات صغيرة الى درجة أن من غير العملي القيام برحلات جوية محلية.

والمناخ في الامارات العربية المتحدة دافئ في الشتاء وحار في الصيف. وهو جاف في معظمه مع هطول للأمطار بمتوسط ٧-١٠ سنتيمترات سنوياً فقط. ويتراوح متوسط درجات الحرارة في الشتاء بين ١٥ و ٢٥ درجة مئوية، بينما يمكن أن تصل في الصيف الى ٤٦ درجة. وأشهر الشتاء مثالية للأنشطة السياحية في المنطقة. وفترات الصيف حارة جداً، مما يجعل الأنشطة الخارجية صعبة للغاية، حتى في المساء، بسبب ارتفاع درجة الرطوبة. ويقتصر هطول الأمطار على بضعة أيام في الشتاء، مما يضمن، الى حد معقول، عطلة خالية من الأمطار لمعظم السياح. ولكن بالرغم من ذلك، تستميل الامارات العربية المتحدة السياح المحليين والسياح الوافدين من البلدان المجاورة غير المشمولة بمجلس التعاون الخليجي، وذلك في فترة الصيف، بسبب العطل المدرسية لأطفالهم خلال تلك الفترة. ومن المحتمل أن يجمع هؤلاء السياح بين الزيارات العائلية والشخصية والتسوق.

وقبل حرب الخليج، لم تكن هناك صناعة سياحية رسمية في الامارات العربية المتحدة، بمعنى أنه نادراً ما اقترحت الامارات العربية المتحدة كمكان لقضاء العطل من قبل وكالات السفر في الخارج. ومعظم المسافرين الى الامارات العربية المتحدة يأتون الى البلد بسبب الأعمال أو للعبور أو لزيارة معارفهم. وقد يفسر هذا قلة الاحصاءات الرسمية عن عدد السياح الذين وفدوا الى البلد خلال الفترات السابقة لأوائل التسعينات. وهناك بعض الصعوبة في التمييز بين الأجانب الوافدين الى الامارات العربية المتحدة لأغراض سياحية، نظراً لوجود عدد كبير جداً من السكان الأجانب في البلد، مما يعني أن معظم الأجانب يسافرون الى بلدانهم الأصلية مرة كل سنتين على الأقل. ويشكل هؤلاء المسافرون أغلبية الوافدين في معظم مطارات الامارات العربية المتحدة.

١- أنواع السياحة

(أ) سياحة الأعمال

تتمتع الإمارات العربية المتحدة، بفضل سياحة الأعمال، بطاقات كافية فريدة لأنها أصبحت، منذ نهاية حرب الخليج، في عام ١٩٩١، هي القاعدة الإقليمية المفضلة لدى الشركات الدولية. ويفتح هذا سوقاً ذا امكانيات هائلة إذا ما عقدت هذه الشركات مؤتمراتها الإقليمية والدولية في الامارات العربية المتحدة، على أن تكون هناك مرافق كافية لهذه الأغراض.

(ب) سياحة التسوق

تتمتع الامارات العربية المتحدة بميزة طبيعية من حيث أنها تأوي مركزاً مزدهراً للتجارة بالتجزئة في المنطقة. والضرائب غير المباشرة هي الأدنى في الخليج: ٤ في المائة، والقيود التنظيمية الجمركية هي في حدودها الدنيا. وفي الآن نفسه، تحتل دبي مرتبة رائدة من حيث أنها أبرز ميناء ومدينة تجارية في الخليج. والأسعار المعروضة في دبي لتجار التجزئة والجملة هي الأدنى في جميع أنحاء الخليج، مما يعطيها حصة ضخمة في غرف الفنادق في الخليج.

وفي الفترة الأخيرة نشأ طلب هائل على سياحة التسوق، أوجده السياح الوافدون من البلدان الأعضاء في اتحاد رابطة الدول المستقلة. وقد كان لذلك نتائج ثانوية بالنسبة لسياحة العطل، أي للسياحة التي يقوم بها السياح الوافدون من تلك البلدان جامعين فيها بين التسوق وقضاء العطلة.

(ج) زيارة المواقع السياحية

لهذا النوع من السياحة امكانيات أصغر نسبياً في الإمارات العربية المتحدة؛ فمعظم الآثار التاريخية والأماكن المقدسة في المنطقة توجد في المملكة العربية السعودية، وعدد المواقع الثقافية التاريخية محدود في الإمارات. وعلاوة على ذلك فإن الوفرة النفطية أدت الى تغيير شكل مدن البلد وتحويلها الى مناطق حضرية حديثة مثل مدن أخرى كثيرة في العالم.

(د) سياحة العطل

تعتبر سياحة العطل امكانية كبيرة في الامارات العربية المتحدة بسبب مناخ الشتاء الدافئ والأجواء الدولية السائدة فيه (الى حد بعيد بسبب وضع البلد كمركز تجاري كبير في المنطقة). وقد بدأت إمارة الشارقة بذل جهود لاجتذاب السياح في أوائل الثمانينات، من خلال انشاء دائرة للسياحة. إلا أن عدم الاستقرار الذي سببته الحرب بين العراق وجمهورية ايران الاسلامية أفشلت هذه الجهود. وبعد ذلك أصبحت دبي هي التي تحدد المعايير في هذه المنطقة، وخصوصاً بعد نهاية حرب الخليج في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١.

٢- تسويق السياحة وترويجها

أقامت الامارات العربية المتحدة، بنجاح، خطوطاً جوية محلية تحت اسم خطوط الامارات، كجزء من جهود البلد ليصبح وجهة سياحية كبيرة. وقد جعلت إمكانيات السفر بسهولة وبكثرة داخل البلد عملية الترويج للإمارات العربية المتحدة، بوصفها وجهة لقضاء العطل، أسهل بكثير بالنسبة لسياحة الترفيه. وتؤدي خطوط الإمارات دوراً كبيراً لاجتذاب السياح لقضاء العطل في الامارات العربية المتحدة من خلال الجهود المنسقة للحكومة ووكالات السفر السياحية في الخارج، كما أنها تعرض اتفاقات اجمالية تتعلق بخدمات السفر الى الامارات العربية المتحدة. وقد بدأت خطوط الامارات العمل في عام ١٩٨٥، وهي ملك لحكومة دبي. وكان الهدف الأصلي منها هو اجتذاب الطلب الكبير على السفر الذي يحدثه السكان الأجانب في البلد، والذي كان طريقاً الهند والمملكة المتحدة يشكلان طريقيه الرئيسيين. ومنذ ذلك الوقت توسعت هذه الخطوط بوتيرة سريعة، وهي تقوم حالياً برحلات الى ٢٠ وجهة في آسيا وأوروبا وأفريقيا وأستراليا والى مدن مثل مانيلا ومانشستر وجوهانسبورغ وسدني. وإمارة أبوظبي هي أحد مالكي طيران الخليج، وهي خطوط دولية كذلك.

وتوجد في البلد ستة مطارات دولية. ولدى كل من الامارات السبع، باستثناء أم القيوين وعجمان، مطار، في حين أن أبوظبي لديها مطاران (واحد منهما في العين). ودبي هي التي تحتل الصدارة من حيث حركة الطيران، بفارق بعيد، وتتبعها أبوظبي. وهناك ١٢٠ رحلة جوية في مطار دبي في اليوم كوجهة نهائية أو كمحطة عبور، وهذا المطار هو أحد المطارات الرائدة للعبور في العالم.

٣- المنشآت السياحية

في الامارات العربية المتحدة أكثر من ٣٠٠ فندق يُقدَّر أنها تحوي ١٤٠٠٠ غرفة. وتبلغ نسبة إشغال الغرف حوالي ٧٣٪ في المائة. ويُقدَّر أيضاً أن عائدات الفنادق بلغت ٢٧ مليار درهم إماراتي في عام ١٩٩٦.

ويوجد في دبي أكبر عدد من الفنادق، بفارق بعيد، ليس فقط في الامارات العربية المتحدة بل في كامل منطقة الخليج السفلى. وقد زاد عدد الفنادق الى أكثر من الضعف منذ عام ١٩٩١، عندما بدأ العمل جدياً في السياحة. ففي هذا العام، كان هناك ١٢١ فندقاً فقط، مقارنة بأكثر من ٣٠٠ فندق في عام ١٩٩٦. وتوزع الفنادق الموجودة والفنادق الجديدة هو في معظمه لصالح دبي، التي تواصل بناء المزيد من الفنادق. وتشمل الفنادق الجديدة الفنادق الخاصة والفنادق التي ترعاها حكومة دبي. ويُقدَّر أن عدد النازلين بالفنادق تجاوز ٢ مليون في عام ١٩٩٥.

وفي الامارات العربية المتحدة عدد كبير من وكالات السفر، قُدِّر بأكثر من ٥٠٠. ويوجد معظم هذه الوكالات في دبي، التي تضم وحدها ٣٣٣ وكالة سفر ومكتب سياحة. ومن الواضح أن دبي تحتل موضعاً فريداً، ليس فقط في الامارات العربية المتحدة بل في كامل منطقة الخليج، نظراً الى قدرتها على اجتذاب السياح. والهيكل الأساسية المتصلة بالسياحة هي أكبر بكثير في دبي منها في بلدان الخليج السفلى الأخرى.

وقد جاء تفوق دبي في مجال الهياكل الأساسية السياحية، في معظمه، من المكانة البارزة التي تحتلها بوصفها المدينة التجارية الرائدة في الخليج. وتخدم فنادق دبي، في المقام الأول، المسافرين من أصحاب الأعمال، ويتصل عمل وكالات السفر هناك بالسفر الى الخارج. ومع ذلك فإن هذه العوامل الثلاثة، وهي الخطوط الجوية والفنادق ووكالات السفر، تضع دبي في صدارة دول الخليج من حيث القدرة على ترويج السياحة.

٤- تخطيط السياحة وتنظيمها

نظراً الى أن الامارات العربية المتحدة جديدة نسبياً في مجال اجتذاب السياحة، فإن الحاجة الى منظمة مخصصة لهذا الغرض حرجية تماماً. وقد كانت الشارقة أول إمارة من الامارات العربية المتحدة تتخذ خطوات في ذلك الاتجاه، من خلال انشاء دائرة للسياحة في أوائل الثمانينات، وذلك بميزانية متواضعة.

ولقيت السياحة في الامارات العربية المتحدة زخماً كبيراً بانشاء مجلس دبي لتنمية التجارة والسياحة، في عام ١٩٨٩. وقد خُصِّصَت للمجلس ميزانية لا بأس بها لفتح مكاتب في ١١ مدينة في العالم (بما في ذلك لندن ولوس أنجلوس وموسكو وطوكيو وهونغ كونغ وجوهانسبورغ). وأصبحت مكاتبه أكثر فعالية وأقدر على الاستمرار من الناحية الاقتصادية بوجود تركيز ثنائي يتمثل في الترويج لدبي بوصفها فرصة للاستثمار وكذلك وجهة سياحية لقضاء العطل ولعقد مؤتمرات الأعمال وتنظيم المعارض التجارية.

ويهدف المجلس أيضاً الى تنظيم قطاع السياحة في البلد. فقد اشترط في الفترة الأخيرة، مثلاً، أن توظف الشركات السياحية أدلاء مدربين ومؤهلين لكي تُجدد رخصتها. كما انه يخطط لوضع نظام تصنيف للفنادق.

وقد رُفِعَ مستوى المجلس في الفترة الأخيرة ليصبح دائرة حكومية؛ وستُعرف المنظمة الجديدة بإسم دائرة دبي للتسويق السياحي والتجاري.

ولدى أبوظبي خطط كبيرة لتطوير مرافق الترفيه في المدينة. وهي تعتزم تطوير جزيرة اللؤلؤ لهذا الغرض باستثمار أولي مقرر بمبلغ ١ مليار درهم، ولكن هذا المبلغ يمكن أن يصل إلى ٤ مليارات. والهيئة التي تشرف على تطوير السياحة في أبوظبي هي شركة أبوظبي الوطنية للفنادق.

وتضطلع جميع الامارات في الوقت الحاضر بسياسات خاصة بها فيما يتعلق بالسياحة. وعلى الرغم من أنه قد يكون من المفيد وجود هيئة موحدة لتنسيق جهودها وتفاذي الازدواج، فإن هذا لا يبدو مرجحاً، لأن الامارات المختلفة تختلف في نقاط تركيزها وميزانياتها وسياساتها. ففي حين أن دبي، مثلاً، تميل إلى استخدام السياحة لتشجيع النشاط التجاري، تركّز أبوظبي على تطوير المرافق الترفيهية للمقيمين والمواطنين من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وبهدف تشجيع السياحة والنشاط التجاري، بدأت دبي مهرجاناً للتسوق في عام ١٩٩٦. ويشجّع الزائرون على زيارتها لغرض التسوق خلال فترة تُعرض فيها السلع بأسعار مخصومة وتُقدم جوائز يانصيب للمشتريين. وتشارك بعض النقاط المحلية للتجارة بالتجزئة (وليس كلها) في تقديم هذه "المنافع الإضافية" للمشتريين. وتضمن السلطات ألا تكون الأسعار التي تعرضها هذه النقاط أعلى من الأسعار التي تعرضها المحلات غير المشاركة. وخلال مهرجان التسوق في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وصلت درجة إشغال الفنادق تقريباً إلى ١٠٠ في المائة. ونتاجت عائدات بمقدار ٢٥ مليار درهم خلال مهرجان عام ١٩٩٦.

٥- السياحة والاقتصاد

(أ) السياح الوافدون

ارتفع عدد السياح الوافدين إلى البلد من ٦٣٣ ٠٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى ١ ٧٦٣ ٠٠٠ في عام ١٩٩٦ (الجدول ١٥)، محققاً ذلك معدل نمو متوسطاً سنوياً بنسبة ١٨٫٩ في المائة خلال هذه الفترة. ويشير توزيع السياح الوافدين إلى أنه، في عام ١٩٩٥، كان ٣٣ في المائة من السياح من أوروبا، و ٢٨٫٢ في المائة من بلدان أخرى من مجلس التعاون الخليجي، و ٢٦٫١ في المائة من آسيا وأفريقيا، و ٨٫٦ في المائة من بلدان عربية أخرى، و ٣٫٦ في المائة من الأمريكتين، و ٠٫٥ في المائة فقط من أستراليا ونيوزيلندا.

الجدول ١٥- الامارات العربية المتحدة: الناتج المحلي الاجمالي، والسياح الوافدون، وإجمالي الصادرات، ١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
٣٣ ٦٥٣	٣٣ ٩٢٠	٣٥ ٤١٣	٣٥ ٥٦٧	٣٦ ٤٣٥	٣٩ ٠٩٦	٤٢ ٩٧٠
الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)						
٦٣٣	٧١٧	٩٤٤	١ ٠٨٨	١ ٢٣٩	١ ٦٠١	١ ٧٦٣
السياح الوافدون (بالآلاف)						
٢١ ٩٩٠	٢٠ ٢٢٦	٢١ ٠٩٣	٢٣ ٦٤٥	٢٥ ٠٦١	٢٨ ٨٠٠	..
مجموع الصادرات (بملايين الدولارات)						

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: النقطتان (..) معناهما أن البيانات غير متوفرة.

(ب) السياحة والنتائج المحلي الاجمالي

لا تنشر الامارات العربية المتحدة أرقاماً منفصلة بشأن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي. فالفنادق والمطاعم تدخل في قطاع التجارة. ويُقدّر أن مساهمة القطاع السياحي صغيرة جداً حالياً، وهي بالتأكيد أقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (ايرادات السياحة مخصوماً منها التكاليف، أي القيمة المضافة السياحية). وتتركز أهم جهود النشاط السياحي في دبي، ولهذا السبب فإن مساهمة السياحة في هذه الإمارة تُقدّر بحوالي ٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

(ج) السياحة والصادرات

نظراً لضخامة حجم الصادرات النفطية للإمارات العربية المتحدة، تكون عائدات السياحة، كنسبة من إجمالي صادرات البلد، صغيرة للغاية (مقدرة بنسبة ٤-٥ في المائة). ولعل من الأنسب، كما هي العادة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، أن تُحسب عائدات السياحة كنسبة من الصادرات غير النفطية، إذ إن بلدان هذه المنطقة تركّز على تطوير مصادر لدخلها مستقلة عن النفط. وكنسبة من العائدات غير النفطية، تقدر العائدات السياحية للإمارات العربية المتحدة بحوالي ١٧-١٨ في المائة، ولذلك فإن تطوير الصناعة السياحية هام بالنسبة الى الاقتصاد.

(د) السياحة والعمالة

الامارات العربية المتحدة بلد لديه نقص في الأيدي العاملة، ولا يهتم بالعمالة إلا بقدر ما تحتاج الصناعة السياحية المزدهرة الى جلب الأيدي العاملة الأجنبية، وهذا أمر لا يُعتبر جذاباً كثيراً نظراً للعديد المرتفع للغاية من السكان/الأيدي العاملة الأجانب. وصناعة الفنادق والمطاعم كثيفة الاستخدام جداً للأيدي العاملة، وهذا سبب للقلق في المستقبل. ويُقدّر عدد العاملين في الفنادق في الامارات العربية المتحدة بحوالي ٢٠ ٠٠٠.

دال- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

- ١- ثمة قدرات احتمالية هائلة. وبلدان مجلس التعاون الخليجي امكانيات كبيرة لتطوير سياحة العُطل خلال فصل الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الأرضية.
- ٢- ولدى هذه البلدان أيضاً قُدرة كبيرة على الاستثمار. وخلال ما اضطلع به حتى الآن من تنمية طويلة الأجل للمنطقة، نهضت اقتصادات هذه البلدان وأنجزت المرحلة الأولى لتنميتها - عندما كانت معظم ايراداتها لازمة لانشاء هياكل أساسية حديثة للطرق والمدارس والمستشفيات والمطارات. وخلال المرحلة الأولى للتنمية الاقتصادية، خُصصت مبالغ مالية هائلة للاستثمار في مجالات لا تتصل مباشرة بالسياحة، خصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي هي قليلة السكان.
- ٣- وليس هناك مجال كبير لسياحة زيارة المواقع السياحية. فهذه السياحة لديها امكانيات في المملكة العربية السعودية فقط، ولكن العديد من هذه الأماكن المقدسة التاريخية هي مراكز عبادة نشطة

ومن غير المرجح أن تُفتح لأي غرض آخر غير العبادة. وبالتالي فإن هذه السياحة ليس فيها امكانيات كبيرة للتطور في المنطقة.

٤- أما سياحة التسوق فمحدودة الامكانيات، ولا يحتمل لها أن تزدهر إلا حيث توجد تجارة كبيرة بالجملة ورسوم منخفضة. والامارات العربية المتحدة هي البلد الوحيد الذي لديه امكانية اجتذاب المتسوقين، بسبب بروزها في المجال التجاري وانخفاض تعريفاتها الجمركية وأهمية مطاراتها ومحطات العبور فيها. غير أنه، في عصر يتزايد فيه التحرير الاقتصادي، تنسم سياحة التسوق بالضعف تجاه المنافسة التي تأتيها من الأسواق المحلية للبلدان الأخرى. وقد حدث هذا فعلاً، جزئياً، لمتسوقي رابطة الدول المستقلة، إذ يتم هناك الآن استيراد السلع مباشرة من البلدان التي تصنعها. ولا يمكن الاعتماد على سياحة التسوق لتوفير دعم طويل الأجل لتطوير التجارة السياحية، بل أن من الأرجح أن توفر السياحة الدعم للتجارة بالتجزئة.

٥- وقطاع سياحة الأعمال هو قطاع صغير، ولكن هناك فرصاً للتوسع. غير أن الطلب غير كافٍ للبقاء على قطاع يساهم بقوة في الناتج المحلي الاجمالي. ومع ذلك فإن بلدان مجلس التعاون الخليجي لديها فرصة لاستضافة بعض المناسبات الدولية في مجال الأعمال (مؤتمرات ومعارض)، التي ينظم معظمها حالياً في العالم الغربي، ولديها الأموال الكافية لتوفير أحدث المرافق لهذه المناسبات. ويبدو أن هذه السياحة تعاني من نقص في الترفيه الليلي. وستستمر سياحة الأعمال المتصلة بالأعمال التجارية المحلية ومناسباتها في نموها بنفس وتيرة نمو الاقتصاد.

٦- وسياحة العطل هي أجدى الخيارات. فلهذه السياحة أكبر الامكانيات، كما وقيمة على السواء، ويمكنها توفير عدد كافٍ من المسافرين الذين يصرفون ما يكفي من المال لكي تكون للسياحة آثار هامة على دخل البلد/ المنطقة. وعدد السياح الذين يستطيعون القدوم الى هذه البلدان لقضاء عطلهم لا حدود له تقريباً، وهو يرتبط بقدرة بلدان مجلس التعاون الخليجي على التنافس من أجل السياح الأوروبيين مع وجهات سياحية أخرى يكون فيها الشتاء دافئاً، مثل جزر مالديف ومنطقة الكاريبي وفلوريدا. وميزة بلدان مجلس التعاون الخليجي هي قربها النسبي من أوروبا، وفي الوقت ذاته قدرتها على توفير مرافق للعطل ذات نوعية عالية.

٧- وهناك حاجة الى بذل المزيد من الجهود لتشجيع سياحة العطل. بالرغم من أن "الانطلاق" قد انجز فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والمناخ والقدرة على الاستثمار، مازالت هناك حاجة الى بذل جهود كبيرة. وهذا أمر حاسم تماماً لأن الخليج لا يقع على طرق السياح في العالم. وتحتاج صورة بلدان مجلس التعاون الخليجي، كمواقع جيدة جداً للعطل، الى تسويق فعّال.

٨- وللحكومة والرابطات التجارية دور حاسم. فلا يمكن للفنادق ولا لوكالات تنظيم الرحلات السياحية (ومعظمها صغير نسبياً) أن تضطلع منفردة بتعزيز الصورة والدعاية والترويج، التي تكتسي جميعها أهمية حاسمة. بل ان ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال جهود الحكومة ورابطات السفر ووكالات تنظيم الرحلات.

٩- ويمكن أن تكون دبي نموذجاً يُحتذى. ويمكن للآخرين محاكاتها، فهي الرائد في الخليج في مجال السياحة. ومع أنها يمكن أن تكون مشابهة للبحرين (ولكن سابقة لعُمان) من حيث عدد السياح، فإن قوتها الرئيسية هي ان لديها نسبة أعلى بكثير من السياح الدوليين. فقد فتحت مكاتب للترويج

السياحي في الخارج تضافرت جهودها مع جهود خطوطها الجوية في تسويق اتفاقات اجمالية لمنظمي الرحلات المحليين في هذه البلدان. وقد تم ذلك باستعمال مواد من نوعية عالية للترويج (نشرات وأشرطة فيديو)، ودعيت شركات السفر الى الإمارات العربية المتحدة لكي تُعرض عليهما المرافق المخصصة للعطل. وتأتي كثرة الشركات الأوروبية التي تروج الآن لدبي كوجهة سياحية ثمرة لجهود حكومة دبي ومجلس دبي لتنمية التجارة والسياحة. فلولاً هذه الجهود لما كان من المحتمل أن يزور السياح من أوروبا الغربية دبي لقضاء عطلهم، نظراً الى أن اهتمامهم بالتسوق أقل بكثير منه لدى نظرائهم من أوروبا الشرقية.

١٠- ويشكل نقص الأيدي العاملة عائقاً. وأشد العوائق حرجاً، بالاضافة الى تلك المذكورة أعلاه، هو عدم توفر هذه الأيدي. والمنطقة معروفة جيداً بهذا النقص، وصناعة السياحة هي صناعة كثيفة الاستخدام جداً للأيدي العاملة. وتدير هذه الصناعة حالياً، في معظمها، الأيدي العاملة الأجنبية، التي تتراوح بين ١٠٠ في المائة تقريباً في الإمارات العربية المتحدة و ٧٠ في المائة في عمان. ومع توسع صناعة السياحة، سيطلب المزيد من الأيدي العاملة، مما يعني الاتيان بعمال اضافيين. ويزيد من تعقيد حالة الأيدي العاملة الأجنبية أن الطلب على الأيدي العاملة في صناعة السياحة هو موسمي. غير أنه يمكن ايجاد حل مبتكر في هذه الحالة. فالعاملون الأجانب في الخليج يحق لهم الآن، قانوناً، التمتع بعطلة كل سنتين. وإذا حصل العاملون في هذه الصناعة على العطلة كل سنة، فإنهم سيعودون الى بلدانهم خلال الفترات غير السياحية. ويستفاد من معدل التوسع الحالي أن الأيدي العاملة التي ستلزم في السنوات القادمة يمكن أن تكون بين ١٠٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠ عامل. وايجاد عاملين من مواطني مجلس التعاون الخليجي لهذا الغرض أمر شبه مستحيل. فغالبية الأعمال شبه ماهرة ومنخفضة الأجر، بما في ذلك وظائف النادلين والمنظفين والأدلاء ومنظمي الرحلات. ومن غير المرجح أن تجتنب هذه الأعمال مواطنين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، حتى لو كان هناك احتياطي من المواطنين العاطلين عن العمل (وهذا غير موجود). وسيكون قرار السماح بدخول عدد كبير من السياح والعمال في الوقت نفسه قراراً صعباً لمعظم الحكومات التي يتزايد قلقها بشأن كثرة الأجانب في بلدانها.

١١- وتمثل الأنشطة الترفيهية، هي أيضاً، أحد العراقيل. فهي محدودة في المنطقة. وبالنظر، جزئياً، الى قلة السكان وعدم تجانسهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا توجد تقريباً أية مساح، ويوجد عدد قليل من قاعات السينما، ولا توجد كازينوهات، والترفيه الليلي قليل جداً. ويشكل هذا الترفيه مسألة حساسة جداً. ولكي تصبح المنطقة وجهة محببة لسياح العطل، ستكون هناك حاجة الى المزيد من مرافق الترفيه مثل المتنزهات المتخصصة ومدن الملاهي. ويجري العمل حالياً على انشاء بعض هذه المرافق.

١٢- وهناك حاجة الى تنظيم مناسبات دولية تكون بارزة على خريطة العالم، وكذلك الى تنظيم المزيد من المناسبات الأخرى. وبلدان مجلس التعاون الخليجي لديها الأموال والهياكل الأساسية اللازمة لتنظيم أحداث عالمية، مثل مباريات الكؤوس الأولمبية والعالمية، في مختلف الرياضات، فضلاً عن مهرجانات الأفلام. وهذه المناسبات من شأنها أن توفر دعاية كبيرة للترويج للمنطقة لدى السياح، وذلك أمر هام جداً لأن المنطقة لا تعتبر تقليدياً موقعا لقضاء العطل.

خامساً - التوصيات

- ١- ينبغي أن تبدأ البلدان الأعضاء في منطقة الإسكوا في تخطيط استراتيجية طويلة الأجل لأنشطة السياحة لتسريع نمو القطاع السياحي. وينبغي أن يكون هذا التخطيط الاستراتيجي جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي العام في هذه البلدان، نظراً إلى العلاقات الوثيقة بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. وينبغي أيضاً أن يكون هذا التخطيط شاملاً، يتضمن السياحة كصناعة وينطوي على إتمام الهياكل المادية الأساسية مثل شبكات الطرق ووسائل النقل والمواصلات وخدمات الكهرباء والمياه.
- ٢- ينبغي أن تعطي بلدان الإسكوا الأولوية للقطاع السياحي في خططها الخاصة بالتنمية الاقتصادية. وينبغي أيضاً أن توفر الاستثمار اللازم لتنمية القطاع السياحي. كما ينبغي أن تشجع القطاع الخاص على المشاركة بصورة فعالة في تنمية القطاع السياحي. فهذا القطاع لا يتلقى حالياً الاستثمار اللازم، وخصوصاً من القطاع العام، إما بسبب نقص الموارد المالية و/أو لأن القطاع السياحي ليس من القطاعات التي تحظى بأولوية عليا.
- ٣- ينبغي أن تأخذ بلدان الإسكوا على عاتقها الالتزام السياسي اللازم لتطوير السياحة، على أعلى المستويات. ولكي يتسنى تطوير القطاع السياحي، يجب استحداث التفويضات التشريعية اللازمة؛ وتتضمن هذه التفويضات المسؤولية عن صياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها لضمان أن يتم تحقيق أهداف الحكومة في المجال السياحي وفقاً للاستراتيجية المقررة. وهناك حاجة إلى تحديث القوانين والقواعد التي تحكم القطاع السياحي في عدة بلدان أعضاء في الإسكوا و/أو إدماجها ضمن قوانين التنمية السياحية الشاملة التي تنظم أنشطة القطاع بشكل فعال، بما في ذلك التخطيط والاستثمار والتسويق وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بالقطاع. والالتزام السياسي هام جداً لتشجيع مشاركة القطاع الخاص، ولذا فهو يساهم في تدفق الاستثمار، بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٤- إن بلدان الإسكوا بحاجة إلى مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تطبيقها في عدة بلدان أعضاء، وذلك لتوفير المناخ المؤاتي اللازم لتدفق الاستثمار إلى الاقتصاد بشكل عام، بما في ذلك القطاع السياحي. ومن شأن التحرير الاقتصادي وإزالة القيود أن يزيدا الكفاءة الاقتصادية وتقلل من البيروقراطية وتشجع فرص الاستثمار، ومن ثم أن تشجع تدفق رؤوس الأموال من المصادر الخاصة، مما يمكن أن يعوض عن انخفاض الأموال العامة المتاحة لقطاع السياحة في عدة بلدان من منطقة الإسكوا.
- ٥- ينبغي أن تقوم بلدان الإسكوا بتوسيع وتحديث وتعزيز التدريب والتعليم في مجال السياحة لتلبية الطلب المتزايد على الموارد البشرية المؤهلة في الأنشطة السياحية. فهنا تكمن إحدى العقبات أمام تطوير القطاع السياحي، إذ إن التعليم الحكومي لا يركز على التعليم السياحي؛ ولذا يلزم بذل الجهود لتغيير هذا الوضع وتوسيع نطاق التعليم في هذا القطاع الهام. وينبغي تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الموارد البشرية المؤهلة. ويعتمد هذا القطاع إلى حد بعيد، في بلدان مجلس التعاون الخليجي، على العمال الأجانب، ولاسيما في مجال إدارة الفنادق.
- ٦- تحتاج بلدان الإسكوا إلى تعديل النظم الحالية التي تحكم تدفق السياح، بهدف تسهيل قدومهم. فالنظم الحالية السارية في عدة بلدان أعضاء في الإسكوا، وخصوصاً تلك التي تتعلق بمتطلبات الحصول على التأشيرات ورخص السفر ومراقبة أسعار الصرف، ليس من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تدفق السياح؛ ولذلك فإنها تحتاج إلى تنقيحات شاملة.

٧- ينبغي أن تركز بلدان الإسكوا على أنواع السياحة والأنشطة التي تتمتع فيها بميزة مقارنة. وهذا ضروري لتمكينها من المنافسة الفعالة في الأسواق السياحية الدولية. فمعظم هذه البلدان غنية بالمواقع التاريخية والأثرية، ولذلك ينبغي أن تركز على تطوير هذا النوع من السياحة والمحافظة عليه لأنه نوع لا تستطيع بلدان سياحية هامة أخرى أن تنافسها فيه بفعالية. غير أن هذا لا يعني أن تقصر البلدان الأعضاء صناعاتها السياحية على هذه المجالات، بل بالأحرى ينبغي لها أن تعطي هذا النوع من السياحة الثقافية والتاريخية الأولوية العليا في استراتيجيات التخطيط والاستثمار والترويج في المجال السياحي.

٨- ينبغي أن تعطي حكومات المنطقة في الإسكوا الأولوية لترويج السياحة في الخارج. فالأموال المتاحة حالياً لهذا الجزء الهام من التطوير السياحي محدودة. ولذا ينبغي زيادة المبالغ كثيراً، مع إشراك القطاع الخاص في الترويج والتسويق لتكملة جهود القطاع العام في هذا المجال. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تقوم بلدان الإسكوا الأعضاء بتوسيع مكاتبها العاملة للتسويق السياحي في الخارج، بحيث تغطي جميع البلدان الرئيسية المستهدفة في مجال السياحة، وحينئذ سيصبح بإمكانها تعزيز وتوسيع حصتها في السوق، التي هي الآن منخفضة جداً ودون إمكانياتها بكثير.

٩- ينبغي أن تقوم بلدان الإسكوا بتحديث وتوسيع خدمات السياحة الداخلية وبتوسيع نطاق الأنشطة المتاحة للسياح، توخياً لإطالة متوسط الفترة التي يقضيها السائح في البلد، وهذا أحد العوامل الرئيسية في زيادة إيرادات السياحة.

١٠- ينبغي أن تعزز حكومات المنطقة دور القطاع الخاص بحيث يكون له دور نشط في تطوير القطاع السياحي. فقد أثبت هذا القطاع أنه أكفأ وأقل بيروقراطية من القطاع العام، ولديه الموارد والخبرة اللازمة لتسريع وتيرة تنمية السياحة. ومن المتوقع أن تؤدي سياسات الإصلاح الاقتصادي الجارية إلى أن يكون للقطاع الخاص دور أنشط في الاقتصاد اجمالاً، وسيكون لذلك أثر إيجابي على السياحة. ولا ينبغي أن تقتصر مشاركة القطاع الخاص على بناء المنشآت السياحية، بل ينبغي أن تشمل أيضاً مشاركته في عملية رسم السياسات من خلال منظمة للتطوير السياحي تكون مشتركة بين القطاعين العام والخاص، مثلاً: مجلس للتطوير السياحي أو هيئة مشابهة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يساهم القطاع الخاص في التسويق والترويج السياحيين، مكملاً بذلك الجهود الحكومية في هذا المجال.

١١- ينبغي أن تنظر بلدان الإسكوا في إنشاء نظام للتسليف مصمم خصيصاً لتنمية القطاع السياحي. فالمخصصات الحالية للاستثمار في القطاع السياحي في معظم الدول الأعضاء في الإسكوا هي أقل بكثير من الحجم اللازم لتسريع النمو في هذا القطاع. والمصارف الموجودة في المنطقة ليست سخية في توفير القروض الطويلة الأجل اللازمة لهذا القطاع؛ ولذلك تدعو الحاجة إلى مرفق تسليفي، مثل مصرف للتطوير السياحي، لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

١٢- ينبغي أن تعمل البلدان الأعضاء في المنطقة، على تعزيز التعاون الإقليمي في مجال السياحة. فالوضع الحالي للتعاون الإقليمي هو دون التوقعات بكثير، وينبغي بذل الجهود لتعزيز هذا التعاون في مختلف الميادين، بما في ذلك السياحة. والتعاون الإقليمي شرط لا بد منه لتسريع النمو السياحي، وخطوة أولى نحو إنشاء سوق سياحي واحد هو عامل أساسي في رفع حصة المنطقة في السياحة العالمية. كما أنه يعزز تدفق رؤوس الأموال والأفراد وتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في الإسكوا. ثم أنه يؤدي إلى تنسيق السياسات في المنطقة وفي المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية و/أو الدولية التي تُعقد بشأن السياحة. وسيؤدي أيضاً إلى تخفيف القيود التي تفرضها الأنظمة المتعلقة

بالسفر، وبالتالي الى زيادة تدفق السياح بين بلدان الإسكوا. وعلاوة على ذلك، سيقفل التعاون الإقليمي من الشعور الجالي بالتنافس بين عدة دول أعضاء في القطاع السياحي، خصوصا اذا استطاعت أن تقيم سوقاً سياحياً واحداً.

١٣- ينبغي أن تكثف بلدان الإسكوا جهودها لرفع مستوى الوعي العام بالحاجة الى تشجيع السياحة وتنميتها. ويمكن تحقيق ذلك بإثبات أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد، لاسيما في مجالي العمالة وإيرادات العملات الأجنبية.

١٤- ينبغي لبلدان الإسكوا أن تحسن وتوسع خدماتها في مجالي النقل والخدمات، وخصوصاً النقل الجوي، وذلك بهدف تسهيل حركة السياح بين البلدان الأعضاء. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً تشجيع الرحلات الجوية المؤجرة بين هذه البلدان، وتوفير أسعار مخفضة لتقليل تكاليف السفر، مما يتيح لها التنافس بصورة فعالة مع الخطوط الجوية الإقليمية والدولية الأخرى. كما ينبغي أن تحسن هذه البلدان الخدمات المالية، لا سيما تلك المتصلة بأسعار الصرف وتحويلات الأموال بين البلدان الأعضاء، توخياً لتسهيل حركة رؤوس الأموال.

١٥- ينبغي أن تُجري بلدان الإسكوا دراسة دقيقة، لأثر اتفاقات الغات الجديدة بشأن قطاعات الخدمات، وبشكل خاص قطاع السياحة. وفي هذا الصدد، ينبغي لهذه البلدان أن تستفيد من فترة السماح الممنوحة لها وأن تحسن هياكلها الأساسية وخدماتها في المجال السياحي حتى تكون قادرة على التنافس دولياً. ففي الوقت الحاضر ليس هناك سوى عدد قليل من الدول الأعضاء، خاصة مصر، قام بإعداد دراسات عن أثر الغات على قطاع الخدمات، بما في ذلك القطاع السياحي. وينبغي أن تعطي البلدان الأعضاء هذه المسألة الأولوية اللازمة بهدف صياغة مجموعة من توصيات السياسة العامة عن أفضل الطرق لإعداد القطاع السياحي لعولمة الاقتصاد التي ستعرضه للمنافسة الدولية. وينبغي أن تحرر الدول الأعضاء القطاع السياحي تدريجياً بغية رفع مستوى كفاءته، وبالتالي زيادة قدرته على التنافس.

المراجع

- مصرف لبنان، التقارير السنوية للأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٥.
- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، لعام ١٩٩٦.
- _____. النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٥.
- _____. مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٦-١٩٩٧، قيد الطبع.
- مصر، وزارة التخطيط، الخطط الخمسية للفترات ١٩٨٢-١٩٨٧ و ١٩٨٧-١٩٩٢ و ١٩٩٢-١٩٩٦.
- _____. Ministry of Tourism, Department of Planning, the 20-Year Tourism Development Plan, main indicators.
- _____. وزارة السياحة، الهيئة العامة للتنمية السياحية، السياحة في أرقام.
- المملكة الأردنية الهاشمية، الخطة الخمسية، ١٩٩٢-١٩٩٧.
- Lebun - Plan de reconstruction et de développement touristique du Liban.
- World Tourism Organization, WTO Commission for the Middle East, Fifteenth Meeting, Sana'a, 18-20 March 1997, Tourism Market Trends, Expanded Middle East, 1986-1996.
- _____. Global Tourism Forecast to the Year 2000 and Beyond, volume 6, The Middle East.
- World Trade Organization. WTO Seminar and Conference Proceedings, GATS Implications for Tourism, The General Agreement on Trade in Services and Tourism. 1994.